

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰی سَیِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

[illegible]

09460

انستغنى

اشمکت علیہ غایۃ وحی ارمہ ووقع انہ فیہ وبعث اشدنی علیہ من حکمہ فیہ
من انصوص اجمعۃ مختلفہ من المتطرحین وفتواۃ الشیخہ ابو جردہ
بل نفیرای من حض فی اہلہ وجمع ما تکتبہ من مجموع ما استند الیہ فی
حکمہ علی نفعہ واصلانہ وذاکاری من حضیہ وجمع ما ذکر فی الشیخہ ابیہ
الفاضل ابیہ ابو عمر عبداللہ الحسینی وذا الخبیر الحث علی ذلک من شرا
قول الخلیل
اور دعاوی وجمعی و مشتملہ ما طکرنا فیہم و تورد الادلہ

وبعد له جسر الفاضل المنشأ رابعا بالدمية من جامع ابن جيتونة بين
حضيّة نوس الج وصة وحضيّة مع ج الجلة من مفضة خوسر وعلم ليداء وكية
طبتة وعرو لوطا ومدرسيه مع الشيخ العلامة المرر الس البتني اية
عبراته بمرن ان روي بيه جضة انه تعلى واعمر تحضرهم في اة التحسين
المذكور على وجه السماع من حضرة كية كية ورفعا السعي من لاد ببال والابن
منه ما روي بيه صوف الدقة فانه قد كذا وكذا اشقي فاضل الجاحة المنشأ
ابيه بيه بيه ونفسه رحيم من ابره بيه بيه والحد من مستوك كيت كيت كيت
وشعر بيه على الفاضل بيه بيه وثقي في الهند كيت كيت بدين التي بين من
الفاضل كيت كيت كيت وفتوى من رضي حكمه واستحسنه وحم الشيخ انبقيه
العلم العلامة النصر الشيخ شيخ انوف وسند ايمته فاضل الجاحة اية
عبراته بمرن ان روي بيه جضة انه تعلى واعمر تحضرهم في اة التحسين
والمشعل اية على كيت كيت فذره اسه بيه بيه ونفسه رحيم وقضى اية

[illegible]

اشهر

ابو زید

يدع عليهم على ذلك انهم اليهم على الاختلاف وبيع عن الغيبة الملائمة
 في الاستحقاق انه ما يدع ولا يوجب ولا يوجب له فيه ولا يحيل به ولا
 جلي به العمل لا يجيب فلان ابن رشد وفيل يجب على الميت ولا فصول
 به انه يجب الادعى العلم اني لا أعلم له وارثا في ذلك فلان ابن امية جشون
 لا وارثا يثبت على الميت وفي من سواء الوارث لا يعلم يقول فعل ان
 جلا وارثا بل لا وارث له في ذلك فيجب على الغير ان يثبت عليه وارثا
 ابن رشد ان فيه انما هو في شهادة له على ان يرفع وابنت ان بل لا وارثا
 فلان ولا وارث له في ميراثه وارثا ان يرفع وابنت يثبت عليه
 في الحجة فولدوا حلالا المتبني عن الصبا في غير ذلك ان يقولوا
 واهل بهم ائمة علمهم وان سخط عليه علمهم فثبت الشهادة الذي
 استشهدوا به لا على العلم الادعى الميت وبه الحكم فلان ابن امية جشون
 فيل على الميت انما يثبت له انما يثبت فيه الشهادة على العلم يكون اليهم
 فيم على الميت كيميت المستحق وفيل لا يجب على العلم ولا ذلك في
 مشهورة الوارثة انما لا يكون الادعى اعيان الوارثة وفرض العلم
 كونهم على غير الاعيان حملهم من ادعى راحة وان وقع من الوارثة
 فنزل عن الاختلاف واحتاج الفاجي الى الادعاء لا بد من الشهادة على
 اعيانهم وان غالب الشهادة وارثا الميت اعلم به بيعهم وفول المعترض
 وان حل على ما به حج المخصار يحل من جهة الشهادة لا كونه اذ لا
 تكون على العلم بل المطلوب فيه النفع به خلل من حيث ان المزعوب
 في النفع في الموت على ما به الموت وما في منة لا مطلقا فيه
 على ذلك الصبا في غير ذلك الادعاء ان في فيه انه تعالى هو
 مقتضى ان وارثا والافان فلان ابن عمي ان الصبا في رجل من اهل
 فبعض النفع بانسب اني نوصيه واستباض موته فمراهم فبعض
 الاستعانة اني لا تعلم جفت اني لا أعلم به في تحقيق موت ولا نصم
 مال وفلان ابو فلان بن عبد الرحمن اذ لم يثبت موته لم يكن له قسم مال

ولم ينجح، وكان ابو بيهق اعصر الجحور في ماله وزوجاته وبعدي به شيئا
حتى شئت موته بعروا وان ينجح به قرض وفي حارويه ضخمنا الذي زلي رحمه الله
تعلق عن غيبه بمشهارة الاستبصار في غفر الفصح عن ابن ابي عمير وان وراثته
من نوع بعيت فيني وانما يرا عملها بيت ونوع العلم انما انقلها من ظاهرها
فعله وعلمه رضي الله عن ابن رشان سفيان بن العفر في علمه فقال ابن
عقيل في رجلان خالدا اختلعا بين البعدها وفي موضع من ابن سميان الجارية
على قول ماله في نون الشاهد للوارث له يظلمها لان الدية يعكس الفصح
وارتبت بموارثهم وان ورو في موضع اخر منه فان قولنا لا يعلمون له وارثا
هو على قول ماله الا انهم يقولون لا يسوغ الدية بعقر الصفة لانه يعكس
الفصح وارثت بموارثهم الفصح وان واذا اسف من ان يعرفون علم
له وارثا سوى من ذكره بطل والفصح المشهارة بقراله حتى يقول الشاهد
لان العلم له وارثا سوى من ذكره المستطاب عن ابي جابي وعنه ابو برون
ان يقولوا واحداهم اسم اليه علمه فان سفيان وعلمه بطلت المشهارة
لان الشاهد ما كان في ذلك على ابيت وجه الحكم في النور الذي روي استنبط
عن ماله عن ابي الفضا في بيته شعرت انه لا يعلمون الفضا بارض
مصر وارثا لا يولدوا وقد كانت باقية في غيبة الجحور خالدا حتى يقولوا لا يعلم
له وارثا في نسي من الارض لا يولدوا فيموقع اليه خالدا ويستكمل في
القسامة لكون المشهارة في النور انما الاعلى ارفع في مزب ماله
والعلم لان ابن ابي جاشون وارجازها على ابيت في جوعت وانخفضت الى
العلم ان لا يظهر احد بل في علمه والذوال الح والابن في حقنا انما يقولوا
لا يعلم له وارثا حتى يعلمه من ان في ديوانه ارجاز ماله ان لا يظهر
في ذلك الاعلى ابيت في النور انما يظهر على العلم وفي تعلقه ابن
الخطار ونو شهد مشهور ان ابن جاشون في النور انما يظهر على العلم وفي تعلقه ابن
ثم غابوا في مفرغ كشي من يقولوا في علمه لا يشهد على لا يعلم
علمه لان ابن ارجاز في علمه ماله مشهارة فقطه صاحبنا

واللعن

انما هي عليه واما ان تكون من مريد ارجح ما يدعي فلا تبيح شيئا ولا تمنع
 ذلك في حد شهادة الشهود واما بعد سماعه يدعي بحد في التمسك في حد هذا
 وظان الاول ان تكون ادا او ارض او جوارح فلهذا هو مستقيم ويغف عنه
 فانه غايب عن الشهادة وثبتت اذ لا يملك ارضه او جوارحه او غيره من ذلك
 من قبله وثبتت مع ذلك ان يثبت على ارضه او جوارحه او غيره من ذلك
 او جوارحه او غيره من ذلك ان يثبت على ارضه او جوارحه او غيره من ذلك
 فيما هو في ذلك من قبله وثبتت عليه يدعي الشهادة كما قامت به بينة على
 التمسك بالثبوت او مكان الثاني ان يكون شهادة الصغار على ارض او دار
 يدعي او يشهد له به فلا تمنع من هذا التمسك منه انما يمسك به
 شهادة الصغار انما يشهد له على التمسك او ان يمسك من الصغار او
 او ان يمسك من ذلك الصغار ويكون هذا من قبل التمسك والتحريم ومكان
 انما لا يكون يمسك من قبل على الصغار في ارض ان يمسك من الارض او
 نحو ذلك مما لا يدعي عليه فيقول انه يمكن من ذلك ويقتضي به التمسك
 له يدعي عليه على الصغار ويقيم بينة على قول التمسك كشهادة
 الصغار في ذلك والنسب وكذلك شهادة قري العيسر والسماع يبيح
 لمن لا يدعي يدعي ولا يثبت مع جحد من يوحدين ويؤخر من يمسك به ذلك
 قال القاضي عياض عن بعض شيوخه ان شهادة الصغار اذا كانت في دعوى
 بها من يدعي حازن لا تقبل الا اذا كانت من الصغار او الجاني ان كان الصغار
 على غايب سمعوا ههنا في ملأه مات مبلر كذا او قتل او ارمي او اعمى
 وان كان سماعا مستقيما ووقع به العلم بكمية عدد البطارين حكم
 بهما ولا يقتصر به على عدد اثنين دون ان يقتض لاد من علم بهما وان
 لم يوجد علم لاد لم تقبل شهادة تمام الا اذا لم يستقيم التمسك لاد
 الا بوجود علم به الصغار انما يستدعي لا عنوا اثنين ان كانا طارئين
 شهرا على استدعاء بالعلم ان لم يروا منه قبلت الا ان يدعي عموما
 بمسئله ولا يقتصر على اثنين الا ان يقتض مقدمه فلهذا لا يقبل ويكون

قول ابن

القول

الموت قبل حضوره ولا بد من العلم علمه وتجاوز شهادته لا يبيح
 الجيرة لعدم في الحكم والحو او نولانية والعدل وتجاوز شهادته اسماء
 في ان يدعي يدعيه في ان يدعي به العلم وهي على فائدة اوجه وبغداد
 عليه يدعي ولا يثبت به ما عليه يدعي واختلافه في يوحدها ما عليه ليس عليه
 يدعي وتجاوز في الحق ولا في الجوارح انما ان يثبت سماعا مستقيما
 به العلم فلا بد ان يمسك من ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك
 له ايشهر انما ان يمسك من ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك
 الشهادة ويقتض بالتمسك فان انما انما في هذا المصلح الا انما وجد
 شيئا في ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك
 عيسر جازات شهادة فيقول له وان جازت يشهد في ذلك من يمسك من ذلك
 اصلها لا يدعي من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك
 ويكون عليه يشهد انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 على الصغار في ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك
 فلا تقبل شهادة في ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك
 شيئا في ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك
 على المسلمين ان يمسك من ذلك من يمسك من ذلك من يمسك من ذلك
 فيقال ان الصغار كفول ما يدعي في الجوارح انما انما انما انما انما
 وجوه الختم فانه في الدعوة ابن هاشم وان كان سماعا مستقيما
 يدعي به العلم او يثبت عن شهادة الصغار وحازن انما انما انما انما
 كما هو مروي عن عم وعمر ابن حنبل في الجوارح وانما انما انما انما
 الحمد وانما يستحق به العلم في نولانية في ذلك من يمسك من ذلك
 مستحق ولا يستحق بها من يدعي حازن ويدعي به ما عليه يدعي لا يشهد
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 صاحب انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وهو اصل الصغار عن شهادته او شهادته او شهادته او شهادته او شهادته

قريب عموما ان شهادة
 الصغار لا يثبت بها
 يدعي من يمسك من ذلك

بعضہ پر صور الکتاب، والبعین ان من نظایرہ علیہ السہلۃ، فی الجہاد
او غیر، ہذا التفظہ، وکتبت علیہ الریئۃ ہذہ الکلمۃ، لا اعزالہ بلان الاعزاز
الیم معوم العبادۃ، انما البین حاصلہ لا یستصغیر علی شیء جماعتہم
ولا یکتد الذکیون، بل یفکھ تشدد ذمہ من قال بالاعزاز فلما ارسلہ
استبق علیہ عثر العمل، والحکم فیہ ان وای الاعزاز فی الاموال، ومن اجتہد
الطب والحد الموبق غلب، بیہ کلامہ شیء بعضی عوم الاعزاز علی
اہل الشی والجمہد، وانما الدقیقۃ علی وجوب الاعزاز فی الاموال والادھان
اقول، وما انکار الیم ابن سہل فی قولہ، وقد تنوع بعضہ فی صور الکتاب
نعم مانہ ہذا علی وجوب الاعزاز فی الادھان، میں مٹھو مٹھا۔
بالسما علی جمہ الشاہد، والتعمیر لعدوہ الاعزاز، بل لا علیہ، فی عیم،
وذلك فی شہادۃ السماع اعمیۃ لقلیۃ النخ، واما اذا کانت عن الاستیذان،
وتواتر حمل العلم والبعین، بل لا علی حکم یخص فقلان بعضی بصغیر الاعزاز
فی ذلك محمول العلم للفاضل بجمۃ مشہور، وہ، قال الیم مٹھو الیم، شی
الانہ قال فی زمانہ یعز فی ذلك لایذنی فی ذلك من وقوع التناثر
فی السہادۃ، ہو سماع بعض من بعد فلدان من الاعزاز، قال الامام
ابن قیم، ان وجوب الاعزاز فی ذلك لانہ من حیث حکم للفاضل بعلمہ والیم
انکار المازی، عبر النجم الصایغ، والسیور، وابن النجار، والشمس ابو یوسف
عسی ربعی، وغروقت الان علی مالہ بن سہل، وقد راجعہ ذلك
فی تفسیرنا المسمی بصل الیم، فی اہلک ارض الفاضل، ابن النجار
وجمۃ شہادۃ السماع فی انفکاح جان کافا المراءۃ فی عصمتہ، وکوت اہرہما
میں یذ لاغ الارث فیشتہ ان وجبہ بالسما، استعجیہ، واما انما تکت
فی عصمتہ وراستہ ان جانہ از جمۃ بالسما، بلایبوع، ولا تغلب شہادۃ
السماع انما تنفع فی حیاۃ الیم، وھو شیء، وھا واصل السماع عن واحد
وھو لا یجوز وھو فی النکاح الا ان یكون سماعا باشتیاء مستعجیہا محصلا
للعلم نحو عدا شہدۃ زوجتہ علیہ السطا، والصلح، بلایختلف فی ہذا لایسمی

[illegible]

الموت طاسماع بملا بغير من البليدة لم يعلما في ما وقال الامام ابن عبيد مفضي
 ان وايضا والافعال ان شهادة السماع انصبي ، عن شهادة ابن الت و انضج
 بل الشهود به بشي هذا كون الشهود به بعينه تدبره بل انضج و انبت
 به عاده وان امكن عاده انبت به في يوم شهادة السماع وطو مفتضي
 قول ابن ابي ارميا اما الموت فيشهده به على السماع بملا بعد من ابيد ان
 واما ما في ما لو ميلنا الموت بل انما يشهده به على انبت ابن انضج وهو
 محض ان سهل شهادة السماع تالفيج اربع عن المتواتر بملا ينم فيه
 الاستشهاد بل عاده قلت الا و هل طقت شهادة السماع الى حد حصول
 العلم في كني شهادة سماع ولذا قال ابن عبد السلام اذا تواتر حتى
 وقع العلم بل انما يشهده به عليه ييقون اشتهار ان بلذا ماتت وان بلذا
 انتم ولا يتكلمون على هذا شهادة صريح الفهم ويطي ران علت الشهادة
 بالسماح ان بلذا ين بلان ان كان في حيلة الالب بلذا يجوز الشهادة الا
 ان يكون هذا السماع في الشهادة بحيث يحصل العلم فلو انقص في شهادة
 السماع على ذلك اهل العمل فقال اصعب الشهادة بصحة وقال ابن
 الهند لانه ان يقول من اهل العمل وشمي يوم وعلى هذا مضي الناس
 وقال بعضهم هذه الشهادة تفعل ولذا بد من تعمية الشهود المتطهرين
 شهادة السماع يجب ان تكون على تعبد الناس واجبي ان قاله ابن الرافعي
 وهو المشهور وعلم العمل وروى ابن حبيب عن ابن الرافعي انما لا ينجح
 الا عن العمل الا ان طاع عن ابن الرافعي هذا صوابا انه لا يجوز
 الا عن الشفاعة في كل شئ . قال النجفي والتمنسي والمازري وابن عبد
 الحميد وابن عمر السليم لا يشترط به من يبدل من زادة ابن الحاج الدمن يبد
 غارص او سلخان جازي من ورثته بيشترط به من ايد به وفسان
 النجفي لو انصبي في شهادة السماع على عموم الناس في شترط به من يبد
 جازي انقلاد وتقدم ع و عباد بعد شهوده قال و قبل تنصع في علم
 لانه ولان حبيب عن الاخوان وابن الرافعي واصعب من يقتضي انها

يشترط به من يبد جازي المتطهرين ان يبد من اهل علم وعلم وان يبد
 لا يجب لاني مرة السماع ولذا يسفك من انصبي وقال ابن الرافعي وعلم ولا بد
 من ذلك الوجه للامتناع في قدره لقل ان يبد من المتطهرين وعلم به ان يبد
 به لا يجوز لانه لا يحتمل كونها عن واحد وقال ابن عبيد ان يبد بعد شهود
 شهودنا بل هو شهادة السماع في سبعين موت بعد النورث عن موت
 بعضهم قلت انصبي بعد اهل المذهب على ضيق ما تقبل به شهادة
 السماع المبررة لكن على ان يعد بفعل العمل ، والتقيج ، والايمان ،
 والكي ، وان شرعوا سبعة ، واصبع ، والاحكام ، والصرف ،
 والى طاع ، والخلع ، والتمكح ، والاطلاق ، والعمامة ، والشبابة
 والولادة ، والجل ، والولاية ، والعمل ، والموت ، والنسب ،
 والعمارة ، والنسب ، والملا ، والسودة ، والحي اربعة ،
 والادب ، والملا ، والعرف ، والاس ، والفصل ، والقتل ،
 والخراج . وان بعد النوصية ، ابن حون الشهود به يحايد
 انصبي اتقى عليه ابن حون او اختلعه ، قال ابو عمر انما تفتي اذا
 اتفقوا على النكاح وان اكثر اهل علم تفتي وقال . تقدم لابن الحاج
 انما تنصع والى ان يبد من اهل علم وقال بهي ام الفهم به في نكاح
 اتقى عليه ابن حون ، والاملا وقم في اهل المذهب بشي وطها فنهلا
 قول ابن حون . تقدم بعد ما به وقال ملاه خمسون سنة وعن ابن
 الرافعي اربعون او خمسون قال ابن زوفون هو كذا في السنة وعنه
 عني . قال ابن حون انما يبد في حصة وقال علي بن ابي المرحوم
 وابن الرافعي خمس عشر سنة وفي الموازنة هو كذا في السنة وعنه
 انه لا يبد في المسئلة . وعنه عن ابن حون بقوله . قبل ان وقع في
 تلك المدة وبل هو كذا . ونقله بعضهم في تقييد القول لانه في
 سلامته من ان يبد . وهي متعده مشاهيرها معلومة بل ان ابن العوادي
 وينور به شهادة اثنين وفي الغيبيل كفي من خاوية سنهم لم يسمعوا

نعم

دلالة له لم يوجب عدم قبول شهادته وان كان ان مان الا ان يكون علم له
 واشبه بمبر ما ان شهادته لا شقان فربما قد دل على جملته فقلت شهادته
 وانما شهادته لا علم بهما فانه ان الغاصب منها ان لا يتحقق الشغل عنه وان
 صموه كان من باب الشغل فلا بد من حصوله بشي واحد المعلوم به ومنها
 حاله الشهود له مع شهادته صانع فانه علم به واخر من شيوخ الجرحاء
 تقدم وعنه ان الجرحاء وغيره من شيوخ واعني من يعرفون وجوبه في
 تعليمه ودرجاته وجوبه في كتابه اذ له وطا صانع منه ومنه
 شهادته الشين والشهود لا يتعلم شهادته بها ومنه ان لا يتخرج به
 من يد حار على ما ثبت عليه الا جرحاء وقبره ان الجرحاء بان يكون الجرحاء
 من اهل القصب او الصلحان او وارثه او قد وقع ومنه ان يكون دانها
 وعنه ان غير الصلحان لا يتقبل في قبوله من شيوخه وان من جرحاء بوضع
 المنازلة وقد تقدم في الاصل لا يشك ان الغاصب باصالح الجرحاء في
 اجراءه الا بان فلا بد من ان لا يحصل العلم وان كان الا لا يتعلم
 وقبل يشك به المال دون النسب وهو قول ابن الغاصب وقبل يشك
 النسب والمال وقبل لا يشك به واخر منما خلقت وقد تعجل له
 المعنى طرأ في بيان خلق نوع من الغاصبي وعارضه من جهة عدم الاعتراف
 في الوفاة والورثة قال ابن الغاصبي لا بد من الاعتراف في الوفاة والورثة
 وتلك توارك الشعيبي كان الصلحان الاعتراف في الوفاة والورثة ثم اخبرني
 ان الحكم وكذا اعمل الغصني عن النسب على عموم ذلك الجرحاء فجمع فيه
 بين الميت وعارضه ولعن الغاصبي وعارضه بينا له في ذلك على
 فعل الشعيبي ان الشهادته بعل ان الحكم لم يرد ان علمه لا بد من يذكي
 اجتمعا في حديثه تامة خلقت وهذا الاجتهاد به لغيره وفيه
 لعله ان لم يرد له ذمته وهو ما في في الصلحان في الجرحاء فجمع
 فيه وبين علمه على نوع من الصلحان لعنه الجرحاء في الشيوخ
 على ما وقع عن الجرحاء عن الشيوخ ان ازيد من معنى شهادته بوجوبه

على ان يثبت في
 ان شهادته اسما
 لا يثبت في
 فانها اذا
 اظهر الجرحاء

اهو وورثته ومنه خلقت واعتبر بانه لا بد من عين الشهود والاول
 الشعيبي في الهم والاموال والا فذكره بيمينه في ما صوبه في الجرحاء
 ان غصني عارفا بغيره شيعته لا بد من جرحاء خلقت وبذلك ايقني
 شهادته بغيره غير انه اتجمعت في فائزته شهادته فيها متعصب بجهل
 يجمع معه في حديثه في رسم الوفاة والدي في الشهود والاول في يمينه
 وصور في التجميع الا على وجهي الله في عينه بانه لم يزل في به وحل
 الغاصبي في ذلك ولا لان النسب في الوفاة شهود به بخلاف ما ذكر من
 الانساب في غيره من الاموال والورثة والدي في ان النسب فيها علم
 مشهود به وانما لو علمت الشهادته لا تقتضيه الغصني عن النسب وكذا في الجرحاء
 انني سمعت من العارفين ان اهل الجرحاء في ان الوفاة التي المقصود به يمين
 الشهود عليه اونه وقد جرح من ذلك علمه واخر من اهل الجرحاء في الاصل
 والغاصبي وعنه ان النسب في الجرحاء لا يثبت عليه وعنه في الجرحاء
 مشهود به في الجرحاء وعنه في الجرحاء في الاصل في قول الصلحان
 كذا لعنه المسيح ان الله يقول انكم كنتم من صابرة والاولاد
 ويقال المقصود ما كنتم تعبدون فيقولون كذا لعنه الغصني عن النسب في بيان
 نعم كنتم ما كنتم من صابرة والاولاد في الجرحاء بغيره في ان الاصل
 التجميع في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء
 من الشهادته مشهود به وما في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء
 السرمع في فروعنا العارفين ان الوفاة بها في رسم عقار الشهادته فيها علم
 داخلة تحت الشهادته في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء
 الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء
 انها مشهود به في فروعنا العارفين ان الوفاة بها في رسم عقار الشهادته فيها علم
 وصح المكتوب في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء
 على ارم وهو جرحاء في فروعنا العارفين انها مشهود به لانها في الجرحاء
 مخصوص في المكتوب في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء في الجرحاء

على ان النسب في
 به في عينه في
 خلاصه ابن عبد الصلحان في عينه

والذين حاربوا على اسم الله تعالى في الشهادة لا يبعث الله لهم اجرًا الا شهدوا بجملة لا يعلمون ما يعتقون وفي قوله ان الظاهر شاهد ان في حقه حجة فلا خلاف يعلم ان وجه الحجة في نفسه باين من ان كان لا يعلم ان ذلك مما جعل عن جعله لا بد ان كان الحجة بين العارضة فلا يفعل في جهل الابعص ا قلت فلا بد ان الشهادة بالامر ان مع منة الاعيان لا يورثه والجور ودعه وموته وحمل ورثته الا ان يشهدوا بجملة يتخوف الميعاد يشهدوا بالامر على ما يقتضيه من التبعين في ذلك ونفاه عن واحد والبعث للفرابي ونحوه وط التورث بالامر اية الخاصة والولد والفتك قدور موت المورث على موت التوارث واستغفار الجارية التوارث بعدوه كما يحسن والامر بالامر بالدرجة يحسن سادك فانه من ان ذلك الامر ما ان يكون معي في ذلك والامر بالامر ويكون ذلك بجملة يوجب المعنى المعنى فيه وبسببته لا بد الا يعلق الجملة الشهادة المدة بين ما يوجب وما لا يوجب لان المطلوب مع منة ما في العسر عسرًا وقد قال ابن رسته الا جماع على ان الايقاظ انما يحل على ما قصرت مستكملة به الا على ما علم بظاهر بعضها في دونهما والامر د بين ما يجوز وما لا يجوز فيحل على ما لا يجوز وهو قول ابن الفلاس في بعض احوال ابن مية والامر هو المشهور وقال ابن عسبر السماع هو الامر في خلافه من قال حجتان على الحق وهو قول الفريابي الاصل هنا نص في انفسا على الحق وهو الغالب فقلت والامر في كسور ان الشاهد بجملة شهادته لا بد ان لا يعلم ذلك الا ان الشهادة اخبار عن علم الشاهد بالامر والنسب واقتضاه بالتقوى وذلك يستلزم مع منة لان الاصل في ذلك العلم وعليه يحل الشاهد في جملة امره متعلق شهادته ودرجاته ومع التوقى انتم استعمل عليهم متعلق الشهادة وعلى هذا يعلم بجملة من حاربوا في حقه فثبت شهادته اخباره عن حصول علمه ان في حقه وهذا في غاية الشهور والوجود لكن متصداً وهاك الامانة اذا كان فاضيا بوضعها والشاهد كذا لم يجب عليه

نقبي

شئ من ذلك ان التقوى في دور الحسن كن واحد من انفاي واشهادهم عزاته ولا فرق في عبي التقوى انهم فلا يفرقهم ولا ينسب تقوى مع بيت بكنوا انما يتوجه الى فقهه ولا انفساء بشي وهذا الحق في الاعتراف بالاستعانة او غير ما قلت في قبل قول القاضي في امر الحكم من فيلح البينة وتعدى بها وتوجه الى الاعتراف بالحق عليه وفي ذلك وهو وهذه صانرا لمرته فبما حكم حكمه على المشهور وما يكتفي به التفتيح عليه لم يبق بقاء اعلم على انه قد ثبت لمرته مستوفى فيه ما يوجب عدم الحكم وحجج ابن رسته وغيره في ذلك على الصحة ما لم يكن له منة في ذلك ما لا يثبت بجملة فثبت مجموعته على العارضة المتقدمة لمنع التوقى في الشهادة بالامر لا يمكن ان يكون على الحق والنسب ومع منة متعلق الشهادة بما استعمل عليه وقد قال القاضي في امر الحكم على الحق ما لم يكن حتى يثبت الجور في التوقى في ذلك على انفسا وعن المتقدمة فقلت انما يقول قول الفلاس في ثبوت ما زعم بقوله لمرته بالبينه التي هي احرى في الحكم ونحو ذلك مما تقدم من فطارة اعطاه ساريفتي زدن او من هو مع وبما يعلموا انفسا من اهل هذا الوقت وما في الامر في بنسب ان ذلك او كان غائب حاربه الجمل بل اني اع والامر في بنسب فثبت حكمه في مقدم ذكره وكلامه وان هذا الزامة بجملة سلا العوفاي قال الناجي في ذلك فالتدبير والامر في بنسب الخطأ رضى الله تعالى عنه في ارض من فعله والحق الم واية ابن الفلاس واخبره عيسى بن جعفر فان عنه اشهد كان يقال تحوش للناس ارضية يفر ما اهر ثوان من الشجر فان ماله واخر به من من يوقن ان اية مولا كان انسان معتز لا كاعتزاله في زمن علي واية الاصل به ولا ان جسد انفسا واستخفاف التهم انما هي خلاصة اهل زمن ماله لا اهل زمن علي من الخطأ في هذا الحكم انما كانت لا خذلة انفسا وان اهل زمنه فثبت فيهم التهمة لا مستعملهم ما لم يكن مستعملهم اهل زمن علي من الخطأ وان حكم علي بن الخطأ بمثل ذلك في الزمنة التي نعم اهلها او

محمد بن الفلاس

احوال

يغلب عليهم الصلاح والدين والتقى على الدليل وإن ان من الزعم انهم اهل
الدين فليست عليهم استحلال اموال الناس زعم الخفي يجب ان يتكلم عليهم بل منع
من اكله وفيه انذار المروءة انهم انما وقفوا عن يمين عثمان في شهادته فيمكن
سلب الفعلين المتطابقين على منهج شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده والادلاء
لاخيه ولا الجان لوالده ثم هل انفسا بعد ذلك فليست بينهم امر وجملة اولياء
على انفسهم من كتمان شهادة من بينهم ان كان من ذرية المشهود له وكان ذلك
من اموال والوالد والابن وجه والابن وجه ثم يقيم الدخول في امرهم ان معاني وقال
ابن وهب عن علي بن ابي رباح عن محمد بن شعير مثله فقلت ثم اتعنت التمسح
الابن باثني عشر خذ بسفرك مشادة الحبال والاصهار فيجعل اليه زبي
وعنه وبنه ابيهم ونف لعل علي بن عيسى عن علي بن محمد عن الحسن بن فضال
ما اخرجوا من الجبور وانشاروا معنى ما تقدمه والاداء احمد بن محمد بن علي بن ابي
في قضية محمد بن مسلمة لما اذلى الزعم ابي وعنه من الجمع بين ما رواه
مروءة عن علي بن عيسى عن مروءة بن عيسى عن هريش بن محمد عن الحسن بن فضال
ما اخرجوا من الجبور ثم جواب الجيران معناه بدم ابيه على انهم اعدوا في قضية
وان ذلك راجع الى حدوث اسباب مشي وعنه الدلائل ومع فيه الحكم
والكتمان في دفع قلة الدلائل في التصور الاول مع ادعاء محكمها وانهم
المستفادة حكمهم في قوله على انهم عليه وبما تسليما للجور وشهادة
خصم والافضل والاداء لم يفسد زاد ابن رستم في بعضه وفيه ولا يخفى على
واذا كانت ائمة وموافقة الفقه وان لا يستعمل وجودها وخصوصا
من اموال الواحدة الفقه ومع اعتبارها في قضاة عليها احكام الله
المستفادة من الشريعة وذلك من الاداء انما لا يتعارض فيه وفيه
كثير بعد التصور الاول وما يليه ما يعرض عن الخصم في التمسح وان لا يجب
في القضية وانما هذه والفتن والافضل في قوله على انهم عليه ولم
في جميع النسخ وعنه لا ياتي على الناس زمان الا والاداء وهو شري
منه وفيه فلا لازم من الحكم والمصلحة منع الغرضي الخ لم يعلمه

حرفی

خوبه گویند غنی عمر میفول علمند بعد از علم بدیده و علی بن ابی طالب
لا یفعل فولد بشت غنی که از اثنی سیمین البینه و کفر قال الجلبه و این
المرار و لا یفعل شهادت بدله لانه خصم قال الشیخ ابو یوسف هذا من ذهب
و لا یله و جمیع اصحابه را این میگویند از افسان الفاضلی غنی عمر بشیخ
بشاهدین علی فلان و لا یفعل من حق بشهر علیه بن یوسف و یعی با
ایضا و خلق الفاضلی بعد از وفاتش و ملازمی با هم حصول ما ازین
منه و اصغر الیم خصم ففعل ابن یوسف عن ابن المرار از اهله صاحب
الشیخ کثیر مرار و مجتهد و شهر علیه مع اهل بلد جاز و شهادت
علیه از ائمه علمه و قال ابن رستم تصحیح شهادت الفاضلی علی من
افاع علیه مرار ارض بدیه امی یوجب ضریه و یمجموعه عن اصحاب
ان تکرار من فاعل انه هلم علیه چو رکنه الامام عنه بعض العلماء
و لا یمنع من الفاضلی ذویهم و لا یمنع فولد کثرت هلم فیل فعود علم لانه
مرد از ائمه و کثرت ذلک البینه و قول ابن رستم کوعلم محنون ضریه عمر لانه
فقد و مرار و مرار میفول فولد و غنی و قول الفاضلی و غنی و غنی و غنی
اختیاره انوال بعد قول الفاضلی تخالی عمر فلان و کثرت علیه لضوی
عمر لانه الفضاة الان و مرار فی المرار بدیه و جفت اثنی بعد از شهر
و قضیه ان و ان و منه و حق و قال ففعل و غنی و غنی و غنی و غنی
و انشا هر چه در الامام ازین غنی و تلمیذ و شیخ الفاضلی ازین بدیه و غنی
عمر لانه فضاة و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا
فضاة بدیه و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا
عنه لیساده الفضاة باللیل ان فی ارباب و مرار و مرار و مرار و مرار
کلان الشیخ بن عمر السلیح بن عمر بن ففعل ان جل فضاة بدیه و غنی
المرار و مرار و مرار و مرار و مرار و مرار و مرار و مرار و مرار
فضاة فضاة بدیه و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا و انشا
و البقیه العلماء و کلان من ضریه بن عمر السلیح ان یوسف فضاة جید اس

صفحہ

على ما مضى وداع من غير ان الفضل
من الاستحقاق العيان وقد يجمع
العمل من الاستحقاق

فانبت انه انه بلغني انما به حاله ثم كتب اليه بغير جلد اجمه ووجه
ذلك ما مضى وداع من سداد الفضل بينهم وفي التمس في ان التمس معاد
وفي موضع اتم من حلاويه وقد مضى وداع عن الفضل لمن لا يستحق
العمل وقد يجمع العمل من الاستحقاق بما اتم والكونه من ان التمس
او اهو فاجم او اهو اجم او لمع وانه عليهم وذلك كله من الحكم بالهوى
والفساد عاذا ذل الله من ظنهم ان يولد ان ضلال فان ادعاه ان يجمع وقد
التهم الذي يكون العمل وتولية التهم بلان شك وفروبي عن الشيء اذ يكره
يحيى الصبي صلاح تجلية بمما اري عنه فهو صحيح انه قال لعن القردة
الشعبة ومعنى التهم بعه وقال التهم ابو بصير اجم اجم اجم اجم
تعالى تعزيم من ان الله وتاخر من من فروع الله ان طيب الاستبارة الارض
وبسار ليس وقال الاستاذ الذي هو شوي رحمه الله تعالى اجم الناس
بلان جهة علم في عليهم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
كذلك ان القلوب ان تفيض منه وفضية ان ريشه وغني من علماء الفضل
به ذلك اجم مشهي وانتم الله ان جعله الفضل اجم اجم اجم اجم اجم اجم
واجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
يستحقكم لاجل جودهم عليهم وتكلمهم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
وعوم من له بهم تعلق بالكم كجم في اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
والاغتصاب بلان جماعة التمس الذي من لهم من الا اعتبار اجم اجم اجم
وجبه والاكتساب بغيري اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
واجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
وفاهم واستغناهم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
من فضله اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
المازى سلبت عن معاني اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
بلا اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
بلا اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم

والشخص

والتمس وان كان انتموه فذهب ان الغلام الحكم الغاضي على سمعه من
الخصم في مجلسه اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
قال الشيخ ابو بكر بن عمران اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
والواحد لم يحسن زمانه اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
وهم عليهم بلان في اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
وتحى بلان خلفه تصاعدا لامة رضى الله تعالى عنهم وقضاء العمل
م اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
التهم ومكان اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
الى الاضطرار والاعتبار وما استظهر من قول ما اجم اجم اجم اجم
به من هيب في مسألة اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
عليه من سطران اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
عنه تحوش للغلام لغرضه ما اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
لم يتقو وهو هذا في الحكم الاول لما كانوا عليه من التقوا وحدث الجور
بهم وارتكبت رذائل والانواع والفصول اجم اجم اجم اجم اجم
في هذا الزمان وفرضت ان بعه من قصور البعث الذي سلب عن الشهادة
الخال وذكر له جواب شيخنا اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
من شيعه هذا بلان ليعلم ان ذلك وعلية انتصه في اجم اجم اجم اجم
واليعلمه فقال لذلك من قول ان اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
في اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
في عنه جود الغاضي من الامور العلمية فلا يثبت بان الشهادة اجم
يثبت باللاف اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
على قصور العمل بلان فترجى اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
بالسنة وهذا اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم
بلان دليل عليه وسبب ذلك تعزيم من الاستحقاق بلان يستحق
حتى تاتون في اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم اجم

في ذلك
الوقت

في

على القول بالعلم

وسبب الرضا

ما يدعي من عدم تحقق العلم ومما ذكره بل هو من العلم على ما هو من العلم
 لا خلافه وبقي وجوبه وقد تعارض في ذلك العلم الخلق فضاة وفراجه
 وتضاف بعد تضيقات المتبعين وغيرهم من لم يثبت في ذلك المنصب
 بحيث لو عرفت ان ذلك على ما ذكره في ذلك المنصب في هذا
 المكتوب وفيما عن هذا عدم اولى من بعض من الغشاء حال العلم
 ان كان فضاة ومما ذكره وفراجه وتضارب تضيقاته الى جهة تضيقات
 الغواص في علمه بالحكم والاضرابية بحكمه وفيه الجبروتية قال
 بعض من ادعى ان شيوخنا في جعل فوايد الحكم بالحكم بين انفسهم
 جازي غير مدع وقد قال بعضهم هو مدع حتى يضارب اليه انفسهم
 في ذلك مع العبارة والى استحسانه ان كان مع الغاية فاضا في انفسهم
 في الجبروتية في الغاية والاضرابية في ذلك من التضيقات والاضرابية في
 الخوف اذا حكم بعد اجتهاد وشبهة العلم وقال ايوب بن سليمان
 اهلك انهم لا حانية لنا كانت وكيف كانت اذا اتهموا احكاما بين
 استعمال علمه بعد الاعتراف في الذين يتقدموا عنه في الاستعداد الذين
 شهودا عنه وقال ابن ابي عمير في ذلك الى العالم انما هو مدع عليه
 ان كان عنده علم لا موقفا فضاة والى مدع وبه جوبة الساربي
 والحكم الذي لا يباح لهم الحكم عليه بل توفيل ان في ذلك ليس فيه خلاف
 اليوم ما يدعيون في انهم هم الذين الحكم عليهم في ذلك في ذلك
 عنهم والذين منهم الحكم في هذا الوقت فهو الحق والصورات قلت
 ومنه لا تعدلوا والحق في الغلبة ما انشأه عليه وكثيره ورائه
 يبيع وفي حوايه في شيعته التي زعمي ورائه ايتي فيعلم العلم
 ابن جبري في الجواز من رعاية الحكم والى مدع في الاستعداد الى الحكم
 والالام لا يجوز في ذلك من العلم ويحكم في العلم والام
 اشهر في انهم في هذا الوقت من الفضاة الوصول اليهم لا يعرفون
 والغالب ان من وصل اليهم لا يدعي ان في ماله ويجهل فقلت

الابن

ابن جبري في الجواز مع التضيقات

كان لا بد من العلم في العلم وقد كثر في جبر الفضاة وعلمه بسادهم
 قال ابو علي في حق ابو يحيى النخعي قال فيمكن ان يوفق العلم
 العلم واهله اليوم في زعمه واهله في زعمه والاشيعة
 تجوز من تقدم ولا يجهل مع انهم هذا الوقت ويحكمهم وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليم الى الحكمين انما يرضى وسكت
 العلم لعنه الله تعالى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تسليم الى الحكمين انما يرضى وقال ابو الحكم عليه وسلم
 ان يرضى الله بعقد قال ابن رستم ما انشأه زمانا بعد ان كان
 يماثلون وقد جرد في العلم في الحكمين انما يرضى به من مصالح
 النون في العلم فقلت بما تقول وقد جرد في العلم في
 التماسع وفي الغرض في بعض العلم وقد يتعقبه
 بحال يستعان به في الحكم في العلم في حجة تضيقاته في مدع
 الراعي عن العبد والاموال في اجاز الظاهر في الاستعداد في الفضاة
 لمن حيث انهم بمسرة على مسرة اعطى بها في الدروس
 به او في الجواز في العلم في الكسبية في حق من الاستعداد
 عليه في حجة تضيقات العلم في العلم في حق من الاستعداد
 باليمين ومقتضى كلام المذاهب في حق من الفضاة في الجواز
 من العلم على استخلاص هذا التضيقات وكما عوان الغاضي واما ما
 ياحظه الحكم في العلم من قول الله في العلم على من فقه الله والاعلم
 على وضعه وبقي بعض التضيقات في حق الاشياء في العلم
 في شكواه في العلم في حق وان كان في حق من الفضاة في العلم
 في العلم في علمه وما اخذوا في العلم في العلم في العلم في العلم
 فصار انهم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 يوضح من علمه وان كان من التضيقات في العلم في العلم في العلم
 القصر وضعه واخرجوا من العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

جبر

ابن جبري في الجواز مع التضيقات

ابن جبري في الجواز مع التضيقات

ابن جبري في الجواز مع التضيقات

اعني بالبقية من اموال هؤلاء
العائلات الخلفاء

المستطيل

على انتم كنه في الدار المذكورة بالسوا . بنسب الدلتعيل . مانع قبله من ثبوت
كونه مولى عليه ما يجله من والده بمو حصر عليه ما ينشئ في احوال الجيزان
وما يوجب اعتبار محبتهم وانتم مانع قبله من مشهور من جاب احوال
سبعه في تولد عليه ولا يفتقر في ثبوت في فليدخ ح من الحج الا بالاهل
من النولانية وهو من الكثر الخدبة وبه العمل مني وحكمه ووقع انتحبه من املع
الطاعة بدلتوبه عنكم والعل بمقتضا ومعلوم من صاحب ابن الغدس في وج
سبعه المولى عليه من النولانية اذا كان رشيداً في احواله ضمن النص في ما له
فالاشيخ الا في كراهي بختل المانع فيمن اليه ويختاره . ويقول هو مقتضى
النقل فليست . قال المازري . وقال فيهم المحققون من شيوخهم وبه اصبحت
فاضحة في الجيزة الان ابو عبد الله في الغلظاني وابو جعفر في كراهي صالح وابو
عبد الله في كراهي في يوه وماردت به حيلة في عبد الله بن اهرن في دبر حيلة في
ورثته الاشقي الكمال في عمر حصول في اعتباره وهو العلم باله والتمك
من الغيلاب وهو دونه ما يوقع به . في اهل الغلظاني في اهل الغلظاني في اهل
مورع لا يسمي على الجيزان في ثبوت عليه في الجيزان في اهل الغلظاني في اهل
مع اهل ان يكون حيلة في اهرن على اهرن عتيق اذ في في الغلظاني في اهل
عتيق وبقية حيلة في ورثته عبد الله بن اهرن في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في اهل
الو شيفه عليه مع الجيزان في المذكور في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في اهل
في الثبوت وسقوط الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في اهل
والكن العادة ان ما تضمن الشرحين محكمين من ذلك بل في ثبوت عليه في اهل
ذلك مستوفى بالثبوت وغيره . كذا الحكم في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في اهل
الواجب في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في اهل
الا جميعه سواء حكم الحكم في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
غير تغزير حضور مانع من ذلك في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
الغلي في ما يستعمله . الح في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل

انها هو ضمنه نحو احوال في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
تظايرها في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
الاعمال في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
ثم المصوب البيروني في ذلك بالاعمال في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
ليست ان يبع على النولانية في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
ويقضي بقية في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
يظهر منه معنى الحق في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
ثبت سبعه في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
في اهل الجيزان في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
واهرن في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
الغزور في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
الاسباب والنسب في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
ثم منصوص الحق في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
وهي سبب الحق في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
الامانة في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
معاسوا . فلما ان البيروني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
يوجب بالثبوت في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
هذه الميزة في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
وورثته من بعده الميزة في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
المذكور في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
بجنته في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
ذلك في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل
وبينه في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل الغلظاني في ثبوت عليه في اهل

في اهل الغلظاني

في اهل الغلظاني

[illegible]

تفتقروا

[illegible]

1

القال والمحوحة عليه وخوفاً ان تصدق بجهة ملأ اليابغ لما لا عه منه
 وبهي فموى من روع الداعي في الاستلزام فمور الاستحقاق ان لا يذلل الشهادة
 على كل اعم بتعديني في ممتحق الذم منه في تعديني بمصر الداعي في
 وبنزلة الداعي الشاهد ابو عمر انه لم يرد في الشاهد ابو عمر انه لم يرد في
 واذ لا كذا في روع الداعي في المستقلة في اليابغ والمتابع والتفت والمحمون
 وحولته وتلاجه وتلاجه في كل اشارة وانتهى ما نعت اما ما يقع بين
 اصلي ان يسمو من قوتهم في الشغل ملأ الكور بين ابي هزائم بلان بن بلدان
 اني بلان بن بلدان بلان في المعلوم القبر في سبيله هو في رسم الشاهد
 بينهم في الشهادة فيهم به هذا اهل اختيار في اختياره والعلانية في كل ر
 ابن عات قال انما في منزلة من سمعوا في العذر من معاملته في حجة
 جازية لا يجوز حتى يبين ما وقعت به في الابعاد لانه يكون التبع فيهم
 عن الشهادة جازية او عن هذا العلم لا يجوز ما زاد اثنين انوجه لم يكن في
 ذالم خلاف قلت هو على هذان الاعتراف المبينة المحتملة للمحنة
 والاعتراف والشاهد قول ابن الفاسح في هذا على الاعتراف وقد تغرر
 في كل اثنى ابن مغيث في كل هذه الكونية ما نعت في حجة هذا العذر
 قولان قيل يجوز ان لا يثبت ما وقعت به في المعاملة وقيل لا يجوز حتى
 يثبت وهو قول القاضي منظر بن سمعور في موضع آخر منها قال
 اصبر فيمن يدعي سلعته بغير ربح انه باعها منه وانكر الشاهد في ذلك
 جازية يمينه في الشهادة انه باعها منه ولم يسموا التفت في يمينه حتى يمشوا
 عليه في يمينه وقيل ان كان الابعاع على الاعتراف كانت المبتاع في العينة والاواة
 احسن لان الابعاع في كل رضاء اليابغ والمتابع والقيمة عمل من غير هذا
 وقد جزم عن رضاء جميعها وعن رضاء احدثها ومثله في كل رضاء
 على في الابعاع والتكريم في موضع من المتكبر في كل رضاء يمينه في كل رضاء
 لوصي له ملأ في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 منذ بن سمعور اهل جازية انما اعترف هذا ما هو محقق وفي موضع

فوق على ما يقع بين الداعي من
 الشغل والملأ

اشي من الافقية منها ليس للشهود تلبية الشهادة فان يقولوا تشهد
 انه ملاون في الشهادة في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 ان يقولوا على بلان كذا وكذا في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 فيقولوا اسلمه بعضي فلا راعي عن طر من له بلان كذا في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 ذالم وما لا بلع منه كذا في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 وكذا في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 وجهه وهو خلك في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 لان اكثر الشهود جهلة لا يعلمون في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 يجب وفي موضع آخر في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 الفاعلة في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 الدين وانما المتابع في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 حتى يبين اهل ما وقع به في التبايع الاحتمال ان يكون في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 منظر بن سمعور قال اصبر فيمن يدعي سلعته بغير ربح انه باعها منه وانكر الشاهد في ذلك
 بعينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 حال الشاهد في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 وانما فصره في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 باعها وعلى التفت في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 عليه على وجهه بعضي في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 قال بن عمر الحكم في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 شيء حتى يقولوا في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 وكذا انو تشهدوا به في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 شيء حتى يقولوا في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 ملاون في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 او يقولوا في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه
 الشهادة يمنع من اذ ذالم البعثة في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه في كل رضاء يمينه

والاخر ارون قد ولد له ملايين وانشاء جرحه من اهل الشهادة في اخيه
 وكذا محملات الخلق الذين هم حقيقة من غير الاله. بل انه يشهد باعلم من تقييد
 الشهادة وقال ابو الصراف النجاشي ان الشهادة والاشهاد والنكاح والبيع وما
 مبلغ الثمن والامارات من صفاته وهو قول ابن الغضائري وقال
 ابن العطار وابو عمير النابلسي الشهادة كلامه ولا يدان شعوا عدا اوان
 الشهادة والنكاح والبيع والارباب حلق الشك ان اقلها شيه وفي النكاح
 وكذا البيع والحوكة على رابن علة وفي قول ابن الغضائري واية اجمع عنه
 وبه الاستحسان. وفي قول اصبغ وقد تقدم وسيل عن علم ابو نفعه الشيخ
 ابو بكر عبد الله النجاشي وابوابه بان ذلك المصلحة في علي السرايع لا على
 غيره. فلابد من حضور ربي الشراء. وفي قول الشهادة وسيل عن ذلك طاهبا
 الغيبة ابو عبد الله ثم الاشارة الى ان صانع ذلك قول الغضائري من ورن
 سعيد وقول اصبغ من سعيد وبه الغضائري. فلابد من العلم على قول
 الغضائري من ورن سعيد وهو النصوص كما اشار اليه السرايع واعتقد
 الشيخون من ورن سعيد انما هو على الجمال علمه لان لقبه الشيخون ان اياه
 الشهادة ان كان عاقل لا يملك في الشهود فيه وقصر ادائه الشهادة
 بانه يعمل بما اشار اليه من انتقال المالك بالبيع الصحيح فقلت يمتثل ان
 يكون قصود بيعه الشيوخ وهو الشيخ ابو البعل العباس امر الفلاس نبي
 لتفرد بقبوله بذلك وقوله بالبيع انما هو لعل علمه ورايه والذين
 من تحتهم في نظري من اربعة مخزن في نظري الشيخ من الكنان الاختلاف يعقد
 بعبه نظري ولهذا اوجوه ما تقدمه او يكون شأها ان ذلك خلا ما ضعيفا
 والاسرار من سرته فارة على التبرير ويتعين على الفقه غلبة الجهل على
 تقصود ما انما هو العلم بشهادة ثم به ذلك لعدم معي فتمر بحالي
 حجة العمود وليك في حجب وقد وقعت على متون بعبه من غلبت عليه
 السرايع مشهورة بعبه الشيخين من ورن اعانت الحق به ذلك بان الغفر
 محلي يعمل عليه ويحكم الشيخ اصبغ في من الاخر بما مشهورة

دون الشكات مله وادنى كنه والاشهاد من يدك والسرايع من ان ذلك كله وكله
 الغضائري في لفت به بل لا يلزم في علي المانع حكمه بظن ان الله عز وجل عن
 الشريعة المكون له علم بذلك البيع وتعوده ومرتبة من يده على
 احواله وان يبيع به ذلك على اعم مبداه ان يبيع مع ثبوت رشد واصل
 انما ذلك المصلحة بين الناس ما تضمنه من الاعمال التي لا بد من الاعمال
 التي لا بد من الاعمال معرب الاعمال والغايات المجموعون ان الاعمال التي لا بد من
 العمل جعله لا يقتصر عليها في الدعوى والاية والشهادة التي لا بد من
 بين ما يبيع وبين ما لا يبيع وعلى هذا وان الحكم النكاح محسوس
 وان الاعمال التي مع يبيع الاعمال ويصفى الاستقلال وعلى ان الوتيرة المكونة
 مسروبة لوصف الدار في المصلحة على وجود العلم اليقيني والتمتع بالواقع
 ولا يلزم الفعل على ما كان من ذلك المصلحة لعموم ابدانها المصلحة في تقويم
 علم من التبايعين وقد وما استخلص اليه في بيعه المصلحة على شيعه
 ابن عمر السرايع في رسوم الدار. به تقييد في تقييد لما تقدم ان
 رسوم الدار به تقييد قطع العلم بين المتبايعين وما جاء من قبلها
 في الجملة ولا يمتنع في ذلك ما تقدم في ذلك ولا حجة الدار في جمع
 ان في بيع الفعل المصلحة في ذلك المصلحة على غير ما يرد على فلا عورة
 الحكم بالوجوب او الحذر بان لا يمتنع ان ذلك المصلحة على عمل السبب
 بمقتضاه الحكم عليه في تقييد ثم تد علمه والاخر ان ذلك المصلحة
 في الجملة وكتابت ابن سعدون كتب شجرة ان سعدون يمين ان ادعى على
 رجل ان عصبه ارطوا فاعل المرعى عليه يمين انه ارطى من هذا المرعى
 يكتب اليه ان كان يشهد ان ارطوا ولا يحد بشهادة ثم ان يمين عند الشراء
 فقلت بهذا الحكم على عمل السبب بمقتضاه وكذا الكرامة والاصل من علم
 ودليله كالدفع او ما حكم به ان اعم بمقتضى السبب وليس به ذلك المصلحة
 محل السبب لذلك النشيد. ولابد له ولا حجة ان ذلك المصلحة
 ابن ع من غير شيعه ان غير الصالح ان رسوم الدار به انما تقييد قطع

يف على ان رسم الدار به
 تقييد قطع المانع من السرايع

من الشكات

الشيخ ابي بن القيس يعني بن يونس بن جاز من قبله وهو كذا في ما في احوال ابنت
اشد في عقد بيع دار ثقت عند الحاكم واختلف انشايعان واغترز اليهم ارض
بين عندهما مد مع وحق عليها بلغ منه ثم رجع الشاهدان وان الحكم ماذن
ودرجع الشاهدون لا يسلطه وان فال كسبتا على العادة في كتاب عقود
الاشي ية جاز يمكن ما كسبتا العفر مما سوى ذلك قلت لا يجزئ بن
الانشايعين او من فاع من قبله ولا يجزئ بن انشايع البيع والافق ارجه
وكذا اسباب العقود لان الافق ارجه لعفر يتفرق من منزله وهو دليلا وقد
قال ابن رشد في رجل يبيع مائة ورثة عن ابيه وقام عليه رجل بعهده
يتضمن الشهاد ابي الغفر مع فوع ابي يث ان جميع المال ينسب على
اجزاء بينوها وبسوها في عقد الدمشق له وجعلها ضامنا بينهم بفعل
الان هذا الغريم وهو احد ورثة المصنف بن علي هذا ان جاز وهو ايضا
احد المشهورين وابنت العدة كما يجب وكليب الغريم الغاصبي الفخر
بملا ابنته ان الوجه في هذا ان الغريم ان كان غلبا لم يوجد المال يبيد
وارث المصنف على نفسه ان يغير ابيه في العفر وان قال انه بلان وعجم
عن ابي جاز والاسلم وادعي ان ذلك الحصة ابتداء والوك عجم عن ابي جاز
ذلك ولو باسما لظن المركة وقضى عليه بالعدة ولا يجزئ بين الغاصب
والغريب في مطلق التمكن من اذيعال ذلك والمزيع الدمشق ان ينسبها
في دعوى عدم العلم بما يجوز عند ابن رشد او ما دعوى عدم العلم بما للملا
بعد استو يابيه ان لا يخلد في مذهب مال له ان الوارث لمول على عدم العلم
بالملا حتى ثبتت عليه علمه به وفي نوازل ابن الجراح ان يبيع على حرامين بالبيع
من ابيهم بن سمع ثم ان لا له هوا وايدوك من العفر عليه به ان لم يكن له مدبر
المازى لم قال في دار يرك هيج لظلال عجم من تحاصره يبيع وهو حاض
بصوره سلم له الموعى يبيع والخصومة بينه وبين الموعى وتفرغ فغل المجموع
وكتاب ابن مسكون عن انشعب ولو تدا عيالا دارا يبيد رجل ماذن الجازين
انه كتم اهلان احواله واستعارها منه مبيع للشيخ ابي بن الجازين وفي

الماضي

الواحدة قال مكي و ابن الما جسون واذا افق رجل ان اشترى في شعبة
فلان الغراب يبيع المصنف الاخر في شعبة باقيا وان اشترى في بيت لم يخل
بيد المشتري حتى يفرغ الغراب فان واجه على البيع اخرا فاشترى في شعبة
وان كان وقال من ارج الدمين وفي لم يخل بيد المصنف في الموعى عمل
الغضارة عدم انشايع الملاء والحمارة في الحكم بالرجوع وهو الحكم على من صور
منه السبب في وجوب ما حصر منه وهو خلاف ما عليه المالكية من انشايع
ذلك بن موهون ماذن في بيعه يبيع في التسمية عليه بكل دعوى لان الخطوب
يبيع ان ارج الموعى عليه بما ارج به وقبله فامت عليه بينه ماذن الحكم يبيع في
بالان ارج هو الحكم بالرجوع وهو عني الحكم بالانحطة وهو عني ما في لابن
عمر السليم والدفع ابن عبيدة وانما رشد وان الجراح والمازى وعني فاع
ومحمد ذلك قال الموعى ابي زكريا الراعي لتفرق بين يدا الحكم بالمال وفي المحمد
لدين يونس واذا اقر اربع اني فاذن من عده مسلفا لم يخلد ابيه وارض
عنه بصورته محضها بينهما ان يمس المازى ارضه وحق عليها بمجوازها
وكذا اسباب العقود المختلف يبيع كالشعبة ونش اذ ابتاع وصرفته وفي
كتاب الاستحقاق من ثم في التلغيف في رجل يبيع دارا عودا رجل
انه ان ارضه وصرفته في دعواه من الدار في يرك ما حكم تسليمها الموعى
وفي رأي ابي ان ارضه اذ جع على الدونة في الحكم في مدعيب على الغراب
ملا بد ان يكلعه الغاصبي بالثبات سبعة انشبا ان ابتاع وان فغل
التنن وان قرر كذا او امد التلغيف وانشا فادعيب التي يوجب ان وهو
كل ما ينسب التنن وان افترق من امد التلغيف وانشا فادعيب التي يوجب ان وهو
لا يبيع وهي بعير وكذا في يكله فلا لة ايلان انه باعه يبيع جميعا
وانه يبيش ارضه ولا ارضه به ولا يبيش له ولا ارضه عليه بغير البيع في
به ونقل عن عياض قوله اختلاف شبه خذلان بغصبي الغاصبي سلم
على الغراب من مان يبيد من ارضه ان الغراب لا الا حتى ثبتت انه ملكه
اذ قد يكون ودبعة عمنو وفي نوازل الشيعيين ابي ارج الجازين لعني كمنقول

ويتحكم الغلبة في الغفلة المحبة والفرار الورثة بحسب عليم من ابيهم لانهم
 ما لم يكن كتاب الحسب ويكون فيه خلاف ما فرى وانه من يدوس لا يغتصب
 الغاضبي من الورثة الا بعد ثبات الوفاة وحض الورثة وملا الحدار
 وحيلت اليه المتبقي وعلى المستحق ان يداوم الغاضبي بالغتصم على الهاتين
 الا بعد ثبات الحكم بان الملك والحوزة التي كنه على الاستعانة ومعهما حيث
 لا يعلم ان هو في يد او غير حيث لا يتعذر الاضمار اليه فيه يتفهم
 من يتوجب عنه ثقله يكون على حخته وفي موضع اخر من نهائيه المتبقي
 والا حلت من الغاضبي بيع داره في دين على الميت فلا بد ان يثبت
 عنه حال الدار وانه احدى ما يبيع في الدين والسراد في النسخ
 والاعادة في ذلك كله وفي اختصار من سهل والخرج الغاضبي بالغتصم
 بين الورثة حتى يشتوا الملك والمجاورة الى حين موتهم في موت مورثهم
 والذين سميوا لا يخل الغاضبي بالغتصم بين ورثة او ضم كاره حتى يشتوا الملك
 والمجاورة ونحوه لان رتبة الاستحقاق في الملك ورثة والاداء الغرض
 لا حكم الغاضبي بالغتصم بين الورثة الا بعد ثبات الملك والورثة والملك ولد
 يتبعي بالية لانه حتى في الملك وفي الوفاة لا يجوز للغاضبي الا انشاء
 الورثة او بعضهم ان يغتصب بينهم ما ورثوه فلا يلزم ان يغتصب بينهم ذلك حتى
 يشتوا عنه وان كان الشيء كان ملكا له ملكا له ومال من ماله حتى هلك
 عنه وان الهالك كان سائلا بالدار ان كانت دار مستندة دار نفسه حتى
 هلك فيها وان كانت في يد فلا يجوز ان يبيع بينهم بالغتصم ممن يجوز
 كان بينهم الملك وصحة بيعه بكونه ملكا له الهالك وفيه عوارض
 حتى هلك منه جبعة ان يدخلوا في قسمته ما ليس لهم ان هلك حتى
 يطلع الشهود بالية والاعتماد كان شهادته بالملك وفي الوفاة قال
 ابن الغفلة لو ادعى عيلا اراد بالشيء ان يثبت الحكم بفرق به احرها للاخي
 من غني بيته فلا حكم للغاضبي به له ولا في يشهد ان فلا ظارف بها لعلان
 والا حكم به بها حتى تقوم البيضة انه له وقال اصعب ان التزاع رجل دارا

مع عوارضه
 من ان اراد به دار
 بيعة ان هلكه حتى

ان جل وانك المدايع ذلك ونبئت عن الغاضبي البيضة ما مضى ا. فلا يكتب
 الغاضبي كتابا هلكه حتى يبيع المشتري عشرة بيضة ان البسار بيع
 من مديع مونه في ملكه بن مخوفا وان افر البدايع والمشتري بالبيع والاشعة
 والمشتري بشركة الاستعانة والتوقل مع الشيع على ان الدين ما يثبت
 فيه الشبعة يعين او وانه ام الغاضبي المشتري بالاستعانة الشيع
 في ذلك له وان افرهم افرهم وقضى به عليهم وهكذا يجب ان يغتصب كل
 ملك لم يثبت عن الحاكم اهلكه ولا هلكته بل ان ثبت ذلك كله عشرة ذلك
 امضاء ذلك الحكم على الحاكم عليه وان افرهم حاكم به وقال في بعض الخلق
 يشبه مستحقا به يبيع يبيع الملك البدايع للمشتري فيه وملا الشيع
 لمشتريه به وفي بعض النسخ والبناء في البيع بعد البيع وجه الحكم
 في ذلك ان يملك الغاضبي الغالب بغير ثبات ملاك ذلك من توجب المشتري
 اول لان الملك في ذمته بائنه ثبت معناه وفي البدايع من اجل ان جوع
 عليه وفي مستحقه كذا في دار ادعاء اهره في ان نصيب غايب منصف
 بذلك وثمة ذلك وكلية الغاضبي ائبلات الغيبة وملكه لما يبيع ويبيع به وفي
 مصر وشبهه يشهدون انهم يعلمون ان ذلك في يد الغافلين في ملكه على الاستعانة
 لا يعلمون ان احد في موت نصيبه الى الان فليست بائنه في الخلف
 في الحكم بان حكم الاستعانة هل يتوقف على ثبات الملك ان الخلاف الحكم
 بشيئ من الاستعانة انهم من ثبوت الملك فيه عن الاكثري والكتبي بعضهم
 بالحق وفيه وهو ما نفعه عن الواجحة وانما البسار من هلكه وفي كتابين
 ابن العطار ما يقتضي الاستعانة الملك قال بعضا وفي وثقة
 بالثبات على ثبوت الورثة وحيث انهم لا يعلمون ان احد منهم موت
 ذلك او بعضه ان الان يجب به الشهادة عن الغاضبي ان يبيع
 بالغتصم بين الورثة وان لم يبق الشهود فبيع بالخطوة وبيع الا ان بالغتصم
 وان كان في ذلك فغاصم فلا بد من ائبلات الحيلة الا ان يشهد الشهود
 بالحدود او يتبقى الخصم عليهم فيجب القضاء بذلك والتمجيل الا ان

طلب الدين من هذه الناحية الانزال في عالمه بلا حجب نعم ان الله عني يحار
 الملك رتبة هذه المقامات للمفهومين ملك فقلت قال نفى الدين من دنيي العبد
 قول المالكية ليس للنفسي ان يخرج حتى يثبت عنده الملك والخلافة بعده
 وتكمل الخلق ويكملوا في الدنيا فقلت نعم الملكات وقد قال اهل المذهب
 في نوع وهو المذهب ان نفى كلبوه ان ينفخ بينهم اولها فانا لا ينفخ
 بينهم على ان ارفع وقال ملكي بان ان الملك حقيقة يمتد الى ان ينفخ بينهم
 بالذات قال ان ارفع او صبح به اليه ويملكه وقد ردت وانا ارفع ابنه فانه
 ملكه في ذلك فلا يجعل حتى يثبت الوصية به وبما له والا فليس يجب
 ما يشاء وقال اصغر لادرس ان يثبت له على ارفع وقال عياشي تسليم
 الطوليا للكتاب في ذلك المتنازع فيه انما يجب مع يده وكون الحكم بالشيء
 المحرر عليه الحكم ان من جاز في حجة وان الحكم ان يعلق في شيء صدق به
 المهر على وارثه الخية فخصمه وفي المحل والدين غير المهر فخصي سبل
 السارزي عن امره ان كارية محبولة على يده فوافقت اني فافقت بغيره
 ان زوجها غلبت عن يده فله عينة منقطعة والمهر لم يرفع صرفه من
 كذبته وثبتت البضعة لمرأته في بغيرها هاهل تطلق وتزوج امرأه لاجل
 ارفع ان يثبت حتى ييسر من الغفر على صرفه او كذبته او يثبت
 كونه كارية من طهر بعيد يتكلم معه الكذب عن حاله ان زوج يثبت له
 شيئا من العيون انما يجب في ملكه هو وانما حادثة فيما لا يثبت له وتوقع
 الكلام على عيبه وثبت بها انما انه ارفع عيبه شيء له ان يكون
 الامر لم يثبت له وفي كتاب السلطان من الرضا بين ان في زوج
 بفال من حاله فلو نشئ الغرم
 هذا كسائر عنده على ارفع به فافقت الغرم ووضع المهر ثم رجع
 فلم يجر ان جل حقه ان ياتي السلطان بيمين في يده السلطان ان
 كان حاد فانا يبيع الغرم ويبيع منه من ثمن الكسار قيل لا شعب
 ويذكر السلطان في ذلك فانا ياتي من عني حكم على الاعراب ويغفر

مع ان تسليم
 للظهور
 رغبة

على ما يتلوه السلطان من الامور
 رابع على الاعراب دون حكم عليه
 وان جازية الامور غير البيعة فبق

ان كنت حاد فافقت
 وبمعنى السلطان ان حاد فافقت
 له على الخ باعه الا ان ياتي بيمين به وان جازيه بيمين امر السيد كان
 عليه فحمة لا يرفع بالذات فقلت في بيان ابن رضاء المستصوب
 الذي رضاء لم يرفع فافقت على شيء من صرفه دون بطلت ملكه
 يوجب حكمه في ذلك وهو ثبت له في ما رضاء عن المروضة وغنى
 وفي حتمتي واخذه بفض بن سامة ان المهر ان ارفع ان المهر في الاعراب
 وكتبته ان يبيع في ان ينفخ على زوجها الاعراب وجاهه وان يبيع وان يبيع
 محمول واخبرني ان يبيع في ان ينفخ عينة وزن وبيت له ان الحكم وليا
 بيمينه من السلطان ان كان بغير زوج فله من طهر المهر موصى به عينة
 هذا بعد او جازيه على المهر في بيمينه من طهره وان كان موصى به
 شيء عليه وكتبته ان يبيع في ان ينفخ على زوجها الاعراب وجاهه وان يبيع وان يبيع
 كذا حتى قدوم المهر في مده شيء فقلت هو النوع من الرضا بين جمع
 الى الحكم بالذات وبعدها على محل السبب او كلبه كذا في انما السبب
 وبمعنى عند ابن جازيه حكم السلطان في ما يوجب طهره بيمين
 عفا او ارفع او حكم على الاعراب بيمينه عنده وعلى نفى بيمينه ارفع
 وليس في ذلك حكم بملكه لغيره في ما افقت له به ولا بملكه من السبب لم يرفع
 بيمينه وانما هو انما ينفخ في السبب والذات ان الحكم على ما يرفع من كذا في نفس
 الذي هو على الحكم بيمينه بيمينه وبمعناه ان كان حاد فافقت الحكم
 والذات في ذلك في انما ينفخ في السبب ورتبة ان المهر الذي ياتي به
 عليهم وانما هو على كذا على جازيه محاربه من جازيه الذي بيمينه له
 في المهر في حتمته وعلى البيعة كذا ما يرفع بان الخمس حسمه عيبه ونفس
 له رد البيعة لانا لم يفسر كذا الحكم ولا يملك ملك البيعة من حتمته
 الى الاعراب والمهر جمع ان يجمع المهر من البيعة الى الاعراب والمهر جمع
 اذا اردت ان يجمع من نفسه وما له من البيعة من حتمته الى الاعراب والمهر جمع

مع ان تسليم
 للظهور
 رغبة

على ما يتلوه السلطان من الامور
 رابع على الاعراب دون حكم عليه
 وان جازية الامور غير البيعة فبق

والسبب لم يلحق احد من اهل واولاده نكل ردنا اربعين عليه لم يخلص الخس ينكول له
 بغيره وجوه تقع من رد اربعين في الخس وبه اختصار ابن سهل لا يحكم الغنا في
 بازي الال طالب بمدا في له المطلوب حتى يثبت غنوه المدا والخيارة والاكن
 يثبت له بالذم اذ قلقت — وان كان ان الغنا على في السبب كما انعمود في
 المعاملات ونحوها وثبت وجوه بيينة او بل في اربعة ما لم يلحقه بل ونحوه
 في ذلله اذ الحكم على السبب او الذم اربعة حكمه وهو ان رد ذلله الصلة
 منه وبسبب عليه نعم في نعم في السبب وهو نقل المدا والاختلاف من من ومن
 وغيره ووارث من ثبت عليه ذلله بالبينة او بالاذم اربعة من من من
 وحكم عليه ذلله وتوفيق الذم على اشدات المدا والخيارة على ما تقدم
 والوارث في ذلله كونه مكملا كذا الحكم تكليف الموروث بالافاضات كذا الحكم
 في وادته ذلله ومتى كذا الحكم في الموروث عدم تكليفه بذلله كذا الحكم
 كذا ذلله وما وقع في فتوى شيخنا الميرزا في في رجل فدا على حارين دار بالارث
 في اربعة من من يفتي في موروث الغنا كذا الحكم اهل من ابي الخار من بلان
 ان سم الموروث لا يحكم به حتى يثبت الغنا في المدا والخيارة بخلافه ابن
 رشيد وابن الخار والمزوي والنخعي وابن ابي زيد والنو نسي والمعني
 وغيرهم لا كذا المدا في قولين في السنة ولا كذا ملحقه المصحح والفتوى
 به وهو النسخ بدال اعمال والاعتبار وكذا المدا اختار شيخنا الموروث وفتي
 به من ان في نسخ الا في مية تقير كذا في في ابي ابراهيم وابن
 الفكان وابن مالا وابن عتار خلافا لكذا في الموروث وان وادته واكلافان
 الشيخين بذلله النسخ من نص في الغنا في اطلق عليه الحكم بما هو جوب كذا وقعت
 الاشارة انه هو يستدعي جهة النسخ في جهة الصيغة والحكم على من صار
 منه ومعه ان كان مال كذا الحكم والابلا عن انه ليس فيه كذا دفع الغنا
 ورجع الاختصاص جملة الا دفع النسخ بنصب الحكم المدا في على ما في
 حادثة المشايخ في الغنا في حكم اطلق عليه الحكم بالصحة وهو
 راجع الى في انت المعنود عليها ومنه رجع في ذلله المدا والدين والخصان

في
 الخصال في
 في

ونحو ذلله لما يفتي عليه من جواز النسخ في اربعين على السبب في
 الغنا في الحكم بما كذا في السبعة والنسخة من النسخ ذلله بالارث او غيره
 والبيع في النسخ كذا وجمع النسخ عن ابي من مجاز وروعه وبيع
 ربع النسخ في الموروث والبيع والعلانية في النسخة في رجة او ولد وبع
 له على اربعة وبيع ربع النسخة عليه وان ذلله لبيع مائة النسخ في
 في ذلله بل كذا في من في النسخة والاختلاف في المدا في اربعة النسخ في
 في اربعة النسخ في نقل مائة العين ونقل مائة متعقده وقيل في الانتفاع ونحوه
 ذلله ما قصرت رتبة عن نقل مائة النسخة كل ذلله بالنسخة بدفعه
 وبدونه والنسخ في المدا في النسخ والاختلاف في وجوه في النسخ في
 في ذلله من ثبوت لذي الحكم والاذم في النسخة في النسخة في ذلله في
 اشدات مائة النسخ في المدا في النسخ في مقتضى المدا وما هذا
 نشانه لادب فيه من اشدات المدا لذي الحكم وعليه يفتي حكمه في
 وهو جهة النسخ في النسخة في المدا في علم من علم في حكم الغنا في
 بالنسخة لادب فيه من ثبوت في ذلله كل واحد من الغنوم والبيع نصيب
 الميسر من ربع مائة كذا في النسخة في نصيب ذلله في نصيب مائة ابن
 سهل لادب من ثبوت في نصيب كل واحد من النسخة في النسخ مع المجلس
 ابن ناجي فاع عند بعضه فضاء النسخ وان بعضه اصر في يد دين على بيت
 مائة يبيع ربع قبل اشدات ملكه في عليه النسخة في غير النسخة في النسخة
 في في صوابه في جمع الغنا في في في النسخة في النسخة في النسخة في
 مائة النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في
 في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في
 المدا كذا في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في
 به في في ذلله هو كذا في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في
 على عموم وغره على نص في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في
 ثم في الغنا في الموروث وهو في غير النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في

الغنا في

وهو شئ كهيئة الخيلزة وفي جميعها الدعوى الخالصة والملك وفقدت عن
الغالب روحه استقر اليه ميصغ في التمسك بقول ابن الفلاس من
هذه الوجوه المستوية الخالصة التي في نسبتها الى الدجك وتعين حملها
على ما تقتضيه النصوص ان يكون لانها لا يمكن ان يكون لها شاهد له فواعد
النسب مع وان سكوت ابن الفلاس عن ذكر شئ كهيئة العلم بل العلم وانما يمكن
من العلم والاعتقاد وانما يقع لوضوح ذلك وظهوره في انفسهم ثم ياتي
الغالب في عارضه وفي كل الصالح على ما ذكرنا في حمله على جميع ما ورد
منه في ذلك فيه من جميع شئ وكل الخيلزة من العلم بل العلم والاعتقاد يجوز
وانما يمكن من الغيابة من العلم ما يقع من جواب او في رتبة او محله
او محله في هذا المحتاج الى رد على فليدرك المستواء الامور في مورد
كل الصالح عليهم من جهة ما فصارا وفيما ذكر ابن يونس والقبلي
الصالح فان استلحق ما مضى وبالدعوى والملك الى عينه ما حكم
ومن اراد جيبه من الغالب يجوز عليه ارضه او داره او جانيه واصلا
عن شئ من شئ وهو حاضر على لا يعين والانيه في ثم قاع بعد ذلك وانما
انما الاصل له فلا فيلزم له بذلك اذا ادعى ذلك لنفسه ملكا بوجه العلم
لان العلم له وهو علم الخيلزة كمشاهدة ظاهرة المتكلم في رتبة
انما ادعى انني انفي يده انه صار له ذلك بل انفي من ان العلم
والقول قوله في ذلك ويجعل عليه قوله ابن الفلاس في سماع عيسى
بل انفي ما جعل المتكلم عليه قول ابن الفلاس حيث قيل به قول ابن عيني
المتكلم شئ كهيئة علم الغالب بل العلم على ما اقتضاه كلام ابن يونس
وكان ابن يونس بعد قول ابن الفلاس هذا عن ابن هيب عن مصاب
انما علمه ان اصل ما يبيد الخائض الى جيبه او الى جيبه او الى جيبه
اربع في اولها ينة له بل انفي لصلح الاصل وان كانت الخيلزة
حتى يعين هذه البينة على هبة او شئ او يجذب في ذلك حتى
هوا ملا ليجوز له الى ملكه والانيه عليه فيكون الحق به وولد الخائض

والا ليرى

وليد ايده في ذلك مثل ارباب جيبه وذلك ان ابن هيب عن مصاب
وعاينه بعد ذلك وانما علمه وانما علمه وانما علمه وانما علمه
انما مضت عن شئ من شئ كهيئة علم الغالب بل العلم على ما اقتضاه
انما ادعى علمه ملكا بوجه العلم بل العلم على ما اقتضاه
فلا في ذلك بل انفي من العلم بل العلم على ما اقتضاه
والخيلزة عنه بعد ذلك بل انفي من العلم بل العلم على ما اقتضاه
بل انفي من العلم بل انفي من العلم بل العلم على ما اقتضاه
انما علمه على ما فصار له العلم بل العلم على ما اقتضاه
على حمله على شئ الامور ومن علم وجود علم الغالب او حصول عموم علمه
وهو دعوى الغالب في عارضه ويستلحق الاضطرار على علمه بل العلم
فد علمت ما تقوم بقتضيه من جهة وجوب اعتبار علم الغالب بل العلم مع
صالحه شئ في حجة الخيلزة وانما علمه وانما علمه وانما علمه
على دعوى الحق به في كل العلم بل العلم على ما اقتضاه
والغالب علمه بل العلم بل العلم على ما اقتضاه
بعد وقوعه ما يقع من علم الغالب بل العلم على ما اقتضاه
في كل كلام ابن رشد على ان العلم بل العلم على ما اقتضاه
انني في كل العلم بل العلم على ما اقتضاه
عن ابن لابن رشد علم الغالب على العلم بل العلم على ما اقتضاه
انما يحسب من علمه وهو علم الغالب بل العلم على ما اقتضاه
وعاينه بل انما علمه بل العلم على ما اقتضاه
يقع عند السواهي والاعرافات ويجعل على جميع جهات احواله دون
تحكيم الادلة في ذلك واصل دلالة الخيلزة العادة المضطربة والشئ عن اعني
دلالتها والعادة فليدرك با اعتبار علم الغالب بل العلم على ما اقتضاه
علمه يجوز من هو في يده وتكتم من العلم مع وجود سائر الشئ وكل اعتبار
الموافق من الامور التي يجب اعتبارها في سماع النوع او في العلم بل العلم

[illegible]

پر اختلاف بالاعتراف و بالامتنان في غلب الالهوان لا يجوز عنه شيه
 و في الاعتراف يصح ما جسد من الملأ به ملكه بالنعوم والبطا والديار و في الاعتراف
 و غير ذلك و هو خلاص معه بالاراعه فيهم من ملكيته و موافقته الادل على
 ان ذلك فيهم عن ملكه بالحق هو الامتداد الذي لا يخالع له من نقله المرفوع
 به انتم على عا و انت الاعمل بالملأ الكحل به انهم الاعمل بالملأ
 و اعلم انكم لا تعلم الا يجوز عليه جميعه و وازعرا جليلي ابلغت على جميعه
 ماله و مع اني الهادي عنكم و معني خاله الاله الازواج اعلم اني
 هاتك العجور على منابعتي و الانبعاث على موافقتي متابعه عنكم
 انما هو في الامن من العصور و الفاضله و بارة انما مع خاله الالهي اني
 جعل وازعرا في عني و وازعرا جميعي يمتنع الازعرا و يمتنع ارباعا عشرا
 و تقسم متابعه من سائر العجور و منه بالاعتراف في النفس الاله و اني
 في بصيرة كل يكون جلال الاله و اني بالاعتراف انهم مع الاعمل بالملأ
 و العجور و انما هي بالاعتراف انهم مع الاعمل بالملأ و العجور و انما هي
 للغير به كبريتي في النفس متبعه على اني عنه و الاله و معه و اني اوعده
 و هي انما هي اني انما هي و كونه دليل اني اني و انما هي الاله و انما هي
 الشهي انما هي العجور على انما هي و مع اني عنكم الاعمل بالملأ
 يعلم به خاله و الاله و انما هي من خاله بالوضع به
 علم به و الاله و اني انما هي الاله و انما هي العلم
 به الاله و انما هي من سائر من العلم و انما هي العلم
 الاله و انما هي العلم و انما هي العلم و انما هي العلم
 على به في علم و الاله و انما هي العلم و انما هي العلم
 شهي و انما هي العلم و انما هي العلم و انما هي العلم
 اعتقاد انما هي علم بالعلم و انما هي العلم و انما هي العلم
 بوجه فيعلم و انما هي العلم و انما هي العلم و انما هي العلم
 به به و انما هي العلم و انما هي العلم و انما هي العلم

على عمرو لا على جثون سيبه وعلى ذلك لما روي ابن ربيعة قال لا يسمع على ايسر
 دون جميع لعنة الخلاب والتخفيف قول الرمي بيت (الاسماء) ما يقول به ما لا يسمع
 المبراهيم انه حجة عمرو بانه ينجح به اذا وقع في كلامه وقال لا يسمع الذي لا يسمع
 ومغص هذا اذا قل على ما في من عاده امتكلم قلت قال ابن ربيعة الا جعل
 على انه لا يسمع كلام المتكلم الا على ما يسمع انه فصوره وقد عرفت ان له في تغيير
 النصب في التمر الخلق في كثير من انبثات الملك بل لا يسمع وتوقع على الخلق على
 انبثاته قوله ومنه التفسير البغية ابن ناجي عن الشيخ (الامام) ابن عمر انه كان
 يفتي به وكان الشيخ الغضائري هو ابو مصعب عيسى النعم بنجي قال وهو صاحب
 المرونة قال الشيخ (الروضة) ابو الفتح ابن جني المرونة خلد ابن ربيعة فقال
 البغية ابو عبد الله المرونة في المرونة ما هتاء عن ابن جني عن الامام (ابن)
 عوف يصفه كان والله في من جني النعم على النعم انه انما
 به وشك في بينا وقبل وبينه على يفتي به وحديثه في فضل الحكم عن ابن ناجي
 عن الامام ابن عمر انه اتي بفتي به بانه كان يفتح ذلك وقد ثبت بتغل التي تلي
 عن ابن عمر انه اتي بفتي بانه على الجمل بل له ذلك وفتي على ما لا يسمع الا على
 لما وضع نفاذ الخلد في المرونة على عمرو (العلم) بل له ذلك وعلى ابو
 الحسن المغربي المرونة على ذلك قلت نه ما الذي ناجي في من جني
 وكلامي على الشيخ (ابن) الخلد في المرونة على عمرو (العلم) حتى يثبت وهو ذلك عند
 ابن مصلح كذا في بعض من انبثاته وهو كلام المرونة قال بيت بذي كذا
 هذا المرونة في ابي يسي ويهجر ويكره في كلامه ومنه انه محمول على العلم
 حتى يثبت خلافه وهو قول ابن ربيعة في قوله بل لا يسمع ان كان وارثا وانما
 ان لم يكن وارثا فله في المرونة وبه الغضا عمرو فله كذا في بعض
 في المرونة انما انبثاته في المرونة والحق ان في المرونة في المرونة انما هو
 التسمية على من عاده يفتي عليه وهو اذا في المرونة في الجمل في ملك
 موروثة للشيخ (المتن) في من جني بانه يفتي بانه مع يمينه ومن ذلك وجد
 مغير الجمل على من جني في من جني المرونة في بعض الرجوع منه عمل فله عنه

الانفاضي وعاصم في يسمع في النعم بفتي به ذلك ومنه الى سارة ومن هاز
 دارا عني شتي على حاض تنسب اليه وما هيبت حاض على المرونة في سارا
 فلا يسمع له من ذلك ما يسمع له في كلامه في سارة ما يسمع له في الجمل
 على العلم ولا على عمرو (العلم) ما يفتي به في من جني العلم على تسليمه وانما
 الاصل وجوبه او عمرو يسمع في العلم ما يفتي به في الجمل ما يسمع له في الجمل
 ما يسمع على ان العلم المرونة هو العلم بل له ذلك والعلم بل يجوز وقد عرفت
 لما في ما يسمع في النعم قوله واستمع شهوده انه حكم له في الجمل المرونة
 العيصي (العاصب) المرونة في الجمل عمر ابن جني موع به وبما هيبت
 على اخيه المرونة في الجمل وكلامي المرونة في الجمل في من جني المرونة في الجمل
 لذلك تصعب الواو المرونة المرونة (العلم) طلب استخفاف منه عمرو (العلم)
 ابن عتيق المرونة ولو لم يسمع وعلمانه في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 عمرو (العلم) في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 والرواية المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 بما هيبت في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 يفتي في الجمل واعني ابن المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 بالعلم في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 دليل عليه وابن الدليل في المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 وكل من يفتي في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 ويكمل من جهة علمه بذلك او شهوده في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 على تقدير كونه مشهودا به ولا الاعتدال في من جني المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 الحكم المحكي عن الرواية في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 لان لم يذكر في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 المفتي بغير العلم المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 لمن ذلك في من جني المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل
 في من جني المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل المرونة في الجمل

عليه السلام في بيت مختلف العجالة
واختصه واثن الادوي توجب
الولوية اعلم ان من يمارس يدرك دون
الحكم كنه بخلاف الشائبة بل انها
توجب الحكم نه

اللاخضيه

[illegible]

معنى الحياء والاضحية
التقوى والهدى

ابن شهاب قال اشهد وتبعه ابن الجراح بن وشاحه ونخل الدلمع ابن عبيد
 عليه والى عليه بقول الشهاب من ثقل التوسيعي وابن حمي زوايفي ايحي
 والشيخ ابن ابي زيد وابن المنذر وابن ادم المزي وابن حمي تال المزي والشيخ
 وابن حمي زغال صحون والسهادة بلقاء ان تكلوا الخيل واهو يعهل
 ما يعهل الخيل والملازم والملازم سواه حتى واخذوا في يدك والدميشهروا
 بلقاء وان تم تكل الخيل لم يثبت الملازم ان يمشهروا انه غنهم من
 المارح في بوشه زاد ابن حمي زوايفي يثبت الملازم بصواب الخيل لم يثبت
 الملازم انتهى ولا ينبغي بسهادة هال ولا انه يجوز هال وان كانت خيل زنة
 حتى يغولوا في شهادتهم انه يجوز هال تحفه وفي الزوايفي بلوشهروا
 انه يجوز هال ان من التوكول ان يمشهروا بملة على الملازم ولم يمشهروا
 انه كان يجوز هال تحفه قال لا يفتقر له به حتى يغولوا هال تحفه وملة
 زاد المازني والتوسيعي ودعوى الخاريج الملازم الدلمع ابن حمي به علم اشهد
 بلقاء نظري وهو مقتضى توسيعي صحون لم يثبت الملازم شلت مستعلا
 ملازم موضع الدلالة عليه في ما وفيه على وضع اليد على المبارجات
 والغري ابن الدلة وادلة العزاد است وضا الخيل في الخاصة المذكورة والدين
 المنصب الحكم في الخلاف يجوز على الملازم ان يفتي وان علم عند الشهاد
 بلقاء ان الشهود له به بل بانش وكذا رواه عليه من هو له انما انكويده
 وتم به ميه خيل عن معني ومحمد بن جعفر بن محمد الملازم وان هذا
 الخيل زنة من الخيل زنة التي اشهد وجب فيها وبينه عمل المازني على
 من لم يرد في ثبوت وفيه في الروايات ثم مع ذلك كله لا يندفع نزاع الغريم
 على من وصفت خيل زنة بل ذكر في ولا تقيم حجتهم عليه الا اذا كان علم
 بلقاء ونحوه فمن هو في يدك والملازم يسمع من التغير وهذا العمل الخلاف
 ميه في مزب ملازم حربي الله تعالى عنه والمجاز في ذلك خله
 وانما تقع على كواهي والخلافات كما وقع عليه الزوايفي وعاصره والنصوي
 البغصير بلقاء انب الضحية متظاهرين في ذلك انضواهم الى مقتضى ملازمنا

الخيل

ورجوعه الى ملازمه وبعده عن الملازم عليه من ذلك كالبينة وبذلك يتبين
 له تحفه في الزوايفي وعلاوة وضعه ملازمه عليه في الحكم بلقاء وسقط ذلك
 اقتضاه في دلالة الخيل زنة وان عني ملازمه في الزوايفي وقد قال ابن المزي
 والدية لابن حمي زغال التي تقتصر على الملازم في الزوايفي المحرز يختلف نور
 بحسب اختلافه وبحسب اختلافه في العمل والمابين الخيل والموثر عليه
 من المحبلة والملازم والملازم والملازم والملازم والملازم والملازم والملازم
 فقد استشكل العمل على وجه التحفة في الملازم في السبب لغيره ان
 الملازم لم يمدح العمل لملة لا يعمر عليه في الزوايفي والى وابست
 والشهادة لم تدم في ملازمين ما يعهل وما لا يعهل وفي ذلك مما سبق
 وقد امكن الشيخ ابو العباس العمل على الملازم في الزوايفي وكذا من
 انعم والملازم بل عمل ان لا يجهل من شهادته انما هو في الملازم ونخل
 عن شيخه شيخه في الملازم في الزوايفي انه قال شهادته انما هو في الملازم
 لاخرى في ذلك وهذا الذي بحالة السبب كما قلنا وادعوا للميز في السبب
 الصريح ان لا يجهل من شهادته بلقاء عليه من الزوايفي لا يعمر عليه
 بل ذلك منى عبارة ان حال الشهادته في الملازم هذا وكيف حال
 الخيل في ذلك لان الملازم على الملازم وهي بينة صامته والسبب في الزوايفي
 في زنة الزوايفي لا يعمر وتغير في الشهادته في الملازم في كسر
 ابن عاتق ان الشهود انهم في ملكه خاصة بملازم ابو المني فبين مسلمة هي شهادته
 قامة وكان ابن عاتق ان كافي بين بانه وبغضه ومع به بل شهادته عاقله
 والا فلا وقال ابن ملازم ليست بعدا منة وقد كثر هات في الحكم بلقاء وتفرغ
 ذلك لشهادة الاستحقاق ورويت ونخل مستوفى وفوق المعتمد في
 اذا الخيل زنة مع عيسى الملازم انما هو في الملازم في كسر
 ان الزوايفي في الملازم ولا ان فسكو ان الخيل زنة لغني الملازم ليست
 بسبب الملازم والملازم دليل ملازمي مصرق لروايفي الخيل زنة بلقاء
 والدليل واحد من الزوايفي والسبب في يمدح وجود ما هو مقتضى له وما الحكم

خ

على نسخة من نسخة

قول ابن رشد المشهور واختلافه ولد ابن زرقون فحرمه وقال ابن عبد السلام
هو الصحيح وانما يصار به الى الحق بسبب اجماعه ومن علم من جهة اخرى ان
قد يبرأ الولد فخره وحقه من حق ابيه عليه السلام في دعوى علمه
كثرة العمل له لا يصح وكثرة التفتد به لمن يصله وقد كان علمه بن القطر رضى
الله تعالى عنه يعني ان الوالي عندهم وانواع من اولاد ابنته وهذا يعلم
ضعف قول الغالبين في ذلك وطرح على الفضلاء يعني اهل البيت صلوات الله عليهم
في وجوبه عن مفسدة علمه من جهة ذلك لظهور علمه في الغالبين ودينه
ومن اعجب ما رايت ان يفتي فضلاء الفقيه وان حكم حكما باكله جميع
نقصه من علمه في دعوى فضلاء الجملة بل هو في دعوى الفضلاء المستهضو
صحيح بل حكم بنقصه بل دخل اليه دعوى من توكل في الجهل وقال له
في ذلك وصح على الفضلاء بحكمه بل مضاهيه بل انما يبرأ راجعون وقول
المتقدم من يبين كونه وكيفية جهة علمه بذلك او شهورا بينه به
فذلك ظلمه انما اضطره الى دعوى العلم والحق في ذلك بين ما بيننا وبين
بين علم الفاضل وبين ما بيننا وبينه علمه على البيعة وانما في ذلك
مختلف ويستلزم له ما قد تقدم فقال ابن سلمون وان من حوز وعلم جملة
وان شهورا يعني به انوارا في بيعة حين تعهداتهم ان الموكل له
اشهدهم مشهوداتهم سافضة وعقود في المعنى قال ابن جبرون شهدا
الشهود بحكم ارفاضه على العلم الذي انما اشهدهم بالحكم بل احلته ومن
تأمل وانما علم حجة ما ارسله المتقدم من كثر في التحلل لا يفسد العمل
الحكم من جهة ما استمر العمل اليه بينه والاختلاف في ذلك لا يفتي عن
العلم في المخصوص ويميل الى ان العلم كولاية الله تعالى ولا يضر اية
قوله والكل تعلقا فلهذا العلم الفاضل المتعارف في ذلك ان رسوم
الانتمية لا يوجب الملأ والافتقار ولا يضر به في ذلك من مدعى
الملأ قال ابو جعفر ابو عبد الله في حجة الفقه في الترتيب في ان عبد
الله ميت حين الحكم بذلك وحين الاستعداد به كما فيه عليه في

في حجة

تسليمه والحيث قد انتفع عنه الملأ وتوارى به ويكفي في حقه عليه
بالابطال وموضع هذا التحلل من الحكم بالتمكين لا يفتي فقلت للفتي
على اهل البيت في دعوى العلم والبرهان وقسم بالتمكين وبين العلم
من عيني ان ابطال تعلق الحكم يستلزم بطلان الحكم في حقه
فلذلك من قولنا العلم بالاضمان او اهل البيت في ذلك من
وضعية اهل البيت في العلم فيما يقع من الفاضل ايت والتمكين
الاختصاصية يستلزم بطلان خصمه منع او عارضة على ان يبرأ عنه
انتظار وهذا من عوارض تقوى بالاختصاص والتمكين ان يبرأ الهلية هذا
التمكين يعني جمع العلم الى انه يبرأ من تقوى بطلان الفضلاء في حجة انوارية
ويبرأ من باب الفاضل هو عاقل في حجة تقوى بطلان او وضعي وهذا
التقوى من هذا الفاضل يعني راجع الى اخذ العلم ليس من باب الحكم
العلمي والفضلاء الا من باب الفاضل بالفاضل وعلاوة من في يد
خليفة الحكم والتمكين يعني التقوى في حقه ما نعرفه في حقه في حقه
وحكمه على الميت وانما استلزم الاستعواز صار في العلم ام ومستند
ببر كذا لم لا يفتي على الكرامة منع ان يبرأ من الحكم على الميت
لانما قال الملأ وتوارى به يعني ما حكم به عليه بالحكم على اجنوبي
ليس في متعلق الحكم اضافة اليه وقد تفرق من الفاضل المذكور وصحة
النسب الا انما يبرأ في ذلك في ذلك يدل على ضعف محضوله من معرفة
حكم اوضاع الشريعة في ذلك سبب في ذلك ان الملأ من الملأ انما يبرأ
سببه نقل الملأ الفاضل في ذلك وانما السبب يوجب بطلان يوجب سببه
بما علموا سببهم في ذلك وانما السبب في ذلك انما يبرأ الفاضل في حقه
في ذلك ولا يبرأ به من ذلك من اعتبار مصادر ميتة لمغلوب كالملا في العلم
والهوية والصفة بالعلم من البعضين وان كان من مغلوب على المشهور
الا ان لم يبرأ من ذلك بل يصار في مغلوبه بل لا يفتي في ذلك الا بالعلم
يوجب بوضع الشريعة وجوب سببه وهو نقل الملأ للمتشبه به ورسم

في حجة العلم
في حجة العلم

والله اعلم بشئ على الله تعالى لا يشاء ان يبيع او لا يبيع له ربه وتقدم بصلواته
والله اعلم بشئ من يد جاريته مدح الله بل لا اجمع على ان يبيع الملك ببيع وفد
تقدم قول محقق بل قد علم وهذا مما لا يخفى عليه ولا يفتني لخص عليه
لوضوحه عند العلماء والخاصة ومن استقر اني المتبا بعين منبه على ما
يفتضيه كلام المرونة وكلام الفقه واما قوله من يبيع فله وجه واحد
وقول المفتي والبيت قد انقطع عنه العلم وتواجرهم في بعض صور
وهو ما لا يخفى له من مطلقا فان ابن العربي لم يثبت ينقطع عنه ملكه الفقه بخلاف
ملك الضرر كالكفن والغنى وهو ما لا يخفى من رضى النجاشية والاشيعة
الجبسية على غير معين في على ملك الجبس فلهذا قلنا لبيد
ملكه عليه بغير رتبة فلهذا وكذا ما جسر على معين على قول ابن الفاس
في المرونة وهو المشهور وقال ابن المرونة في على ملك الجبس عليه
وتذا الذن في المرونة المستند في الناس وبه ذهب في مباحث الجاه
على ملك الجبس وتكون ميزا واختلاف العلماء في الذين الميت
هل يتشغل ملك في كفته ثم كثر في الدعوى تبصيل نسر هذا الجمل وقد
قال ابن رشد رحمه الله تعالى في النجاشية ان دين الميت يتعلق بدينه
واما ملكه المأجزة فلم يتشغل عن الميت بل يتشغل ينقطع عنه كالكفن
والغنى والملك الذي في ذلك الغنى كان يملكه فهو كالكفن وان كان جسد
بقدر ملكه متبعه والالتصاف به وقد جسر ابن العربي رحمه الله
تعالى ملكه المأجزة وملكه الفقه به بقوله الله في الرزيلة على وجهين ملك
في رتبة واحدة كالكسبة الواحدة والحقبة الواحدة وملكه في رتبة واحدة
وتوهم من فكل ما تم دفع المضاربة ملكه بالو جهين والا وقع
المضاربة ملكه بالو جهين وان كان في تكميل ارجح فلهذا وكذا اذا انقطع
الملك عن الرزيلة بقي ملكه المأجزة وهو كالكفن واما محبة
الحديث بحكمه عليه بالحق من جهة ستمه وقد بينا، معصلا
قوله وابن تقي الله بل في ان البعنه احمد العاصب المذكور في

هذه

تضمنه جوابه ان نصيب عتيق المذكور صار لورثة اخيه احمد المذكور بل انشأ
منه واجاب على ذلك بل محبة المذكورة المحتجب نصها عليه لشم ابن الفاس
في العينية في السماع المتكسر واليه بقول قوله وتضمنه في ذلك مع بينه
وفي رتبة البعنه ابن رشد وسلك عليه حيث تكلم على السماع المذكور
وسلك عليه ايضا وقد علمه واما قوله في نوازله قال ابو الفقه ابو عيسى
ابن المعنى في المذكور اني ضان عبد الله ميت وقت هذا الاشارة احمد
خيه عليه في تحيله الى اخيه لاراد به ان يملكه لتعلمه بملكه ان الغرض
المذكور في هذا الباب وبل من ملكه اما هو في المأجزة المرونة والتمسك
المتبعية منه الوافع وبست مسئلتا من ذلك الا فوات ميت في كس
العلم وكون الفقه عليه سائلا من ولاية الحج وذلك ما يوجد منه لما تقدم
تقريبه فقلت لا يخفى على احد بطلان حكمه بالملك فلهذا بل في ار
احمد في اخيه الا ليس ذلك من ضبعة الغاضي ولا من نص فيه منصب
الفضل لوجوب نص فيه على ما يستلزم من عهده ولابنه نصا وحي فلهذا
وقد قال الفقيه ابن رشد ان نص الفقه سائلا ولحكمه واذا كان من ربيع الفقه
حكم الغاضي عنه لعمدة او في رتبة او ماله في رتبة ولاية له في ذلك
بوجه ولا رتبة بحكمه مبداء في رتبة لعدم اشتراكه في ولاية مفتضية
لاحتياج حكمه فان ابن الفاضل وغيره وكذا اذا افتد شرت حجة ولابنه
او لا وحي عليه فذلك وهو وايي ونص فيه مفتضى ما صرح منه لفا هو
من نص في الاحتصاف في الحكم السعي غير بل انشأ في مداركها بالبعينه
بذلك حسب ما في تقريبي وقول المفتي في ذلك صواب لانه حكمه على عبد
انه الميت بواجب السقوط لا يفتني الا فاة دليل لما تقدم ذكره واما
حكمه على محبة الرزيلة لدا بالحق في رتبة البعنه المفتي والملك ليعت
المذكورة بالحق لوضوح زور وهو هذا فلهذا بعينه وتوسم لخلق وهو
بالاعتبار مطلق وضع اليد في رتبة في حجة بيت على الفقه في الوارث
في رتبة خلع والرك عبد الله من العلم بل في المأجزة والمأجزة والتعني من الفقه

هذا

بوجود ما يجتهد به على حجة دعواه وقد تقدم نفي شيوخ المذهب بذلك
 وفوله بنده ابن الفاسم الى تقدم نفي من ما افترق بقول ابن الفاسم من شرط
 العلم تصحيحه وتلقيحه وعلقه به نفي الحكم واما الى المذهب من تلخيص ابن يونس
 وابن رشد وعنه بما وافقه دليل واضح في ذلك لا ينلزع فيه من له تبصير وتبيين
 او الى السمع وهو شهر وفوته وقريه ابن رشد الى تقدم ابطاله بل انما عن
 ابن رشد ابطال واستدلاله بما يوافق كلام اهل المذهب وصاروا الى دليل
 اشرع على ابطاله عن معارض راجح وفوته واقتضى به في نوازل تقدم بطلانه
 بل تفكيكه من جهة نوازله في عقود الاشياء والافعال وما يقع به
 على جاري من قبل من تعديله عليه اشرع او الالهي او ما صوب ذلك من
 الحجة على العلم هو فيه من المحمارة بحسب ما ذكرنا له منه وذكرنا في علمه
 بذلك وما يشك من ذلك هو الا هو الموصوف به في اللغة تفكلا ومما يقول
 تلمذوا الفاضل عياض فيه افعال الفاعل وفوته في الوراثة الغالب على
 العلم بذلك مع قوله في علم على عدم العلم بذلك فبطلان وفوته في علم
 على العلم بالمحمارة للضعف والذهي من تبيان انهم سلكوا ومن لم يسل
 تحق في اهل المذهب وفوا عدا في شر من العلم بذلك وهو الوراثة وحمله
 على عدمه يتوقف صوابه في خبري دقة فتقدم ذلك في العلم والحد الذي
 من سوء فهم في ان لو فوج في جهل بوقع في العكس وفي ركائز صعبة
 والقول في الانسداد على اسقاط حق في العلم به والضرر منه مطلق الصفا ط
 مع عدم مطلق انشعوره في مخالف للشرع والمعلوم في مرة عادية وفي علم
 ان اسباب العلم خفية لغوبها للوجود على جذبي الغيب ومن حيث كسب
 واختيار وعلى غير شعور منه بما يكتسب في احد على العلم بما يترب
 على ذلك ان الموقوف على المعنى في العلم بالانفس
 في ابن وشوا اهل احوال في قضية عينية فلا مانع من حمل من اضعف
 انبه على العلم بما كان عليه ذلك والكلام هنا فلا يعلم في علمه دليل
 لذلك انما منعنا ما يقع فيه من ان السمع او العرف على ان ما يملكه الانسداد

على

يحمل على العلم به وان ادعى الجهل به الا ان لا يستدعي وقوع احوال هذا
 النوع من في سببه في العلم بالخلق على غير ذلك والورثة المنفعة جميعها
 بين الورثة ووارثه في الحكم على علمه في اكتسبه بما جرم من احوال من انشاء الاختراع
 وهو المورث او من علمه وهو وارثه ويكتسبه بالوراثة وينبغي على ملكه
 من مودته من موانع اخلع والكل في ان خلاصه على ذلك عصبية عاصية
 اراد جميعها فصح الخارج من كل وجه وسركه الانقب والادعي ان لا يورثوا
 ان هذا النسخة في يمينه بطله في قسمته وصيغته عن حل ما كان به وفوته
 وحججه ايضا اخلع علمه من عتيق على العلم بالحقبة التي اذ علمها مستفرا
 في ذلك اني لم نخلع اليهم زلي عن كذا هي مقبولة في الواجب وانما في يفت
 ابن رشد واقبي هو بطله ونقل ابن ناجي عن ابن عوف في قوله في يمينه
 وكذا ابو يعر عيسى الغبي يمين مستفرا في ذلك اني ما جليه من انفسه
 المذكور وفوته وعون عليه وانما به في بقول هذه الفلزات المذكورة قال
 البغية ابن عمر ابن عمر في المذكور به في تقدم من الاشهاد بل لا يملك
 من الحكم على ائمة وانما يحمل عليه من الانفال عني خلا في الا موضوع ذلك
 الانفال ما وافق علم به في تحصيله حيث يرعي العلم بجهله بعلم ما يقع
 به ودلله مدفود ها هنا يكون ائمة في يد ذلك في حيلته واستحالة دعواه
 ذلك بعرفه وانما على تقدير حيلة المحكوم عليه بما ذكره واما دعواه
 او دعوى وارثه عنه بعد موته حيث في يدع هو محمول على الجهل به وانما
 خلا في ذلك حسبما تقدم الاستنباط عليه للتأني في نقل المذهب فالتنب
 للآفي على اهل البصائر العلمية ان جهل الفاعل في الوراثة على العلم هو
 مدرك الفاضل ومستفرا في العلم وعلمه يتوقف في العلم على علم
 يلقي به ما يترب عليه وما اعترض به في البغية المذكور صواب وتقدم ابطال
 احتجاجه بما ذكره بمقتضى عني عن الاعادة الا ان وفاته في رتبته
 احتجاجه بذلك والاشد ان وفاته العارف على ذلك انما انشأ من ممل يوجب
 له ان يستوحيه من علمه الذي في ذلك انما انشأ من ممل يوجب

بنجسه للمعنى الذى ذكرناه فكل من حاله بوجاهة العقل ولاكن العجز لم يكن
 ان يد عليه لمكونه يبنى تلك الحجة في موضع ما من ذلك الموضوع -
 ليستفيق في غير الزاوية عليه بطلان الحجة وضعف محموله من العلم
 اما الغرض من الحجة فيه معلوم وهو عدم الجمع بين الوجود والاعراض بل
 يكن له من الخصائص الغرض في العلم الذي لا يثبت بالامثلة للامثلة وبعده
 لم يعثر به وبه وهذا هو اصل علمه بكونه في هذه من الغرض في العلم يستفيق
 به هذه الامثلة هذه الوجود المتكوسمات الدالة على عدم قبحه بل العلم وادائه
 لمراد ما يفسر في محمولها مع بعضا وبها على ما ذكرنا في تفسيرها هذا
 واللام في هذا ارجع الى عدم تبيينها بين الحكم ومركبه في تلك الامثلة
 قوله بعد اصلا على علم ما فيها لا يصدق له ذهب ووفوقه عليه قال الوجود
 ابو عبد الله ثم المعنى في المذكور لا يجبي على من له مطلقا قاطل عسر
 وكما بلغت الخارج من المنفردات من وفوقه على ما ذكرنا في النصوص
 قلت ما ذكرنا في هذه وقد اتبع في من عدم صرف الغرض في علمه وبعده
 فصور هذا وسواء في محموله وقلة تبيينه على ما ذكرنا في علمه المتكوسمات
 ثم في ان يبنى العلم على وجهه تعالى في جوابه حيث قيل عن نفسي ما
 هذا الغرضي وقال ذلك على تبيينه على ما ذكرنا في علمه وقلة تبيينه
 وانظر الى اوجه التوافق وتاملا واعني واسطان الله الهمزة الى سواء
 العبيان قوله بعد بين العلم المذكور على ما ذكرنا في علمه وبعده
 عتق المذكور له من ان يبنى المذكور من توجبه اليقين المذكور على
 ان يبنى علمه من جهة بنية وبالحكمة المذكور من ان يبنى علمه
 ذلك من قاله لا يصدق وهو لا يصدق في محموله في تبيينه عليه وبعده
 الحكم المذكور قال الوجود ابو عبد الله ثم المعنى في المذكور هذا احد
 من حيث كون اليقين في دفع تبيينه كيميجهته ولا يصح على الامثلة
 بالعدوان اوجب به من له من ذلك ولا يصدق فابضه ولا يثبت
 فقلت اعني ارض صواب ومن العلم ان اليقين في يحصل وجوده

انبه
 ٩

انبه

وقوله حكمت بكذا بعد بين ان علم على التعليل با حكمه لم يوجد لعدم
 وجود ما يتعلق عليه من التعليل انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 صور اليقين من العلم بوجوه في بطلان الزاوية انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 قبل موته وبعده على هذا قوله من توجبه اليقين على علمه ان علمه على ما
 عينية وبالحكمة وهي توجبه اليقين على علمه ان علمه على ما
 على ما هو اصل حكمه بان علمه ان علمه على ما ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 ومما لا يزل بها مع احد العلم المذكور وانما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 سببه على اعتبار ان العلم له العلم في العلم وانما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 في زمان المصلحة وعنه من انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 في علمه على ما ذكرنا في العلم المذكور انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 المتكوسمات بين العلم المذكور انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 في ذلك من ان يبنى العلم على وجهه تعالى في جوابه حيث قيل عن نفسي ما
 استقر اليه وهي في دفع دعوى العلم في العلم المذكور انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 نقل العلم المذكور وبما ذكرنا في العلم المذكور انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 يحصل على ما ذكرنا في علمه على ما ذكرنا في علمه على ما ذكرنا في علمه
 ان علمه بوجوه وبالحكمة انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 فلا من سببه وانما لم ينفصل اليه وانما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 سببه في العلم المذكور انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 الجملية "يصف سبب علمه لا يصدق ولا يصدق في العلم المذكور انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 على ما استقر في العلم المذكور انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 اعتقده هذا ان علمه ان علمه على ما ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 بسببه وهو من بل في العلم على الوارد بل في العلم المذكور انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما
 في العلم المذكور انما هو ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما ارضي به في ذلك من ان يوجد على ما

لقد رساله ارشاد الراجب هي اسما
بالتفويض، هي مساواة الشركة الصوم
في التملك بالتصديق للملك محمد
ابن محمد بن محمد بن محمد بن محمد
محمد عبد العظيم بن محمد بن محمد بن
سليم بن محمد بن محمد بن محمد بن
قومي هي اول وثلث
الفرقة العاصية
العلمة تعلم
آمين

روفا عی جنوی مذکور و علم صب ملخص من مجموع ملائیک الحکم انہ کورہ
من الخلال السکرانہ و اللہ تعالیٰ یوفی الجمیع ویلهم انوف عندہم
بما تم فیہ مبداء و منتہا و صلی اللہ علی سیرت و مولانا
محمد زائد و ازواجہ و ذریتہ و اعلیہ وسلم
تسلیم کنیا او اخبر لہ
وباعرا لمین
افتمی

محمد عبد العظيم بن محمد الكوفي
 سهر بن قنوق الغبرواني
 ترميزه في ١ و ٢
 الفقه العا
 الفقه العا

[illegible]

12

[illegible]

فصل
الاعطال في البرية لانه قد
تحت نظر الحماة

بدر استنکداره مقال در التواء الاراضی که در این مقاله از وی بنویسد و در آن حکم
در بیان الاراضی و توالف و توالفها بر این است که مجموع قاع و الاراضی که البرزخیه الاصله
تحت نفس الارضی محسوسه از آن و در آن اختلافی است از لغایب البرزخیه و الاراضی
و اهل العلم و بعضی از جمیع ما یفیع فیهم من مقتضی انشراح به خالده ما یفیع
من قیاسی مستند (الفصل فی بیان حکم زمین از وجهی فصول التوسیل لانه
متکلف و یکسره من الارض و وجه التوجه لحد فیه بمرکز وجه الارض و جبر و الاده
امور الارض که جبر و الاده الا متناهی من زمینها و این است که من الارضه افق
لها و علیها به قیاس از وجه و این است که من خفوف از وجهیه و بجواب علی جمیع الیه
منه و از افق من دعوی علیها که من الارضه من علیها من الارضه و من الارضه
و کل وجه یک من الارضه و من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
منه علیها من الارضه و من الارضه و من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
و فیین التوجه من بعضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
منه لانه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
الایه و لانه الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
تقع الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
لانه الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
و بعضی و احدی از اهل علم من عبد الله بن ابراهیم و از وی من الارضه من الارضه
عنه و مره قال قال النوبلی ان الارض من عبد الله بن ابراهیم و من الارضه من الارضه
بالعلم و الفصول و اهل العلم و اختلاف الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
علیه و اهل علم و بعضی و فصلها و اختلافها خالده بالارضه من الارضه من الارضه
منه و فکذا به من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
بلان من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
خالده و بعضی و منه و فکذا به من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه
و من غلبه الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه من الارضه

[illegible]

فقد
لله عجب على اهل شعبك بدى عن
الدار كذا فداها على حبس بعنه
اختلاف بين دل لصل اوله
ملاك غير

مطلوب

للفانچ

[illegible]

میتھو جون

مس علم ان
المستند انما
يعمل بتفسيره في انحاء
نقطة (15) في كل من كبر
(الرسالة)

لُعَزْ

[illegible]

وافتد

عليه القليل المذخور ونوله انما حكمت بتجليه الحق ان الله تعالى ومكنته من الهمة
الطائفة بسبب ذلك لان الحق الله تعالى به ذلك ثم ثبت على الحق ان الله الا اولى منه
وصيب عنه بغير تهل تحصل الالابادة والا لان وجه وادخلها تحفه اجمع على
الوجه وبيها ان يبعي الحق ان الله تعالى به ذلك عن الحق ان العبد انما هو العبد
مصلحة وملا ملك الله تعالى منها وحق الله ان يستل ان الله ونهيه
به ذلك في جميع احوال الحق العبد بغير مكنه ذهب حق الهمة وبكل بعين
سبب شيء عبي لان قبلها مباشر في الايمان قبل وقبلها ودعوا فخر الوكالة
لغيره من وجه دعوا بعينه دعوى الحق بها ما يكتبه بها موجب لغرض
واسفاحها وعم نيله عليها ما يتفق على الدعوى الصحيحة الموسوعة
المعقولة التي بعينها ما رقت في ان من الهمة ان مرعب مدعي علمه يكون
القول فوله انما لمصلحة او مع بعينه على ما به الهمة ان ذلك الاصل بحق الله وحق
العبد به ذلك في حق الله هو صلا على الاخر واسفاحا هو صلا على الاخر
بقيت يقول بسفح حق الله بل بعينه وبيني حق العبد موجب الهمة
بل ارا دينه مع بقاء حق العبد موجب الهمة من هذا الحال فاض به بعينه
المعقوف والذليل على عينة الاختلاف بها بالان الله وان الله ارا دعوى
والفرضي العلان العبد موطن على مله ان الله بعينه بمقتضى ولايته
ببغض فوله به وجود الاصل بال الحجية المتبينة بها وفعالها وفعالها
وانما بعينه به فضية في وجه به واحد من ذلك عن الحق وعية سفح
ارفعه ذهب ان الله به موجب نفعه في وجه وبطلان بعينه به ذلك له حاله
به مدركه في حاله حال الوقت الهمة والبعينه والنو فوب عنه الالهة
ولا يتي سبيله هذا المعنى ان الله تعالى به ذلك اعتد اكل حكمه
ببمعين ان وجه وتمكنه من ان وجه على ان وجه متشكك والشكوك بالان الله
يخالف الله في التعليل لعدم مساوات النفس الطوع به وعملها
وجه متعللها بفعله التسطيخ في مخالفتها علم الطوع من غير به
خاصة بل ان له في ذلك الهمة ان الله وقعت ان من والحقه بملاذع به

والمعلوم من انفسهم طلب النسل. فبالبعد من هذا الوجه اجتمع ان حال والبعده
 عليهم وتسايل صلي الله عليه وسلم بما عروا بين انفسهم الى حال والانسداد والمعلوم
 من ان حاله للضم وركبوا في بعد ابا حشر ما حضر بسببه وتغير بعلمه مما ذكره متعلق
 بعد الحاجة اليه في ذلك وقال اطلع المازري ببعده عن ابي ابي في خطابه من
 الاطروفة بينه وبينه وان كانا في ثمانية من مجالس انا في ثمانية يسمع كلامه
 ان يسمع به اذ كانا في ثمانية من يوجب عنده ولا في الخصم في الخطا بها مجلس
 الغاضي وانما اخرج الى انا يبعث اليه بدارها فاطلب من وراء سني من يبعثه
 الغاضي اليه من يرون لشيوخه عليه ودينه وورعه ويكلمه الحكومته في ايامها
 جعل له اذ كان في اذن وحقه صفاته وكل من يطلع الى الخصم في صفاته وكميلها
 خارج يكرم توكيها له على ان لا يسلط خصمها على مطالعتها فلم يكلمه الغاضي
 حبره ولا يصح مقارنته بل انما له وانما اليه واجهته واما ما ذكره من اللاد
 فلم يخطئ الاخذ والادنى هذا في انفسهم اليه احدى وجهي مع ما هي عليه من
 انفسهم موضع والده الاغلا في زوجهها ولما حلفت ان زوجها لم يبعثه خصمها
 ببرها بل رتب ان يطلبعها عليها بالسطر والعدول وكونت رطله من في انيتها
 وكان لا تامة لطلب الغاضي بتعيينه في طلاقها وطلب حقوقه في وجبة من زوجها
 ولم يلقبته الى وكميلها لئلا ذكره بل ان اللاد والامتناع من حق عليها طمعت
 به وكل من قبلها من دعوى وجواب عما به على عليها وكلت عليه من دفع
 بحق مبهنا وعليها على اخذ زوجها وله ان يضع من خادها بالسطر
 صلاقت صراح الم انا انكلا فلم يلتفت اليه بلين قلب وعشاقا وشعبه
 مع المعلوم من رتبة النساء على ارضيع والدها وعيشته عندها بل انما له
 وانما اليه واجهته وان كان اوله ما دامت الاربع في عصمة ابيه حفظ نفسه
 بينهما فمستكران يبعثه في رمة من عصمة رفته وفوت نفسه في شوقه
 من يد يوجب شدة الهطع عليه وقوة الزحمة ولم يرفع بذلك من
 احد ما يوجب اذ جعل ان ارفع به الاذن ان ارفع عن تطبيق الانانية
 وادعى على عزم ونوعه في محله انفسهم ومع له بما جاتها في جميع داره

بسم الله الرحمن الرحيم

في فضيلة

في فضيلة حال مطلوبه لم تجد ناصرا لسلوكه وزهدا والاداء وتعب القاضي
 ومن لا ينشأ منه من هذه الخرج وعينهم بعبادته لطلب اليهها وكلان
 من الخرج والواجب على القاضي بمقتضى ولايته حين ثبوت ان الزوجه بدار
 سكرها والدها ما ذكره ان نفعها في اكله الا بد ان ان كان عليها حق في
 ذلك اذ عواها بالسطر في مجلس الغاضي وتمتع من الاجابة بل تبين
 ان يتصور عليها بدعوانه ونحوه في نفس امارها المعلوم من نص في اكله
 ويغير الحق به وعليها خصمها بسبب انفسه في العلم وكل نفعه بل ان
 قيم الجوزية من ذهب والواجب انظر الى الحق بكل ادم يمكنه في يد علم
 والاطلاق الحق انما له عليه والحق انما يوجب عليه ويتنصه في علمه بالحق
 في ايصال الحق الى اهلها بالموهبة في انفسه رغبة في اوجب من انفسه
 في ذلك بالدم والسطر له في ذلك من اعيان اخر عملها في مبه انفسهم
 والدليل على ذلك انهم يدعونهم والامر فسيب من يبدل الحق بالباطل
 ويضع الحق في عيني محله والخصم الخاص في موضع حضور الغاضي المتمتع
 من التمكن من حضور مجلسه واقامة الحق عليه في ذلك من في
 انوارها ونحوه عليه يقطع عقد الم تبا عليه في مة الحق لئلا في على
 من جعل يبعثه هذا وانما رتبة ليعتد من هذا النوع لكان الزوجه
 الاولى غير متمتع من مقتضى انفسهم في اقرارها وكميلها عن جميع
 مشورتها وتب عليها وعلى كل تغدير ما يداره الزوجه في الجوهل طلاقها
 بين الزوجه الاولى لمن هي في مة عليه بتكليفها بالثالث ادم لا يجبي
 على من له تبصر بالحق ما يرد له ولبي المقتضى والهادي الى انفسهم
 المستفيضة من ما اعتمر عليه في نصم به في حكم في ذلك وقد ذكرنا ذلك
 منه على علم وعواها في كل دفعه في هذا الملة في علم نفعه انما يرد
 على جهة الضرع وعدم انشيط انما لا يلائمه ويقل قوله في جميع
 ما يذعي في فصره بل انما الضرع ان تفرغه بالانكسار في التعليق وفوعه
 منه على جهة الا باجته والنحو الى العلم وجه الانفس ادم والامر من انفسهم

بان ذلك لا يخلو من في القول وعلى الإطلاق للزعم البتراء ها تخرج وضوع ولكل من دخل
 بذلك في الوجوب والفرق وكذا لا يخلو من مثله في القول العبادات المتضمنة
 في القول فيه لأنه لم يكن في حكم الوجوب والالتزام ولم تكن له في القول
 وأما الإجابة المسئلة للقول وبذلك فهو فيها في قول الله عز وجل
 والوجوب ويتعلق بعمله للفرق وهذا لا يخلو من على غير ذلك
 عنده تصاريح التزم على البتراء جعلها حكمها بعد البتراء
 وتحتها والشيء مع بها وكذا تصاريح العبادات المتضمنة للإجابة المسئلة
 على القول والالتزام بالإنجيل والفقول وهذا حكم العقود كالمادة بعدة عاذا
 ولما لم يجر عاذا البتراء على الإطلاق وتعدى القول بالإنجيل والالتزام
 إلى ما يخصه عنده وفي الفقرة والفرق وأما جعله في حكم التزم فليس
 التزم مع في الحكم والوكالة وإذا كان التزم في حكم جميع التزم في السبب
 واختلاف في شركة التزم والفرق والشروع والعقود على التزم وهو التزم
 بأمر مع وبذلك لا يخلو من على حكم في الإجابة المسئلة وفي كتب
 الإحكام العينية والدعوية وقبول نص ما لم يجر مع ما يدل عليه لغوه
 في شقيقته وذلك لوله ومما وعنده التزم وأما قوله فضا على شيء
 في معناه إلى معنى التزم في حقيقته وهذا ممنوع وأما ما يدل عليه فليس
 ما لم يخلو من عاذا أو في بنية أو ما لم يخلو من أو في بنية عليه وهذا لا يخلو
 ابن القاسم في قبول دعواه فصرى إقراره بنية فتنصرت له وحاصل ذلك
 قول في دعواه فصرى ما لم يخلو من بنية لأن كل من يخلو قوله فهو عا
 بأنه لم يخلو من بنية العادة فإذا كانت بنية العادة لم يخلو قوله وذلك هو
 حجة وكذا في وجبة ودعواه التي قام بها عنده وأما في العايد والحاكم
 والفرق في تشكيك وره إذا عاذا في حكمه بين الزعم وتبين من الزعم
 المعقولة خصصت بمرأته وبه الأولى قول الأملع ابن عيسى في صيغة التمسك
 إلى الدعوى الدال عليه في كل دعوى على دعوى من جنس الخلاف بمررها
 أو بغيره غير ما في في جميع كلامه لم يجر في كل من جنسها وانظر طرافان شئت

من عقود كالمادة البتراء أو بغيره على الإطلاق
 وهو على التزم في الإطلاق والخصم

في كل من يخلو قوله في عاذا كذا
 إعادة لم يخلو قوله

صيغة التمسك

وكذا

وكذا لا يخلو من إذا كان هذا الدعوى في حكم التمسك لالة التمسك
 والتمسك لأنه موضوع على المعنى العجم في التمسك بموجبه جنسا وجسدا
 وخاصة في معنى ذلك الصيغة التي هي في قول الزعم الخلاف في هذا أو بغيره
 غير ما في في جميع ذلك الدعوى التي هو الصيغة الثالثة على التمسك في
 الوضع في جميعها ومعها وبذلك هو الدعوى هو الصادر
 من الزعم وفيه في الوصفة ولما يتبين ذلك القاضي وفيه في التمسك
 حجة على جميع التمسك في بغيره إلى التمسك في في بنية الصيغة في
 في بنية الأنسأة إن يقع في الدعوى والفرق ولا يتبين في بنية الأنسأة
 في الخلاف على ما هو موضوع لالة الدعوى في الدعوى الموصوفة وكذا على ذلك في
 الدعوى البتراء التي هي في ما فيها وخاصة في الصيغة التي هي في معنى التمسك
 والدال والمطلوب في جميعه فان وكل واحد منهما يطلب به ما هو من حكمه وهذا
 حكم جميع الدعاوى موضوع على التمسك في التمسك في الدعوى إلى الإجابة
 في الدعوى الدعاوى في جميعه في جميعه في الدعوى الدعاوى في جميعه في
 الدعوى الدعاوى في جميعه في جميعه في الدعوى الدعاوى في جميعه في
 موضوع التمسك في على ما هو عليه والغرض في التمسك في جميعه عليه
 وأما الزعم وتعدى حصول ذلك في نفسه وذلك على ما في عند من أضافه في
 له في بعضه ما فضل عن ذلك وحكم صيغة التمسك في التمسك في الدعوى واحدة
 للتمسك معنى التمسك به والمطلوب له في التمسك في الدعوى الدعاوى في جميعه في
 والعقود في ذلك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في
 وأعلم أن التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في
 من فقرة الإبلاد وعلم جميعهم وعلمهم في التمسك في التمسك في التمسك في
 بل التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في
 من تكميل من الباطل وأما في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في
 العلم وقد عرفت جميعا وفيه وأن الأصل لغو التمسك في الدعوى في التمسك
 وأشهر ذلك لقوله في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في الدعوى في

في حال الفقرة في عمل القول وتبين
 التمسك

نازع عنده مائة وخمسة وستون بيت الزواج في ذلك من قبلها وأعطى وغيرهما مما
 يتوقع عليه الخلع وحلفت عليه وأنت المحكوم عليه في ذلك وبعضه على التمسك
 إذا كان الفاضل ما قال ابن يونس لأنه ممنوع على ذلك وأصل ذلك المصير
 ابن فاضل وبه أفتي شيخنا أبو يوسف وهو في أبيه ذليل ونحو ذلك
 في الفاضل العدل والمسلم في بعض التوفيق فيقول قوله الفاضل يشهد
 عن غير يشهد في كذا واعتبرت لعلنا المصير ود عليه به وأجلته وأنتم في
 الأحكام ونحو ذلك ابن يونس في المجموعه الذين الفاضل إن أنت المحكوم عليه الشهاده
 عليه وأبى يشهدونكم المسلمان في ذلك فإن كان الفاضل مع وجب
 بالعدل مضي حكمه وإن لم يجر به بالعدل لم ينفذ حكمه وأبى ذلك في ذلك
 الصلح كذا وقال ابن يونس وإن الشك في الفاضل قول الفاضل إن جازله جازله
 عن يمينه لأنه ركنه وأبى وأبى عليه الدعيه لأنه شاك على ذلك فبعضه
 الجاني وهو أشبه بعضات الزوجه أضعف عنه انتهى **قلت** بعضي
 المشهور لا يفعل قول الفاضل إلا أن يكون على ما عدا الإحسان وهذا السليم طه
 جملة أحسن علماء الأمة بعدد من فطره إلى ذلك كالتشديد في
 بكن بن عمر ابن هارون والشيخ الجاني وتامير المساري والامام ابن عبيد
 وتامير شيخنا أبي زبي والاشتراف الغصني وشاهد به في الحان والصلح
 اللانزاد وبلان واجب في فطره الوقت على ما لم يجر عن قول فونهم فيمس
 يدعونهم بهم من حكم وشعوت وتاجيل ونحوهم في الابيينه تشهد
 بذلك وذلك مما اتفق عليه للأجر على العايد وليس ذلك مما يجزى بأصله
 ولا يوصل ولا يخفى من المحقق بل فيه إقراره المحقق وهو في ذلك ور
 الخصم وانتقون من وعن دعوى الباطل على فاضل وحججه التي أضخم
 وصونك لأن لا شيء أضخم الباطل من غير دليل أو يقرن على ذلك لنفك من ذلك
 منع عن ضم من أمر الله الإنسان وأتبعوا به من شاك عن غير دليل أو يقرن
 فذا أصبح له دعي نعمته هذا الفاضل الامام يعني بدولة الخلفاء
 المحصبين أهل تاسيس الشريعة وتأسيسه وحججه الشك وإخاذه وتعلوه

(عرفوا الشك على ذلك المحصبين
 وتعلوه)

حرم الدين وصانته السنة فطع البذر ودم أهلها ركب أهل العدا من بيع
 ومعاذ ودم أهل الدين في ذلك وهو العايد وقد ذكر شيخنا الامام أبو
 الفضل أبو الفاضل أبي زبي رضي الله تعالى عنه حرم ما عنه عليه الصلاة
 والصلح أنه في ذلك ما يكرهه الله لا يفتي من يوسوس لهم
 فيهم ويجعلهم لهم فيهم ويقيم لهم حرمه كما على ابن المساري
 الثانية من ذلك ما قاله الصلح أبو زبي الذي التفتي على ابن عمر بن زاذنه
 أبو جابر عمر العزمي حاكم الروا أهل الذين وفتح سنن الفاضل وما يعرف
 من غير المسلمين على الله الله تعالى يخلصه وأحكمه جسده جنته وحازا
 فيهم العزمي حاكمه أدخله تحت فطره وعليه ولاه وقد اشترى خواله
 وأهله وأهله وأهله من بعده عن فطره ورضي عن محرمه وأبى وكان
 رحمه الله تعالى عليه حاله المصير فذا هم يدينهم في فطره فطره
 منهم صبا إليهم بما يحطون به والبالدين والتجارين والجالسين والمجانين
 الخصم أرايت يمسكهم عن حال أهل الولادات وسمى فطره في ابن عبيد وعن
 أهل أهل الشاه ومعاذهم للناس ويعمل في فطره ما يحجم ونحوه دفعه
 عند رضي الله تعالى عنه فالتسولين لأنه لا يوسوس لهم وليسوا بمن يتجمل
 إلى صلابه إذ أعظم فعله وأهله من أهل الفقه والدين ليس لهم
 من جهة أهل الولادات والمجاهد والمجاهرين في قولهم الحق في جهنم
 على الله الله تعالى لا تخشى رجوع ذلك الذي على فطره الآخر وهو أهل
 حشمه طاروا له الشك في الفاضل الامام الفاضل الجاني الخصم المحرمين
 الصلح المعتمد الباطل الباطل الباطل الباطل الباطل الباطل الباطل الباطل
 وبسلفه ما جعل له علمه بعد محكمه واستغنى من ذلك محصله ذلك
 صلح عايدته وخاصة طرقت بذلك معاذ عايدته وخاصة ولم يمسك
 إلى عيتمه في كتمان ولا عليه وإن كان من جهنم لا يمسك عن
 أهلها به بنفسه ويتوب من يبالغ ويستفصيح في ذلك ونحوه الباطل
 والتعصبي في ذلك الله تعالى عن أمه من ذلك ولا يمسك عن ذلك الله عليه وسلم

أو علانته

وارقتاه فبعضنا الامام ابن عبيدة وبعث غفوفه وفلان ابن ميم حسن
 فلان ابن ميم الجوزية فزعموا ان استخداه الحق بكسر وبعثه بعد
 يدل على ما ذكره عن شيخنا الشيخ زبيد يدل عليه قول القروية ولا بد من ان يجهل
 مع ولادة الجوزي جوعه الى اقامة الحق استعانة من كان في التحضير به فذل
 ابوبه بن سليمان بادعاء احتكام العمال ملحا فبعد الاعارة فذل بعض شيوخنا
 باقتضاء احتكام الغواص في حارب شيخنا الشيخ زبيد ارقتاه فبعضنا الامام
 ابن عبيدة وبعثه البطلان جواز فذل ان يخصص حكم الجوزي وغيره مع الحكم بينهم
 ان كانوا في مجال من مكن العلم اسم عتقته وانهم ليس عتقوا انما استمذون
 مشقة الحق الزمهم اليهم من مذلة اوديع حال الجوزي اودع اراش الحق
 ومحنة ابن ميم حزن من يعقل على بطلان بقده الى ان سلطانهم لم يوجب بالتحديد
 في الحكم واخذوا بالامام ابن عبيدة وبعثه الشيخون انه ان
 كان استخداه فذل في شكواكم ماض فيهم حق وان كان مظلوما
 ولم يتصرف الا بالسلطان ولا شيوخ عليه وما اخذوا الاعوان كائنوا اخذوا
 السلطان فذل قدر على جميعهم ردا ما اخذوا والشيخون عن ابن لبابة الزمهم
 ببادي عنده السلطان على ان يكون حكمهم وهو يعلم ان السلطان يتجرم
 ميعر به فالله التقوي تتجنبه وتعد في المسئلة نظير في تقضي تتجنبه
 وسلاطين تقضي عن تتجنبه فذل ان يذبح تتجنبه وفي غصبا تتجنبه تتجنبه
 شيرونا الامام ابن عبيدة لم يوشكوا من هذا الحكم يعلم انه يتجوز الحق في
 المسكوك ويغيره ما لا والظلم والظلم على السلكي عليه وبعثه فذل ان استخداه
 ماض في المسكوك فذل في ان يبعثه الحكم لا يجهل عليه ان كانا مظلوما
 وفي حارب في شيخنا الشيخ زبيد اذ يضل حكمه وصلاحه الحسنة وصلاحه الجوزي
 واصلنا الاسواق في الظاهر ان الحكماء هم في ذمة مظلوما فذل في ان الحكماء
 ان من ثبت انه في علمهم ان القاضي يودبه لانه في بعض حكمهم عن هذا الجوزي
 صمدان سبقت دعوتهم فخصصه للظلم وان كان يبعث من يقدره مما يفتقد به
 يذم يبعث من ثبت عليه حق ان يوصل الى هؤلاء الحكماء الذين انما واهب

عليها

زعموا في جواز ان يخصص حكم الجوزي
 ويعني بهم

اخرجوا ابا الكاهن السليبي كما يدعيهم

اخرجوا حكم السليبي من تحتهم ان عبي

انما لا يثبت عليه والحق من الغرضي

من الغرضي

من الغرضي ولعمري ان الحق في الغرضي الاصلية ونوعية احواله
 وربما يفتك عليه فبعضنا الشيخ زبيد احواله فذل اعلم انهم يترصون الى غرض
 الزماني كان له من موهبة وهذا كله فذل في جمع وارقتاه فبعضنا
 الامام ابن عبيدة وربما يبعثه في بعض غفوفه ويتبع في هذا الغرض اصل
 وهو شبهة الزماني فان هي كانت لولادة وهو الزماني على شئيه هل ينبغي
 تقي به بما حكم به لدهو مستعجلة بولادة الزماني كما وليه على بيع
 الامام ابن عبيدة او الفاضل او اللاحقة هل يبعثه حكمه في علمه ما وليه عليه فذل
 الحق في هذا الحكم في ولادة الامام ابن عبيدة فذل في هذا الحكم في ولادة
 واهم الصلاة ورايهم في الاستسكان في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 وحسبه لا بد ان يفاضل في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 انما يكون ماض فيهم ولادة السليبي في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 السليبي الاول وعني به السليبي لان الغرضي قول الشعب في فذل في هذا الحكم
 فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 جميع عن ابن الغرضي وفي احتكام ابن سفلان يجوز الحكم على الغرضي
 بيع ما في الجوزي وفي فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 وهو حارب على قول الشعب وعلى قول ماض في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 وكذا علمه عن ابن عبيدة حكمه به فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 وحلها الشيخ زبيد ماض في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 على من يوجهون انهم فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 احكام الزماني على انما حتى يتبين الحق في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 قول اصبح وراهم فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 عبر الحكم وحكم الزماني فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم
 انما في ماض في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم في فذل في هذا الحكم

از عربان از اختلاف از وفور است با اختلاف
از روزگار از بهر قیمة و انحراف

اعزى الازكارنا المشهود له في عملك
الاسلم هو مان شهادته جلزله

فعل السند وكنز وج الحقة
فعل على منع فبول سطره اللامع

۴۰

عليه من قبول الشهادة منك وإعطائه من
الفضل وإني أختتمه لله

وہابی

فی
حد اقصیٰ

بسم الله الرحمن الرحيم وصلواته على سيدنا ونورنا محمد

الحمد لله الذي جعل من عباده الواعدين
من اهل مسجد المشي بن تونسي اهل كذا على اياه، فحسبنا
مرفقا وله مرجعان احدهما الزاوية التي وسيت وانشاء
جامع المنطرة بخارج باب الحيرة من تونسي وفي التجميع
خلل سعالهم فايب الخلع من عملهم فبعد حكمنا من القاضي
عبد الله بن حمان صاذا ان الذي يعرض بمسجد ثم بعد ذلك
ان يعرض لهم فبعد ان يعرض على عبيد الخان بجنتهم ثم يتبعونهم
يد عيسى باشا اجاء غي، فبعد بالهذه وكان الاله ليل علة
عرضه اليها ليعملوا على اضاها وفعالته ما وقع فيها
استغفارا ونجيسا وما بعد، لفصله انصارا محمدا والمعلم
بدو ما ان الاله الخان ايضا الزمان والله دمر من قال يقولون ان كان
يد قساسة وهم قساسة وقد اوسد ان كان والده المسؤول
ان يصلح احوال الجميع بهفله وحسبنا الله ونعم الوكيل
انما تتخافو بعدا فتساعد في تشقود كاله من عبيد
الواحد من عبيد الاله الدليل مع فة تارة وجميع الخوض المني
بالزيتون المودع من اربعة رسوم الكيان بالناصور فيله قرض
يحد مجيحه فبلة حق العلي بن عوف والعام لم العليل ونبي
شاهوش فلما كانه تسيده والمن كورثه ابراهيم بن جوعا
حقا ابراهيم بن جوعا ونبي باسم بن ربيع وجميع الخوض زينا
بارض النبارية ربيع بموضع النجا مجده جوده فبلة ابن جماعة
وكذا وكذا وجع الدار التي بين البواب الكابنة بمعية

من مسجد المشي بخارج الدار الخرب من تونسي جودا كذا وكذا
ومن عفوفا جميع المنزلة التي تقيس اهلها فيلقا اعدهما
من قبلها والآخر من تونسي فيها وجميع الدار التي تقيس فبلة الدار
بالنكاح المنزلة جودا كذا وكذا بجميع حقوق الربع وعادة منا
بعد ما علم تشقود كاله وجميع من ملكه ربيع وكاهنة
وما صوفة وكاهنة من الولوج التي في جودا كذا وكذا من ملك
ماليكها وكاهنة جودا كذا وكذا ربيع تشقود كاله ربيع
المنزلة وجودا كذا وكذا بالرفق عليه من طوبوا كذا وكذا
بذلك كاهنة صناعية تشقود كاله ربيع المنزلة ربيع جودا كذا وكذا
الله عليه وسلم عليل غلة في باغ التربة التي في تونسي
رجال وعليهم علة من كذا وكذا عليه كذا وكذا وما لم يملك بالعلم
المجدي واسعد رسم العمل تشقود كاله من جودا كذا وكذا ربيع
ما قصد الحجة لله ومن تشقود كاله ربيع المنزلة اما
عبيد الله وافل عبيد كاله ربيع كاهنة الحيرة ويا سفل
الرسم بل كل من رسم التجميع تشقود كاله تشقود
عبيد الواحدة كاهنة كاله ربيع عبيد كاله كاهنة
ونبي واحد كاله ربيع وسلم وصحوة وكاهنة وللاهم
وخلية وسلم وكاهنة وكاهنة وكاهنة وكاهنة وكاهنة
من الولد في فبلة نبي، وعلى اعقاب الذكور وزاوات
على روض الارث يتبعهم وعلى عبيد وعبيد عبيد ما
تساووا وامتنعت في وعلم في المسليم كاهنة الطيف
السفلى على الطيف العلية التي كانت من عبيد فام
عبيد مفاه فاه افق ضعلت الذكور عن اهلهم ربيع
الحبس المنزلة على عبيد كاهنة كاهنة كاهنة كاهنة
تشقود كاله الانشا مطلقا من اهل الحبس المنزلة استغفارة

في

NATIONAL

الامانة

يحصل الحوز ويقتلوا كان يستلزم القول لكنه لما جزم بطلان القصة
 عندنا ان القصة انما قيلت مع تغير حوزها واستصحاب
 الرعي عن القصة على وتحقق ان الحوز ما يقع عن قول الموصوف
 له قبلت بقوله الصيغة الدفعية الى تبة وما دلتها
 الى فيه اليه حقيقته وقيل وباعل جملته على جملتها
 مفعولة للقول حقيقته ما حولة لا يثنى ان تاول الخبيث
 الماض مسما من كل كلام ضارح مختص بالحول وما في القاعة
 ان حقيقة البعث هو المعنى الذي يتبادر للعقل منه
 عند الحمل قد احتجنا بنوعه قبله هو عندنا الماض
 المطابق وصياغة لغة الحوز باقية في رعي القاعة
 الى اربعة ان ضلله تولى مع رواية في اربعة الى الوليد بان
 الرواية بعد ما بنوا القصة الى القول رواية شاذة قال
 في القول للعهد الزكي وهو ما سبق في صيغة
 الزجر قد علم بطريق المصنف ان مذهب الشاذة وهو
 ما فارقا رواية مشهورة وفي ربيع ان قوله رواية
 ما افتقر الى القول رواية ابن القاسم رضى الله عنه
 وهو قوله في رعي المرونة في التبع اسابع وقال الشيخ
 ابن عمير اسلك ما في قول ابن القاسم ما قولنا ان ثبت وقول
 القاضي اية الوليد ان القصة بعث عام كما هي بالوليد
 احسن منه انتج رعي على عموم الرواية في مسلك ما في
 ابيد وما في الزمنا واذا كان لعقد عام فيكون صورة مضمومة
 عام كذا التلخيصا لا ختمنا لمصنفه هنا فله انصر التلخيص
 عشر ما في المرونة ونصه قال ابن القاسم عن مالك في
 روج امته من عمره وصيها له في فتنه في مسلكه
 وان يلحق بالبعث بعدا ويحكي في كل جمعة الى على الزوج

فان انقلب عينا رعيه ردت تعلقا لما تصور المسئلة
 اذا ابا العبد ان يفسلها ولما قال الشيخ ابن يوسف
 بان قبلها العبد انقلب انقلب وان لم يفسلها لم
 يفسلها قال الشيخ الحنفى في فتنه ما ردت لغيره ان يفي
 على قول القصة اربع قلت حل كلامه هو لا تشايخ فيما
 بيني وابد كلامه ان القصة في المدة ما ردت ويحكي عن قولها
 لا يقول العبد الموصوف له بعد الدلالة على ان القول ضارح
 في صحتها وما في رعيه في كتاب الماخوز من مفسد او اوجه
 في حوز الزوج فلما علم ما في رعيه الى رعيه في النكاح
 الله التلخيص عشر ما في رعيه المسئلة فند فاعلة
 القول ركن القصة ما حصل الحوز في التبع على وقال ابن
 القاسم ينقل المصنف به كان عزم الحوز في القصة ينقل
 ما ولا عزم القول ولا ينقل التبع والتمسك له انما ما في
 تنبيه وضوحا في رعيه والقول ما عزم النسيب او جزوه
 وهو القول ينقل في رعيه ان القصة لا ينقل انتج
 فالتبع في القاعة اياه في امور منها ان رعيه القول
 ما به من صيغة الماخوز وهو في رعيه وفي التبع مبدقة
 منقلا من عنوان عن الرضا القليل واللسان فريخان عما
 يكون في القليل ومن لا يطابق عروضا الموصوفات اللخوي
 ليعلم على القليل والمخصوص بالذلة على الرضي هو
 قبلت الحوز عند ابن القاسم به لعل وجود الحوز في رعيه
 القول عند رعيه في التلخيص في القليل التلخيص في القاعة والاربعة
 ان ضلله تولى ومنقلا ان الحوز ما يقع عن القول ولما
 يستلزم ما ردت على البطلان على عزم قول المصنف به
 مصول حوز بلو كان الحوز الحاصل منه في ذمة الكتاب

عن الغبول ومشتق ما لا يحتمل بالحق مع جملة الغبول وان الحوز
 قد حصل منه ان هذا الحزم وهو ما لا يتغير ان الغبول وان الحوز
 كما يكون عنه عام في جميع التي علمت الحزم والقبول والحق
 والصرفه ونحوها لقوله اذا حصل الحوز في التي علمت وفي التي
 بالحق ونحوه بالعموم ولقوله فقال ان الذي علمت في كل المتبني به
 الخ والمبتني معهود بالان يقال الكلام في التي علمت ان عده (تسليم) على
 الحروفه في التي علمت السباع من قوله ان عده في وع قبول ما هو
 جبر والمعتبر له وتخصيص ان شدة في التي علمت انما هو في وع
 قبول من وجه له في وع وهو بعبء كاره في عده كلامها
 بعبء هو هذا العموم الواقع في كلامه المستند الى المذهب
 لما في كلام المستند الى المذهب عام في جميع التي علمت في وع
 فخذ ما كان منها في عده المذهب له وما كان منها خارجا
 عديده والوجه ان الحوز ان في كلامه ان شدة في وع كلامه
 ان عده (تسليم) في خصوص ما هو في عده المذهب له في وع
 وانما عده انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وتخصيصه انما يكون انما انما انما انما انما انما انما
 المستند الى المذهب في عده ما هو في عده المذهب له في وع
 انما عده الواقع في وع انما انما انما انما انما انما انما
 على عده في وع عده على عده على عده على عده على عده
 معارضة بين عده وبين كلام المستند الى المذهب في وع
 واحد والوجه انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما عده انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 الا في عده انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 والعلوم مثبتة وانما يكونان منها فاض من عده اختلاف
 في عده انما انما انما انما انما انما انما انما انما

على انه وسلم تسليم انما تقتلوا النساء والنساء انما
 في قضايه مذهب في عده المذهب له في وع المذهب له في وع
 حزمه وانما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 معارضة بين عده وانما انما انما انما انما انما انما
 من ما عده في وع انما انما انما انما انما انما انما
 حسبما وقع في عده انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وقد عرفت في عده انما انما انما انما انما انما انما
 الرابع الرابع عده ما وقع في عده انما انما انما انما
 ونص الصيغة انما انما انما انما انما انما انما انما
 وضد الشرح انما انما انما انما انما انما انما انما
 با حذ وكما انما انما انما انما انما انما انما انما
 من عده انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 والغبول خاصة وكما انما انما انما انما انما انما
 قوله وكما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وفي عده انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وعده انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 والغبول خاصة وانما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 المستند الى المذهب ونص انما انما انما انما انما انما
 في عده انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 لنقل انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 المجموع انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 ونص انما انما انما انما انما انما انما انما انما

والصدق عتق غني معلق على شيء، من مشيئة أو غير ما يرام
 هذا العتق لا يشترط في العتق الفبول والعتق في الصورة
 الثمانية عتق أيضا كما ند معلق على مشيئة العبد هل
 عتق من مشيئته أم لا كما في الفاعلة التعليل قال الشيخ
 ابن عبيد السلام المعلق عليه علة لو فرع المعلق وهو
 عتق العبد كما للعلل العقلية قلت والما في الشرح اللغوي
 نسب شي عني قال الشيخ في كتاب الذين في فواعله وقاله
 في ضم المحصول أيضا الصفة الدورية الفول وقال
 ومن أجل كونها كمالا صاع غير أن العتق من العتق
 مدبر من قبل عتق ولد عني لغايد عليه وقوله
 لغو قلت في عتق ما في عتق عتق كالتيس وقوله
 وأجيب في قولهم وعاء ليل الركنية وما قاله
 رعد الله تعالى في جواب استنثائه وتطويله
 بيد عني ابن مفضل فان رعد ما قاله في قوله
 أن العتق والصرف في العبد بتعبد عتق له والعتق
 غني موقوف للفبول على ما في وليس للعبد رعد لما في
 من قوله تعالى وهذا هو عني ما قاله الشيخ في المخرج
 بغير رعد العبد، وقد ثبت ذلك عند ان قيل
 سيق كذا ما في فبول المحبس وغير الفاعلة الموضوع
 عليها هذا التكرار وقد أثبت في بعض النصوص التي جلية
 فيما من فبول المحبس وفي بعضها فبول العتق والصرف
 وفي فبول العتق والصرف فمسك للصفة لال على
 فبول المحبس قلت نعم المحبس والعتق والصرف وما في
 انواع انشعاب الفبول فيها كلها مملوك ولا بد في
 انواعها كلها من الفبول والحوز عتقها نص عليه الورقة

الحكيم من عتق المحبس المذنب وغيره، ويدل عليه أن كلام
 الشيخ لا يفي بالغاية في رتبة الرابع في المحبس والعتق والصرف
 وكذلك ما وقع في رتبة الثانية عتق وفي رتبة الثالثة عتق
 وعبد بيضا في الفاعلة والعتق في رتبة عتق وفي رتبة العتق
 في رتبة العتق وما في المحبس في رتبة العتق ويدل على
 محو فبول المحبس والعتق والصرف ما في رتبة العتق ولا ولو
 انشعاب في رتبة فبول المحفوفا عليه ان كان محبسا
 اصله ان قوله كسديد ومرفقة بقوله كسديد، وقد صرح
 في استوائها مع المحبس في مملوكية الفبول في جميعها
 وهو وجه الاستنباط ويدل عليه أيضا قول الشيخ ابن راعي
 المحبس من انواع الصرفة، وما كذا في فاعلة المحبس
 اخبر من الصرفة ما ند جوله فواعله واذا كان لو على
 منها ان فواعله منفك وكلفت فواعله فاعله
 كما في الفاعلة ما قاله شيخنا ابو العباس اعراب العبيد
 رعد الله تعالى ان الماع ما زاد في ما والا في ما زاد في ما
 كما حيوان ولا فاعله على رتبة الفبول في الصرفة اشتراك
 جميع على فاعله رتبة الفبول في المحبس فاعله
 كما في الفاعلة ان ما في الماع لا في الفاعله قال شيخنا
 ابو العباس اعراب العبيد رعد الله تعالى به ليل
 فاعلة الماع في فاعله كذا ما في فواعله
 كما في فواعله في رتبة الماع فاعله فاعله فاعله
 ومثله سمعت من شيخنا في فاعله رعد الله تعالى
 ان في الفاعلة عتق ما في فاعله في بيان ابن رتبة
 ووفقت عليه في الوقت الثالثة من كتاب ابو يعقوب

ونفسه قال يصحون رحمة الله تعالى عليه سمعت ابن القاسم
 رجلى الله تعالى عنه عن أبي جبريل يمينه في قوله بفتح ثم يفتقر
 بها على رجل يقول انشده في ان تصدفت بالوجه بفتح الف عند
 بلان على بلد ما يكون منه أكثر ولم يلم به بان يفتقر له في لغة
 قال ان علم المستودع له ان تصدق في لغة ما راسا
 للمنتص في عليه وان لم يعلم بله ارا للمنتص في عليه فتبين
 فليس من ايسر وجه فليس قبل انه اذا علم انه تصدق
 بما في يده على رجل وقد صار فاضا للمنتص في عليه حتى
 لو اراد طاعه الوجه بفتح اخذها لك ان يفتقر للمستودع
 ان يفتقر معها اليه فان به بفتح اليه فتمنعا قال اي
 رشتة رعد الله تعالى وقعت هذه البرد اية بعينها
 في هذا السماع من كتاب الصحة قلت والهيئات اثنتان
 وشي طرية الرواية في حجة الجبارة مع في المستودع
 خلاف لما في المرونة سماعة جعل في المرونة في جميع الجبارة
 والمستحق في الموقوف له ولم يشترط مع فتبينها
 قال ابن رشتة وانما يكون في المستودع فتبين
 المنتص في عليه اذا علم على هذه الرواية او علم ولم يعلم
 على من يهدى المرونة اذا قيل الموقوف له الصحة واما
 اذا لم يعلم منه قبول حق مائة الواجب بله في، على
 المستودع في ردها قبل قبول الموقوف وقيل عليه
 به هذا اذا كان الموقوف له حاضرا واما ان كان غائبا
 فتبين حيازة المستودع له وافا مائة الواجب قبل ان يقبل
 الموقوف له الصفة وشراء على ذنب ابن القاسم وروايت
 على ما لا كان انشده الموقوف فيه الموقوف له او يحد
 حاي يجوز له وهو حاضرا ان لم يقبل حتى مات الواجب بطلت

الصفة وقال انشدها اذا كان رشتة، غير الموقوف له حجة
 له الجبارة وان لم يقبل حتى مات الواجب كان كوني ذلك
 في يده احوال يجوز ان من البيان قلنت قال ابن رشتة وشراء
 على مائة ذنب ابن القاسم وروايت عن والده كافي رشتة
 الموقوف غير الواجب له او يحد حاي يجوز له وهو
 حاضرا ان لم يقبل حتى مات الواجب بطلت الصفة حصل
 منه ان مائة ذنب ابن القاسم وروايت الموقوف له في يده
 انه اذا او يحد حوز الموقوف له الحاضر بنفسه او الجبارة
 حاز له ولم يوجب قبول اليه موت الواجب فان الصفة
 بالكلية بضمه ان هذا بطلها في قوله وروايت بفتح
 القول مع وجوه حوزها ما ينعسده واما الجبارة حازها
 له وهو مقتضى الجبارة يجوز لما يستثنى من القول في
 يديه عنه في قوله وروايت الموقوف له ان يكون الجبارة
 يستثنى منه او يحد عنه لما بطلها بضمه مع وجود
 ما يستثنى منه او ما يحد عنه وهو يجوز ودفنوا لا
 في هذا يجوز عن القول اليه موت الواجب يطل الصفة
 يحصل هذا ان القول في مائة ذنب ابن القاسم وروايت عن والده
 ما يحد من الفضل اليه بالما فتبع ما وما لا لا نه احد
 ركني الصفة اذا رشتة انما يجب والقول الذات مجموعها
 هو الصيغة وقد مر في الله انما يصح قول الشيخ ابن عبد الصلام
 ان القول في ان يحد وقول شصبة اذا كان رشتة الموقوف
 غير الموقوف له في ان يحد كذا مائة ذنب ان القول في حوز
 ما يجوز عنه وتبين الصفة وجود مع بفتح القول وقول
 انشده كان كونه في يده احوال يجوز بفتح ان القول في
 بفتح اليه في صحيح الصفة وانما يفتح في ان يجوز خاصة

به دليل قوله محنت له الجبازة وان في فعل قبلت من واو الواهب
 جعل المطلوب تصحيح الجبازة باذا محنت الجبازة محنت الهمزة
 وقوله حوزا محوز في حين منته على ان تصحح الجبازة كما في
 عن القول وفيه اهل ركنا من ركبي العفة وايضا العفة اعجم
 فتأمل الله الشان عشى سبيل الشيخ المحقق الم حرمي
 بفضل الله نصيب ابو عبد الله محمد بن منصور الى صاع رضوانه محمد
 ورحمد عن ابيه وصفت نصيبها من اركا واو اخرى ولم يقع
 من الوهمية فهو واو حوزا في ما قبلت وحاز ولد الحرة
 جميع الناس في حيلة الواهبة ولم يعلم باري وجه هازا
 صلة العرفه في النصب على ما لم يوجر قبول والرد وما منه
 بعد فلهي فلهي هذه الهمزة ضعيفة لثمة الواهبة
 قبل ان يقبل منها ويجازها لثمة سبيلها وحموت الوهمية
 المذكورة ايضا تكون الهمزة صحيحة والصلح ونحوه ما وجد
 بعد الصلح عليه والما فتشاع اذا كان الهام في محاذ في فلولح ان
 القول في الهمزة ركن من اركانها وان كان استثنى كذا في
 ابن في مذكره الله تعالى واجراء على كتيبه واجراء على قول
 ابن الفاسم فيمن ذهب ووجه لغوي مود عنها ان في الما جن
 المذكور على الهمزة المذكورة على ما في الهمزة ومثلان
 الواو بعد المشا واليه اذا دفينت حية المودع عن ما
 الواهب ولم ياتي بالحوز فسماع ابن الفاسم وقوله ان في الهمزة
 لا يرفع الما جن على المودع بالهمزة وقد في سماع عيسى
 انه نافع فالان في الهمزة الحوز على القولين ان في
 المودع له الهمزة حية الواهب ولو لم يقبل عن مات
 الواهب فله في له فله في الهمزة المستول عنها فنون في
 البطلان من هذه لم تامل في الواهب اعلم وبعد التوفيق

قاله الجماعة الوفي الى الله تعالى نحن بلغناهم الانصار من طبع
 الله بداه من حله ورفقه الاستفهام قلت فما نحن من قبل
 لشيء الرضا عن ابن رسته جزم بان الحوز في الهمزة المذكورة في
 السماع ايما في اخا قيل المودع له الهمزة في حية الواهب
 وانما اذا في قبل حية الواهب فله في له وجعل ابن رسته
 هذا التحكي جازيا على القولين مع احد هما سماع ابن الفاسم مع
 قوله وثا فيهما سماع عيسى انما فلولح من كلام ابن رسته ايضا
 القول في حية الواهب ما في الهمزة المذكورة على القولين مما وقول
 لشيء الرضا جازيا على القولين المذكورة على نافع في
 ليعقد القول على ما قبلت الواهبية وقوله فله في الهمزة
 عننا اقوى في البطلان من هذه في ما بين والله تعالى اعلم
 انه لما كان البطلان في مسألة المودع عن المودع فلولح
 البطلان في مسألة المودع عن المودع فلولح فلولح
 ابن الفاسم في محاذ الحوز فيهما علم المودع الحياتي الهمزة
 ومسئلة المستول عنها ميبا حوز الابن في بيع
 داني وجه هاز فله الهمزة على علم منه بها يكون حوزا
 الهمزة او يبيها ان كان على علم منه بها في بيع
 في في في فله قال الشيخ في نافع وانه في في
 الله السابغ عشى ان حوز المودع اذا علم حوز ونقص الهمزة
 الرطاع تارة بل بعض الهمزة وتارة بل بعض الهمزة في ان مسألة
 الهمزة ومسئلة مودع مسألة الهمزة في في الهمزة والهمزة
 واحد في ركنية القول في اخا الهمزة على قلت في
 في رت في هذه النصوص ومن في الهمزة في الهمزة في
 الهمزة ان في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في
 عند ركنية القول في الهمزة في الهمزة في الهمزة في الهمزة في

وانه ما يستلزمه القول وانما يكون عند وجه بعضه انتهى في بعضه وقد
للمشهور وجه بعضه انتهى في بعضه وجه المشهور وجه بعضه
الشيء في بعضه وجه ما به القول واما في راء الداعلم انه قد
وقع في الصفة قول ان الفاعل هو راء الله عن ملكه فيما قيل
على ان الصفة لا تليق بالامام والكنة ان يد من عشرين صفة ولم
يجار قد عرفت وان كان ينبغي عن نفسه ان لا يكون وكان يعلم
المتفرد والمشاف في احواله ويعلم انه فعل ما به ماله وما فعله
ما لم يعلم به فالوجه في الصفة في قوله ان راء الله ان الفاعل
هو المشهور في المذهب انما كان في المرونة والمشهور عند
علماء المذاهب هو ما به المرونة وفي كتاب نهاية
التحصيل ما به الذي اخذ به ابن الفاسم هو المعول به ومن
ابن ربيعة ان راء الله المشهور في المذهب في مقتضى الشرائع
ابن ربيعة ما نصده رواية ابن الفاسم معلوم ان راء المشهور
ابن ربيعة في قوله ان راء الله المشهور عليه في القول وفي
الما حكاية ابن قول ابن الفاسم لا سيما اذا كان في المرونة
ابن ربيعة في قوله ان راء الله المشهور في المذهب في مقتضى
ما نصده قول ابن الفاسم عن ماله هو مشهور المذهب كان قول
العلماء هذا القول المشهور معناه هو ما رواه ابن الفاسم
عن ماله اصول معتد له وتاخر ما به عن محبة غيره
ان قلت فدا وعينت النفس في قوله في المرونة الخامسة
وما يقتضي من الصابغ واعني في المرونة في ان تذكير
الفاعل وتعليم الماهل للشيخ الجرحه راءه قلمي في
جواب الامتداع انما كانت عني منه وعلى هذا التوجيه
يجب القول بكنية القول في راء الله عان ولا يجاد
عن الله في الحكم والعقوى في المذهب الماهل ما به قول

ابن الفاسم وروايتان لا تتكلم بالحوز عن القول مني
على قول الضعيف في الماهل انما كان في بعض البصائر
السليمة واما في التوفيق في المذهب ومن جهة الله وهو له
من فضل وقد اورد بعض المتوهم ان قال صلوات الله على
مطلوب اما على ما في الرواية او على ما في الرواية لكن
اذا حصل حوزة في وجه الشيء فهو حوزة في وجهه من الشيء
به وانه يجزئ به عن القول في وجهه عند القول وقد
علمت فيما سبق انه مني على قول الضعيف في المذهب
ابن الفاسم عساه في الله لثامه وفي الفاعل في المذهب
عش في حوزة في المذهب امور فاعلم ان راء الله في المذهب
رابع في عشي حيث قال وصموه على فاعلم ان الفاعل
وروايته عن ملك كان الشيء المحبوب في المذهب
او في حوزة في المذهب وهو حاز ان لم يفعل حتى مات
الواهب بطلت الوصية وقال الضعيف اذا كان الشيء المحبوب
بيد المحبوب له بطلت له الميراث وان لم يفعل حتى مات
الواهب كان كونه في المذهب حوزة في المذهب في المذهب
الفاسم المحزوز في المذهب له او من حوزة في المذهب
عن قوله فاعلم ان يفعل حتى مات الواهب بطلت الوصية وما تقي
في حوزة المذهب عن قبولها خلة في المذهب لا يقال في المذهب
ابن الفاسم وزايمه حيث قال في المذهب في المذهب له الماهل
ما حاز او في له حتى مات الواهب بطلت الوصية هذا الحكم
وقع من ابن الفاسم بصيغة فعلى في المذهب في المذهب
سبب وهو المستعار والودع في المذهب في المذهب
انما بسبب المذهب في المذهب في المذهب في المذهب
فهذا السبب وهو في المذهب والمستعار والمذهب في المذهب

الحكم المذكور في كلام ابن ارفاسه باقتضائه القول عام في هاهنا
 انواع الصفة اما دخول بل للصفة العام اما حاصل من الفعل في
 شيئا فالتبني الواقع في كلام ابن ارفاسه يجب حمله على العموم
 في جميع انواع الصفة لا على خصوص نسبة كان اذا عرك ان
 للصفة العلم اذ احو على نسبت خاص بل قد لا يفتي على
 على سببه بل على غير ذلك انما النسبة اعم من كونها وصفا او
 صبيد وقع في صوابها بل كما في قوله المشهور عن مالك
 واقتضى معنى روي عنه ثانيا عنهما قال ابن رسته وهو اصف
 الذي يعضد ان دليل ما روي عن عدي بن ابي ذر انهم على صبيد
 والصحيح الاول ان قال النسبة ابن راجع في كيم قال ابن رسته
 قول ابن ابي عمير في المعاملات في العلم اذ علمه اذ علمه اذ
 نجل على عمود وهو الصحيح فيمن لا يستدل بالعلم على العموم ان
 ومنه ما للشيخ ابن عمير في السلم في العلم اذ علمه اذ علمه
 الا في قول ابن ابي عمير ان الغيوب التي في جري الركن اذ علمه اذ علمه
 ما قال مشهور عنه ثانيا عنهما ثانيا عنهما ثانيا عنهما ثانيا
 بال في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 النوع الذي في اللفظ العلم في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 صواب النوع في نوع من معنى الصفة وان يكون علمه في قول
 معد حوز في قول خلا عن حوز وهو احدى وكذا في
 للصفة العلم على نسب الذي في العلم عليه وذا ذلك
 لوجوب تحكيم الفاعلة المذكورة وايضا فان تعييف الركن
 بالالمصاحفة يوجب تعييفه في ههنا وادب في شيئا في نوع
 تحكيم الفاعلة المذكورة ايضا فمن حمله على الركن على خصوم
 النوع الزب لعضد عليه وفيه كما كان الفاعلة في شيئا في نوع
 الا على مدح ازال في القول في التي للعضد فلنا في شيئا

في فاعلة تعارض جمل اللفظ على التعميم وعلى التخصيص وفي
 مراده عنه تعارض هذا الجمل يجب حمله على التعميم لا على
 التخصيص ومنها قول الشيخ في الفاعلة اذ كان المحسوس
 عليه مالكا او في نفسه في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 وتزول فيه وقوله له وصحته في الاقتصار معا بين الفاعلة
 ونحوها ثالثة اذ في الفاعلة اذ في الفاعلة اذ في الفاعلة اذ في الفاعلة
 وفيه في بعض الجمل فيكون الفاعلة والنوع في شيئا في نوع
 القول في شيئا في نوع في قول في قول في قول في قول في قول
 عند او فيه عليه ولو كان يستدل به وكيفية عند لنا في قول
 في شيئا في نوع في ما قد مولوع بالحق في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 فاقبل في شيئا في نوع في ما قد بالحق في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 ابن رسته اياه ليل على ان كل منهما مقصود لتزاد على القول
 المنصور وهو قول ابن ارفاسه فيما في وش في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 حوز واينته وانه هو المشهور وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 وفيه ان في اللفظ القول حمله بالعلم على النوع وادب في شيئا في نوع
 حمل حوز في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 ما يكون معد حوز في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 الا في ان الفاعلة او في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 في النوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 وقال الشيخ علول في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 غير النوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 اذ في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 ما لزم في الفاعلة ومنها قول صاحب التامل في شيئا في نوع وادب في شيئا في نوع
 في قول في قول في قول في قول في قول في قول في قول في قول في قول في قول

الى موقفة في سباق الحكم عليه بالشئ صفة التي هي من الامكان
 الوجودي واما على معنى شئ طيبة الخاضعة في الاسم الخاضع الى
 معنى فذلك ان بعض القول اذا علمت كمنية بما تؤول من
 انه ليل وقلنا ان المعنى قد صيغته الحادية بما صيغ من الحادية
 قبل تكون صيغته الحادية ثم ما عني وتسمى فيه وما لم يسم
 فيه او لم يسم صيغته الحادية على خصوص بل يسم فيه واما
 مسمى فيه ولديه خلد وكنته صيغة العوض والتميز
 فيكون عنصرا والاولى حينئذ ان تكون صيغته الحادية تعلم
 ما تسمى فيه وما لم يسم فيه علة بالفاعلة فاذا تعادلت
 محل اللفظ على التجميع او على التخصيص وجب علة على
 التجميع دون التخصيص سيما مسمى به صيغته
 المحصول فيكون صيغة القول محولة على نحوها فيما تسمى
 تسمى فيه وما لم يسم فيه واما تسمى على وجه التوقيف
 الفاعلة الرابعة تسمى فيها ان بعض قبلت والقول
 الاول فمعنى في نصوص اهل المذاهب المذكورة في الفاعلة
 الثالثة المعنى بها هي صيغة اللفظية التي كند من
 ما تدل على يديته في صيغته اللفظية من الدلالة على في
 القول من الدلالة في في الدلالة من الدلالة هو لولذلك
 الصيغته وتسمى فيها ان الحوز لا يسم عن القول ولا يقتل
 عنرا في الفاعلة ان الحوز لا يسم عن القول ولا يقتل
 عنه اما ان المعنى بلغة قبلت وبلغت القول صيغته
 التي كند من ما تدل على صيغته التي كند من ما تدل على
 من بهم بعض من اصله كذا الخلق في المصنوع المذكور
 في الفاعلة الثالثة حتى لو ان الفاعلة هي القول قبلت
 عنه كند لحد والقول ان قبل عند كند بالانطلاق وهذا

ان اللفظ انما يسم به صيغته ما عني ما به ليل كذا
 اللفظية بالقول وبعضه قولاً وجعل الماخر ان المعنى
 القول انما هو قول علة بالفاعلة التي كند في ذلك
 وهي تعلق ولو كان المعنى بها في المعنى بها في
 هو معقول لمولحت الفاعلة ولتد اخلت الخاضعة
 بالاولى صيغته كما يقوم وقام الصيغة المذكورة فعل التسمي
 بما به ليل والاصل علة اذا الماخر القول ولو لم يوجد الزليل
 لكان ما تطلب ومما تسمى ان الفاعلة هي في كند من كند
 روايته وهو المشهور في الفنون على ما في كند في التسمي
 اسما من عني وفيه هي الصيغة في ان المعنى بها في
 من ما تدل على في صيغة او باق واسم الخلق الصيغة
 الدلالة على التسمي وهي صيغة في القول المخصوص الطيب
 قال في مختصر المحصول كما في صيغة هي البناء والاولى
 ان الفاعلة ان المعنى بها في البناء والاولى
 حقيقة في الدلالة على في قال الدلالة في البناء
 البناء والاولى من قوي امارات الحقيقة قلت
 كما ان المعنى بها في البناء في البناء في البناء
 التي اوجه لولا في كند الصارفة عن الدلالة التي
 عسما اذا لم يسم به في كند عني واحد من اهل القول
 والمقول في اللفظية ان البناء والاولى البناء في البناء
 تسمى في كند الحقيقة في قولنا في الحجاز انه يسم في البناء
 المعنى الحقيقة للبناء من البناء لولا في كند في البناء
 البناء عني ان المعنى الحقيقة للبناء في البناء في البناء
 باذن المعنى البناء والبناء من البناء في البناء
 ان البناء من كند قبلت الفاعلة في نصوص اهل المذاهب

والسبب في هذه قوله فلابد من رضاء وقبوله صريح في الحقيقة
 ان من معاها الرضى والقبول ولا يلزم ان الاصل في العطف
 الحائز بين المتعديين ما بين مع هذا الذي يراهم هذا
 المحيية في المسئلة في الشارحة ان بابية بعد قبلت وبعد
 الرضى معا كتحقق منه الحوز الذي هو ما اعم في حصول الفعل
 منه والفاعلة ان الاصل يستلزم ان اخصى شيئا فالدال في
 ان يجمع به وقال في شرح مختصر المحصول وما صلب لتعده
 لبعضها ومعناها والفاعلة ان البعد والمعنى اذا انفردا
 والدفعان متبينان كما ان الضمان والبيع ضم وكما السواء والمريض
 وكما ان بعد القول معنى ان الرضى على ما في وان لم يكن
 الحوز معنى وضع اليه على الحوز وقص به قيد كضمان
 البعض في تعرفه البعض ومعناه حاصلا ان الحوز في القول
 عن الحوز والدال في الحوز مع الحوز في صريح نصوص اشخاص
 المحرر ومنه ان الفاسح المحرر في الدفعة الثانية لا يلد
 دليل على ان الحوز من القول صيغته انه على الرضى الفليس
 وان الرضى قد لا يلد له دليل على ان كلا منهما مستقل
 بجمعه كما يثبت ان كل واحد منهما لا يستلزم الاخر وما يكتفي
 عنه وان لا يكتفي به كما في الدال في حيث ان بعد الحوز
 له خصوصية في الدلالة كما انه يعمل خارجا في حاصصة
 والتجسيم على الضميمة فلما هو موضوعا في الموضوعات
 اللغوية على ما في يجب حينئذ في بعد القول ان يقع في الحصة
 على معنى المتبادر للقبول من البعض ويا في في باب
 الدلالة في انما لا يكتفي به وقد وقع في تحت الصيغة
 من المختص في بعض ما خصا في انما اختلافه وجوز
 وعنه على العمل الفليس وهو المعنى عنه بالي ضللا في اعلم

على حجة المحقق المحلوكه الامر ضار بابيه ولتعلق رضى في
 الرضى الفليس فاع الشئ اع انوار الالفعال معاه فيما حال الرضى
 والالتزام عليه ان قلت قوله فيما حال الرضى والالتزام عليه
 في دلالة الالفعال جعل المعالمة في معنى هذه العباراة في
 دلالة الالفعال على ما في الفليس باقتضاء الرضى والالتزام
 تله الدلالة وما يرجع قوله فيما حال الرضى والالتزام عليه
 اني الالفعال في معنى ضرورة ان دلالة قبلت دلالة
 وضعية لفضية وقال في تفسير ابي الدلالة للفضية نقابلها
 الدلالة الوعالية وفيه في الالفعال فافقه مع الرضى
 بان يلد الرضى والالتزام على دلالة ما فائدة فتله يلد
 في التوقيف الثانية من اربعة الخاتمة ما في هذه الخاتمة
 واما ان الحوز يلد على الرضى وما يكتفي عنه فلا دلالة
 فاطعة الدليل الاول في معنى من جملتين ان يلد ان يلد
 القول والحوز في سبب المفهوم التباين في معنى ان القول
 عبارة عن الرضى الفليس على ما في وان الحوز عبارة عن وضع
 اليه على الحوز وتم فيها قيد كل من القول وبعد الحوز
 فتعدا قطعاً ومعناها المذكور فتعدا كذا الك على هذا
 السبيل فيكون بينهما التباين وان في معنى ما حبه الجمع
 والدال في في اني الدلالة في معنى ان البعد والمعنى اذا انفردا
 والدفعان متباينان كما للضمان والبيع ضم والسواء ولا رضى
 في مفهوم البعض متباين قطعاً والدال في في التباين
 انه لا يعود شيئا من معنى احد هذا الى معنى الاخر كما يلد لهما
 على ما في وما يستلزم به ولهذا قال الشيخ في هذا في نفسه
 مع تعاريفه في معنى القول بحصول احد التباينين
 عند حصول الرضى في هذه

فيه يقال ان يبينها بحسب الوجود الخارجي ما بين الاعم والاضيق
 اذا لم يوزن تارة يجمع الفعل بحيث يجره ان وتارة يبينها الخور
 عن الفعل كما في مسألة المقصر وفي مسألة النذر وفي
 الود يحد وفي مسألة المخرج وفي مسألة المنحار ونحوها
 وموت كلب في النصوص في الفاعلة الثالثة والمحجج الجمع
 يبينها كل ما كان في يد معطاء وتارة يبينها الفعل عن الخور
 بان يضاف الخور عن يني الى الهم المعطى وشقوده او بان يحد
 خور ارضا معطاة وعن يني ما في بلد عن بلد ما خوف عذو
 بلد بطلاني خور في الهم على غرر وخوف على ما وقع في
 اجوبة ابن رشد او يكون ارضا مختصة فيها بعير
 على ما وقع في كتيب البيهقي ابن نايي في هذه الجدة كما في
 اما وجد في الخارج الفصول والاعية معاد وانكشاف
 فلما وجد الفينة وحده في الروا كمالا فمشلا على اصل
 الراضم وبد الفعل ونقلب عند الفعل وما وجه
 الفعل وحده ونقلب عند الفينة والفاعلة ان الاعم
 ما زاد وحاد اذا علم ان يبينها بحسب الوجود ما بين
 الاعم والاضيق والفاعلة ان الجمع يستلزم الاخر فبنا
 ولا يتضح به ولا يدل عليه حسما فيه عليه اثنان فشراب
 النذر والاضيق ابن نايي وعينها وهذا ابن نايي في اول فاض
 كبر الدليل انكشاف ان الخور من لوله وضع لينة على الخور
 وتم فيما قبله وهو فعل جاعلة وقول قبلت الرضوضو
 بعد قلب فظهر ان موضعها متباين وهو هذا الفاعلة
 فبان الخوض على مقتضى لتباين الخطاب الين هي موضوعة
 بقدر انتباه بين الفعلين فبان في لالة احدهما على الاخر
 وكما يستلزم لاني الدليل الثالث ما وقع في كتاب نوادر

التعليق

المسألة قصد الخور عن مسئلي للفعل ونحوه ابان واسب
 يونس كما في الفاصحة في الضمة والصدقة وعلله الذي في انه يني
 بان الفعل يني السبب لانه جن العطف والعطف هو سبب نقل
 الملة وحزء الخيارات والفعل وكل واحد من السبب وبن مد
 يني من غير مد علم السبب وعن انما شقبت الاجتزاء بالخور
 عنه وفيه ابن رشد في كتاب الود يحد وفي كتاب الضمات
 الثانية من ابيان على الخور لا يبينها الفعل وانما هذا احد
 الخور في العطف لانه وقد الفعل يجوز ان الفاسم
 ابطلت على هذا ما شقبت اذ قلنا قول ابن الفاسم تباين
 موضوعها على ما في الدليل الرابع ما وقع في المزمع
 فيمن وثقت له هبة فلم يقل قبلت وفيضا ليني وبن
 وايد الفعل الضم ان يحد ما فعلت الواضحة وقال الخوض
 له قبلت قبل موثوق في المختص محنته وفيه وضعت في ام
 ونحو القول قول الخوض لانه اذا قال قبلت في حياته
 ولا بفعل قول وروية الواضحة ان الفاعلة ابن الحاجب
 وفي ضمة المودع وي قبل قبلت عن مات الواضحة ارحم
 مولان وذا النون وثبت له فبقيت ليني وان مات الواضحة
 مضاهي قول الخوض في مسألة التي قال الضم
 ابن عبد السلام كما في يني ان انه يني في مسألة التي
 الخلاب المنقضية الواضحة وفيه يقال ان الفينة من يني
 الواضحة لا جل التي وي جل على اللزوم وافوي في الركون التي
 الفعل من مسألة الود يحد الفينة في الود يحد يني
 استجاب حال الود يحد او تسام حصول الفينة في المسئلة
 الا انه في مسألة الود يحد استجدا في مسألة
 انروي ان شدا فبعت اذ قلت فظهر ان كلاما

عن مسئلة الود يجزئ والثمن واجب فيه من القول مع تصرف
الحوز والبيع بينهما وان كانا الحوز في مسئلة الود بعدة بطون
الاستدلال كما قال الشيخ ابن عبيد السلام والروايات في زيادة
على اصل الزمان وقد مر في البيع ان له ان يوسع في البيع
الحاد ع عشى والحوز في مسئلة الزمان ان يثقل فيه وعلى
كل حال ما لم يتصل بمسألة ان لا بد من القول وغاية ما يقال ان
مسئلة التزوير فيقول فيها قول المحضوب له اذا فان بعد
موت الواهب او وقعت القيود في حياته وتجدد القيمة
بالبيع المحال منه مع القول الذي اذ عم انما دفعه فيه
حياته ويقبل قوله فيه د وزور قد الواجب في هذا انما
تراء بوجه بان القول كايه منه وبوجه بان يكون كايه الحوز
عن القيود قطعاً وبوجه بان القيمة كايه مستثنى منه ولا
يكفي عنه كما هو حال الرقاسم في النصوص وفي المسئلة
و خصوصاً عليه الدليل الثالث ان لو كان يمتنع منه مقتضى
عن تصديق فيه بمبنيه ما ند قبله في حياة الواهب وعلى
عدم قبول قول الورثة وانما يتصور على ان يبيع فيضه
حوز ولم يفتقر العلماء ان يفسد في الخلافة فيما بينه
وبين ورثة الواهب حتى كان الحكم في هذا القول قوله
انه قبله في حياته د ون قول الورثة انه في يقبل فتأمل
الدليل الخامس ان بيع الحوز معناه وضع الحاد بجزء
على المحوز ونص فيه في كمال انشاء له ولو ثبت ان يمين
هو عليه او الود يدفع لم هو تحت بد ك هـ في المعنى هو
امتنعاً و ان يبيع من يبيع الحوز اذا اطلق والفاعل
ان المعنى امتناع راي البيع من البيع هو معيار الحقيقة
منه الدليل في الحوز على هذا المعنى محله حقيقة

و المعنى من القول هو ان يبيع الحوز اذا اطلق على
من نظير قول البيع على حقيقة له ويجزئ د بعدة
قال الشيخ حلو في المحتج ك الحقيقة مفردة على الحاد
تفريقاً من ان وضع البيع انما هو للتباعد وتوفيق الحاد على
الرواية قد هنا فيحمل بالتباعد وقد قال في مقتضى المحول
بجمل البيع على الحقيقة د والحجاز الدليل السادس ان الحوز
الذي معناه وضعية على المحوز ونص فيه الحاد قد على
هذا المعنى وعلى القول بوجوبه ك قاعدة ما اذا ارا البيع
بين حله على معناه انما هو الحاد عليه وعلى معناه اخى بعد
يجب حله على الحاد د وان كان على ع وعلى معناه ركنه
معناه اخى كما يثبت عليه شارح المحتج المحصول عنه تفريق
المغايرة في مقتضى هذا الدليل السادس هو في الدليل الخامس
فيله تعين انما يحصل احدهما عنه حصول الحاد في القول
في البيع متصلاً في الا حله ما ند مع تفاوت الحاد فيمكن
القول بحصول احد المتغيرين من عنه حصول الحاد في الدليل
السادس ان امتناع الحاد في الود و ا في مصداقهم تحت
القول بالكلية في بيعه و ا د و ا تحت الحوز ايضا كذا كما يخص
وانشأ له في بيعه ابن عبد السلام والشيخ ابن عبيد و ان يبيع
الحاد يبيع والشيخ ابن عبيد و غيره مع معناه كذا فيهم وهذا
خالفاً للاحكام انما لا يبيعه في الوجود اذ لو تلاقى
بيد كذا بقوا به في اعيانهم عن كذا في التلاقى المحال
بينهما وينتفون على كذا في وجوده فيقولون لا فله
يستلزمه او يبيع عنه و خصوصاً المحتج والشارح في
الاحكام كذا و ان يبيعه الحاد كذا في الود انما نص في فصوله اما
فتصار بينا عليه تعالى بوجه وقد مر في الحوز فيسقى

[illegible]

انفاضا

[illegible]

السبب في ذلك هو اننا نعلم بان الجماع وعلى قوله الطهر بقدر جماعه
عنه من انما يكونه من الحيض فحقها بان الدين والشيء انما عبر عنه
الحق في وطاعه المسنة انما تب وعينهم والجماع من الحيض
والقبول الفل الفل وعلى القول بالشيء بقوام وضبط القول ونحو
الحيض والقبول فيما يتعقبه به اليبع جماعة بعدل صريح
كلامه على ان الجماع بالحيض والقبول الفل الفل في بعضه انما هو
ما جعل عنه الجماعة المتشككين وعلى قوله الطهر بقدر يستدل
قول الشيء من الجماع في الذكاء الصيغة بعدل على انما
مرة الجماع كما يختلف وزوجت الزمان فلا من الزوج ما يدل
على انما التوضيح ما اعلم في الاشارة بقول المولى ومن
الزوج معطوف على دفعه بقدر الصيغة من جانب
الولي كذا ومن جملة الزوج كذا وقوله ومن الزوج غير عن
الصيغة وعليه بالاضمان لراى بقوله ما يدل على كل بعث
ولا يقتضيه فيه تعيين كما في صيغة الحيض في قوله المولى
في الوصاية كل بعث او اشارة بوجه فصلا الوصية بحال
مل عريه من التوضيح بقدر في الشيء انما اللفظ في
الصيغة بالحيض والقبول في جملة تعبيد عن انما
عمل قوله في الوصاية او اشارة على الجماع وعلى قوله
مل عريه في عريه الجماع وعلى قوله الطهر بقدر في قوله صاحب
المختار في قوله في بيان انكاح الصيغة الاحياء والقبول
وذلك هو غير العفة الذي وضعه الشارع لا قضاء حكم
انكاح وهو الحلق والاباحة وكل واحد من الولي والزوج
انما هو على القضاء منبذ المحض له في العفة نصيب
فطحاو جراه الاحياء والقبول كذا نصا برافقه على
الحل خلافا من هذا في الشيء انما الاحياء والقبول ونما

البعلية المذكورة بالعادة وكابد من شرط فصحا اهل العادة ان
 ان ذاك لا يستعمل اذ البعل لا فصحا من افعال المجاميس
 والنقص من الامور البعلية سببا حقيقته في التورقة وخرج
 من السابغ في التورقة في من فضا من هذه الدلالة العادوية
 يجب ان يفيد بها ويشقوا ايضا عماره من اطلاق الامة
 البعل على افعول من جميع اصحابه هذه الظرفية من اهل المذاهب
 انما ليس بالدلالة البعلية التي انما هي في الدلالة البعل
 على انصبغ ليس هو الوضع اللغوي كان وفيه اللغة خاص
 بالدلالة اللغوية والماضي الدلالة انما هي للافعال البعل
 صاحب الجمع من المطلق مروي عن افعول البعل
 ليحيى على انهي وفي الدلالة الدالة على المعاني ومن
 اهاب ان يفرق في هذا الاصل في اويل الفاعلة اولا بعد فني
 ان دلالة البعل على انصبغ عادوية كما قال الشيخ باخص
 يبيد ويد عليها العادة اي انفعال الدلالة العادة
 لاذ الالهي من موزا وتم وا وحي في ذلك انصبغ البعل
 لبي افعول او ديفعل اي عدا على الامر من الجاني
 من الجانب المعطى والاشد فيكون في الما على صيغة الما
 و افعول على ما فيه انصبغ ويدل على ان الاطلاق الذي
 الحرف على انصبغ ابن عبد السلام في دلالة البعل يرجع
 الي ما يفيد به انصبغ ابن عبد السلام فاعل انصبغ
 في كسبي وصفي الاطلاق المطلق يرجع الي المعينة ونحوه
 في شق محتمل المحصور وقال الشيخ ابو القباس ابا
 المحسن حمز مولوا ان المطلق تحمل على المعينة وعمره اغفار
 انصبغ ابن الحاجب وقال الشيخ ابو المحسن انصبغ في كسبي
 ابن فارس رضي الله عنه يقول يدل الخطاب ويجعل

الخطاب

المطلق على المعينة والشيخ ابن خلدون في شق المجلد انصبغ ان
 المطلق يرجع الي المعينة وبه اعمل اخ و قد عرفت هذا
 الاصل في الخامس والعشرون من صبي عجمه طالع باي فيه فاعل
 بانتم في بيرو اذ تورث فاعلة ان المطلق يرجع الي المعينة
 وانه يحمل عليه جدارية الذي فيه به انصبغ ابن عبد السلام
 بتعريف المطلق جميع المطلق في المعينة هو في افعال هذه
 المكية في انما في المعينة بغير قول الشيخ في ام شق
 والكرضى له عنه وجماعة الصيغة بل شق فاعل هو اعم
 منها وهو ما يدل على الرضى من ايجاد من صور كما هو قول
 او معمله اخ في المعينة البعل في دلالة على انصبغ بان يكون
 دلالة الله عليها بما قد اى فنضت هذه العادة انما هي
 العادة وعليها اذ فيقتض العادة انما هي العادة
 دلالة البعل على انصبغ وكما في قول ولا يكون في البعل
 فاما مفاع الصيغة وفي الدليل والقبول وذاك
 فاعل البعل عن دلالة على انصبغ في العادة المقصود
 انما هي في شق الما لاسية والفاعلة انه اذا افتقر
 انه بيل ان المارول يكون افعول عيشة فاعل في جبه
 ونحو افعول او افعلة ان الما في شق الما فاعل في جبه
 واذ الما في جبه بد انصبغ ابن عبد السلام ولي في المارول
 لبي دليل وشره في قوله واللفظ للشيخ في كسبي
 في ما فيه ولا في الما لاسية في انصبغ في جبه
 المطلق فخص المارول ونحوه في كسبي وشره في كسبي
 وينبغي به ايضا قول الشيخ ابن خلدون في المعينة فاعل
 على انما في الما ولو بعد كالمحاطة وكالمدينة لاهم الولد
 انصبغ عليها وهو لاهم في الما في العاشر ويتفهم

به قولنا نرى قد صيغنا المحبس ما دل على تقييده فوكا او فعلا
 وينبغي به قولنا انما صيغنا التقييد وتبينك وانما هي فيها
 ونسبها من قولنا كذا عطفك او فعلا اذ عليها فتدعيه
 دلالة الفعل في كلامهم بالعادة انما تقتضي لتلما الاله لانه
 محله بتدعيه الشيخ ابن عبد السلام ونحوها للصحيح وبه
 العمل وهو اصل ابن الفاسم في رجوع المطلق الى التقييد عسما
 والافاقول المحتج بصيغته او بمعنى محله وان يجعل
 كالتعليق ولما قال يريهم قوله وان يجعل يريهم في قوله
 في قوله مع في ينة تدل على ونحوه قلنا قوله مع في ينة
 يريهم على ينة مجعاً بينهم وبينها للشيخ ابن عبد السلام
 وهذه من يريهم على بان الفعل كما يكون مع هذه للصيغة
 اما اذا عطفته في ينة تدل على الصيغة او على ما تدل عليه
 بما فهمه من باب التثنية من المحتج وانما في قوله
 بما يدل على كذا نشئ كما قال يريهم يريهم انما كانت
 بلغة بل تدعيه كذا ما يدل عليها في ما كانت كذا
 او فعل تحلله بالماضي والعمل بها قلت وهذه التثنية
 فيه تقييد دلالة الفعل بالماضي والماضي في جملة العادة
 الواضحة في كلام الشيخ ابن عبد السلام انما في العادة
 بمعنى واحده في شئ ينة انما دل على في دلالة العادة فقال
 وينبغي بما يدل على ما يبيد وفي كلام المحتج شئ على
 ان دلالة على العادة في الفعل وعلى ما دلالة انما كانت ينة
 كما في جملة بان العادة في جنس انما صار ينة بان الفعل
 المحبس كالحوز في نازلة الاله بلية يستعمله انما في
 وغالباً في القول والرضو يجب العمل بدلالة العادة في
 في قولنا يقول بدلالة الحوز على ان يقول وان لم

قد تم فيه بدلالة او فاقمت وسقطت بدفع ما بطر رسم
 المحبس ليعرف ركن العقيدة او شئ له على خلاف فيه هل
 صور ركن او شئ له وتوال الفعل بحيث كما يكون المحبس عن حقيقة
 اليقينة فيه خال على قبول العقيدة العادة محله بتدعيه
 الشيخ ابن عبد السلام في صيغة المحبس نفسه وتقييد
 المحتج وبما في النص في الاصل في الاله لانه لما هي
 للافاقول الجواب وقولنا ونحوها مع ما في كلام المحتج
 والفعل ما يدل على كماله للفضيلة انما تقتضي فيه العادة
 بدلالة وفي جميع عبارات اهل العلم في العلم بتدعيه الثانية
 انما يلين بان صيغته العقود تكون فعلا انما في ملك
 العقود انما في وقولنا كما يدل عليها الصيغة انما في
 تقييد بما تقييد بدليل في ابن عبد السلام من افتضاه
 لعادة محله بما في رد من عمل المطلق على العقيدة بحيث
 ان وجوه دلالة العادة انما يستجابه في دلالة الفعل
 انما في وقولنا كما يكون خال ودلالة علمه محله بحكم
 العادة فيه والافاقول دلالة للفعل على دلالة الصيغة
 ما على انما في وقولنا ما في عندنا على في
 الاولى ونحو ان الصيغة توليد وفيه انما في وقولنا
 وان العقيدة يقتضي انما في القول من جانب المالكين
 ما تدان ركنه وما شئ له على اختلاف الاعيان في
 ما هل في العلم بتدعيه والى الحوز ما يستلزم وما تدعيه
 عنه ما في جملة فهو من العادة انما في دلالة
 العادة انما في العادة انما في عندنا على العلم بتدعيه الثانية
 انما في دلالة كماله بما يدل على انما في وقولنا
 وتوال الحجاب والعقول اع كانه فعلا كما محله كماله والحوز

عند هذا المحيى ومن تبعه وقال بقوله فأعلم ان المعاملات
في العقود كما اذا وقعت في البيع فيسوي نوع من مطلق البيع
عنه اهلها فلهذا لم يفرق على ما اشار اليه (نسخة ابن عربي) من
منها لتعقب على المحيى حيث رسم البيع بقوله ومع عوده
في معوض جتمع فيه بقوله انما يتنزل ولا يبيع المعاملة
ان فلهذا لم يفرق بعد ان قد ثلث وانما يبيع في البيع، وكذا
عن شيخه ابن عربي فذا المراقى وبايعا بعد البيع في
المعاملات كما هو البيع في بيعا على اهل زمانه في المواقف
ان البيع انما هو بالمعاملة في البيع قبل فيه البيع
بلوضا. المشتري في ان يبيع في قبل فيه المبيع قوله لا
ان قلت فبعد (نسخة ابن عربي) في (نسخة ابن عربي) فابعد
له لا لا فعمل المعاملات على ان يباعا فقط. انما
فذا رايك وفيه (نسخة الفتاوى) بان يبيع في مطلق
قوله وانما بالمعاملة كان يبيع مع المشتري في ان يبيع
يبيع له الا ان يبيع في ان يبيع في ان يبيع في ان يبيع
النسخة الثالثة ابن عربي في وان يبيع وانما في ان
القول في بيعه ما يقتضيه القول من القول وان يبيع
الا حيث ثلث انما على ثلثه او حيث يكون معه
ان يبيع في بيعه في بيعه لا لا ان يبيع في بيعه
ان يبيع في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه
قلت فيكون المحذور وان يبيع في بيعه في بيعه في بيعه
في لا لا على معنى القول في بيعه في بيعه في بيعه
على المطلق ابن عربي في وان يبيع في بيعه في بيعه
ان يبيع في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه
ولام (نسخة ابن عربي) في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه

بالنفي فيه كما جئنا بالاول التضييق بالبياعات والاثان
التضييق بزمانه واقله والاثالث التضييق باصل الاصواق
جئنا بفتح عقوقه ونفي علت وعيها لزم زمانه ونفي اصل الاصواق
على حكم ما دللت عليه المحاطات بما عي في ذلك وقصد
وعقب انقول في بيع المعاملة في النورفة 38 من
السادس واقول اذا ثبتت وجوه عادية في بيعه القوه
به لانه جعل في ذاك الالبع على صيغة عفا وما عفا
وكنهيد فيجب ان يقتصر بقوله العادة على اوقع النفي
ثبوت فيه وما يتجوز به في عفا واخرى بل ان في ثبوت
فيه تمام العادة على ما وقع في جواب الاطام المازري
رحم الله تعالى لانه ما يفاس عداة على عداة وسلمه
رشيعة ابي زي (وتشعر ان غارة في شفعه الغلير وما
تعبها بخارجي في واحد ما بالعدو وكانه المذهب
واختاره في سواهم لانه التي ينفذ لثابته وذلك
كما اذا جئت بعادة الخد كونه عفا اصل الاصواق فيكون
في زمان رشيعة ابي زي في الاطمة والخني والبراك
بالمعاملات والفتح على ما ذكره في تمام في صريح
نفي، ونحو في الشافعي في كدام رشيعة ابي زي في عفا بعادة
بتوسر بالبياعات في الاصواق ولا يحتاج بقرء عداة
في عفا المحس كالمارة او في عفا وصية المعسر في حكمه
لان يقال يحل القول فيه ويحكم به من اخرج حوزة وقبض
وم ثبتت فيه عداة حادثة على ان انما هو يفسر في ذلك
ارضي قبوله ونفي يحتاج بعادة جئنا به بعلى عفا على
بعل في عفا اخا جنبي عن الاول ما حقا جدد بالاول
بطلده ونفي العداة اربعة لكن تنيد على ما دللت

الان زيدته وذلك من وجوه الدول اني احتجاجة المذكورين
 باب القياس على العوايد فان في النصوص القياس ما يجي في
 المسائل التي فيها ونفذ الشيخ ابن بطي في تفسيره وصحيم
 مفتن عليه ولم يجتبه معه ما يجتبه القدماء بالمازوني في
 ذلك ووقع في شقح مختصر المحصول يمنع ايضا الوجه الثاني
 ان من حيث ان القياس هو ان عند ان يجوز في باب النسخة
 لا يقتضي في القول وما يجي في عند وفي ذلك في النسخ
 الخامس عشر في القواعد الثالثة وفي الدليل الثالث
 من القواعد الرابعة وفي شقها فصار قياس القصة
 في هذه الباب على القصة في باب المعاملات مثلا
 في البيع قياسا في من في النسخ فبقوا من جهة الاعتبار
 وفي علم ان اهل المعاصي السلمية والمحكمات المتماثل
 الوجود الثالث ان من حيث ان القياس صلي ما يجي بهذا
 النسخة حيث يقول المحكي قبلت وعلى هذا الحق على الاصح
 وما يجي بالبطون حيث يقول الا قبل وبسكنت
 على ما في رتد في النسخ الثامن والسابع ما لحاق باب النسخة
 او غيرهما من انواع النسخ على باب البيع في فعل المعطيات
 او غير من عيارة او نفي او غيرهما يرد في ثناء احتلام
 الباعين في ثناء في شروطها وفي علم ان شقها لا لحاق
 المسألات والنظر في كتاب في ثياب العوايد علان ثياب
 احتلام الباعين ما وقع من القياس ومن احتلامها ان ثياب
 البيع المحل له باب مكالمة وباب النسخة والنسخة على
 نحو ما باب مكالمة في قاع ويا وحسان وهذا ما وقع
 من الاحتاق في قاعها ما في رتد في النسخة الثانية ان كان
 او جعل على النسخة مغيرة بمصاحبة دلالة العاقبة على

استعمال

استعمال العمل المعين في الدلالة على النسخة وما في رتد ما
 ثبوت عاذه في جعل في عفا فبناول جعل في عفا اذ حتى
 يثبت فيه عادة خاصة به وحق كون النسخة ما نحو ما في حال
 حكم الماويل يعلم به بطلان قول من يقول ان يجوز في النسخة
 لا يقول ويذكر عليه وهو قول ما لم يرد في النسخة
 الاولى وفي القول بالقول في قواعد القول بالقول الماويل
 عنه اعلا في قوله النسخة وفيه في قوله النسخة والمحرر
 يد على يد وما يستلزم من عندهم وهو ان القياس وبوجه
 في النسخة عزم ثبوت عادة فيقيس في دلالة النسخة والمحرر
 والنسخة ولما لم يثبت عادة في ذلك وما لم يرد في
 وفيما في النسخة التي على كالمحس على فعل المعطيات في
 البيع من باب القياس في الامور التي في العادة وهو
 غير مما يبيع ومن باب القياس في القياس على النسخة وهو
 ومن جهة ثناء احتلام الباعين ان في النسخة ما في رتد
 النصوص الواحدة في القواعد الثالثة ومن الدلائل
 المذكورة في القواعد الرابعة قلت وما كان هو الماويل
 الثانية فيما تفيد ما في رتد وهو ان يقول النسخة
 من عن صيغة القول في رتد في النسخة في النسخة
 ينفع في البيع بما في على الرضى وان في المعطيات وبوجه
 المعطيات تفيد لها وهو ما عينها في رتد على الرضى
 بدليل تشبيه على النسخة في قوله وان في المعطيات ما
 نصح كان يد مع النسخة في البيع في النسخة ما في النسخة
 بنسخة في النسخة وهو ما في في النسخة في النسخة
 فانها مع النسخة في النسخة في النسخة في النسخة
 والسليم بقوله بنسخة في النسخة في النسخة في النسخة

في المسئلة لما جرت عليه من شئ فالرجم انه تقطع بان ورد في قطع
 وهو عكايه لقول اوله رضي الله تعالى عنه في الجواز في بيعه عسل
 رد ضيق عايد على المعين الا انه في قوله وما فعل مستحذف (وما
 المعين الا فعله معجولاً ورد معصوم من السبل في اية الجنس وقوله
 فكيف في كسح الغار رابطة الجواب تنقض ظهوره في ذلك الجواب
 عايد على المعين الا فعله موصوف في محذوف وفقد بركة الله
 وهو اية المعين الا فعله الراد بحسب عليه منقطع وعلم من تشييد
 به رجوعه الى اوبى وفيه عصبه بحسب ما كان هذا شئ ما اذا
 انقطع المحسب عليه ومشاركه الشئ بهام في كبره بما نصد
 قوله ما في رد فيمنقطع اية فان رد من قولنا فعل الفعل المحسب
 ولم يقبله جازيكون كالنوع الذي قد انقطع من جسم عليه
 وعليه في جمع عسل على اوبى وفرا عصبه المحسب وهذا القول
 وقع لما كان في كتابه ان الذي يقبل ان يدرج ما في اناس
 بالجنس وهذا قال يدرج عسل الغني من جسم عليه ونصد
 وهذا اوصوحي منه في تفسير الله وقال عطوفه قلنا جازم
 يقبله بل ان كان عسلاً واعلمه احياناً وان لم يقبل عسلاً
 رد الى ورثته اذ ما ليس منه وما عشتيت به كلام الماتق
 فهو الاظهر من حيث لعضد كان الماتق وقد كلفه في محسب
 عليه رد المحسب فيما صيد ان يشبهه بحسب عليه القطع
 ليكون المشبه به والمشبه كل منفصل بحسب عليه اعددها في كل
 وهو الراد في مشبهه والفاعلة او المعرفه شئ كما كان المعرفه
 واما اذا روعي التشبيه بحسب بحسب كما مشركه الشارح
 وهذا غلط في هذا الماتق فينا له متصفاً وقد ضل في كلامه المختص
 تمازى صورتين الصورة الاولى انما المتماثل الذي رد المحسب
 منبجى جازي من محسب والصورة الثانية اني فيها عني كعد

يرجع المحسب الى غير ذلك وما يميل المحسب في هذه الصورة وانما في
 الصورة تفرق واخره وقدر عوم المحسب الى معنى عصبه بحسب كما قال
 ما عاب المحتج ولي على تعميم المحسب وهو ان يدرج في كلامه ان يشبهه
 الصورة من شئ في نية جها انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 المحسب اذا رد في قوله رجح عسلاً ما في في عصبه بحسب
 والحق هذا المحسب ومسئلة ما الذي يضاف ان المحسب في الراء وغيره
 وفي الراء هو المحسب وبه وهذا الصورة الثانية ما اذا علفها
 استناد الشئ الى مسئلة ما اذا وصلها فتمت الذخيرة اخذ
 من صنفه انما تكرر في الصورة الاولى وهو ما اذا كان المحسب
 عليه الواو منبجى ايد من محسب ليس معه نجى كآخره وبنيها
 المحسب وبه لا محروية وبه وجوده مشاركة في الصورة الثانية
 محسب ما اذا علفها وعلمه وحيث المحسب في عصبه بحسب
 بل انما انما يوفى الله المحسب على ما مشركه وهو كذا في
 من حيث الحلا في تفصيل تعميم المحسب المذكور في الصورة تفرق
 كان مع الواو عني وهو الصورة الثانية او كان منبجى او هو
 الصورة الاولى في قولنا الشئ انما في ذلك في عصبه بحسب
 الاطلاقات المروية بالعموم انما والاطلاعات عني هل من المضبوط
 فلهذا في كذا من باب الا بارق على مقتضى ما وقع للشئ انما
 في بقية جواب المسئلة لثالثا لثقة من المسائل التي ناطقة ما
 في بقية مسائل المستعينة من اول كتاب البرزخ وكونه في
 صيغة المطلق المحسب المذكور ولم يفيد في مستند ما اذا علفها
 تعميمه في الصورة تفرق في عوفه الاطلاقة المحسب المذكور وان
 قولنا اعلم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 وعلى مسيل في الشئ في بيعه العموم فانه الشئ انما في
 رجمه الله تعالى وليس موضع انما انما انما انما انما انما

يوم يجامع في صياق البنيون مذحجاً بد على ضيحه ابن عبد السلام
 وعزاه في الفاعلة ان يشيخ العلول في محتج ، لهما الكعبة والفاعلة
 والفاعلة ايضا ان ضام كلام البعفاء كمال النصوص فالذاتية ابن
 نايح في كبرى ، وكراو في كبرى معد ما يخالع بعد فكاذب المذهب الحجة
 الثالثة ان اشبه رعد الله فدا اهل لغة البعل المذکور ولم
 يبرأ ذكوه المحس على الراد وجوء ، وز مشارط وهو الصورة
 الماولى بعد في تفصيله بين الصورتين ورتب المحس ونور جوع
 المحس ما في البعفاء عصبة محسدة وقرط التفصيل في ذلك
 المحس فتعرف انك التفصيل في لغة الجموع فيع في الصورتين
 معاً على بفاعلة تزلزلا استفعال لينس في لغة الجموع في
 المتفال وعزاه البنية فتشاعا العين ثمانية (والتشاعا في رتبة
 رده عنهما وقال اشبه احر علول في محتج ، ثمرة الفاعلة
 مطرقة ايضا في كلام على المفهوم بل في وق خال ونوا ايضا
 اختيار استحصين البعفاء وابن الحاجب وحمل عليه المتوجع
 في كبرى ، قول ماله وابن الفاضل ربه رده فعل عنهما وهذا
 الا حلال والجموع على طي في الصور الوافع في كلام الرتبة
 ربيد في فيل انشيق المطر في الاول فترجع الفول في الفبول
 من المتماثل فموضحة في اصل المحسنة لو كان الفبول
 نفس طار في حد اختصاص بد خاصا خارجا الى اتي وفي
 عصبة محسدة في الصورة الثانية ولرجع الى الفعفاء مع
 الراد اذا في يغير الراد تخفيفا لكون فبول الراد شي طار
 في اختصاصه بفاعلة في بغير ارتجاع اختصاصه وانتقل المحس
 لمشاركتة في لا المجمع وفي العصبة البعفاء باع حد
 المطر في الثانية بطلان في قول في قول الراد المعين اما اهل
 كان محد في المحس في ، وهو الصورة الثانية مجموعا رجوع

والمحس في غير الواحد في مثل رتبة المحس ويقولون انوا المذهب
 ويقولون صورة رجوع المحس الى في الواحد من عصبة محسدة في مالذا
 في كبرى مع المشارط مشارط له في المحس وفي الصورة الماولى فالقول
 المحس عند ماله على المتشابهة في الحزب وفي في الصور في
 في المحس المذكور وفي ، وهذا البنيون في رده ، خاص القوم الواقع
 في كلام الشين في البنية ايجت عليه باحج المذكورة والفراء في
 البنية في رت بهذا اخذ القوم في كلام ماله يقال ان كان الراد من
 الراد المتماثل للبول في رتب رجوع المحس وفي كبرى ، وفي
 وفي ، عصبة محسدة ان لم يكن مع الراد في ، في المحس ويطرأ
 ولو كان مع في ، على خاص الجموع البنية تقتضيه الفاعلة وفيها
 فاعلة البعل في صياق الشدة وفاعلة في ماله استفعال المتشاق
 في لغة الجموع محسدة في رده في كلام المحتج في في رتبة وفي
 فبول المتماثل وكونت محسدة محسدة مثل الراد في في كبرى
 المحس من مسئلة وفي فبول المتماثل كما يبطل في مسئلة
 ان في المحس ويرجع المحس في فبول المتماثل اذ اقامت
 محل تشاركه ما في وفي ، عصبة محسدة كما في قول الراجح مسئلة
 ان في المحس في في قول ابن الفاضل يرجع المحس ولكن المحسدة
 كما في البنية في في اوجبت را تجيئة على مقابلة وفي
 في رتبة في صدر هذه الفاعلة انصاء عند ولو سلمت
 ارجحية قول ماله رجوع بطلان المحس في في المحس في ولا
 في فيا من مسئلة وفي الفبول على مسئلة الراد المحس في
 كما رده في المحس في من على في حد لوجوء ، متفان وفي
 الفبول في من الراد الصحيح كما كان ان يكون وفي الفبول
 لوجوء السحور والمحس والذلول والفاعلة ان اجمع عازاء
 وفي وفي الفبول يشاؤل صور في صور لا قبل

المحس

مسما فيه على انه علماء على الميزان كما ليس للمشييع المجلد ونحو
 فضلي من فاعلة قباين البعوض في المقوم بطلان قول
 الجيبه ان الحوز يشارط القبول في الدلالة على الرضى ووجه
 بطلان قولنا ان الرضى للمقبل هو معنى القبول ومسما في الحوز
 والقبول متباينان على ما في فيكتري في الدلالة على ما يدل
 عليه الخ او كذا يستلزم وجود احدهما وجود الخ وحمل
 في سمعك فقط ان شيئا من مفهوم الخاص من على شي من
 مفهوم الرضى والعكس اراى وجود احدهما يستلزم وجود
 الاخر وفي مركلا (شبهه) شقارب الدين في المختار بين وهو
 التوحيد توجد قول ابن القاسم رضى الله تعالى عنه ان المجر
 لا يبنى على القبول ولا يبنى عندى كما يستلزم من غلبه ما شقارب
 ومرتوى برتبة المعنى في الفقه لسانع عشر في الدليل الثاني
 فالان الحوز والنسب في كل منهما فعل من الافعال العارض
 المحس بالمفهوم بالحس قول ما زعمنا في الدلالة الحوز الخ صواء
 فعلمنا من الدلالة ان معنى ان واسمك ذلك الدلالة لا فعل
 فيبقى الدلالة عقليته كالدلالة النصب وهو ما ينصب ليدل به
 شقارب الخ حاصل عندنا في شقارب الدلالة الان لا على
 الحوز وكذا الدلالة البعوض على المسدوع من وراء الجمل او على
 وجود البعوض واء وان عني ان واسمك ذلك الدلالة الطبع
 بقى الدلالة طبيعيتيه كالدلالة الخ بالجملة الجمعية على جميع
 وكذا الدلالة الخ يفتح العلم وبضمها وبالجملة المفصلة مع وجع
 الصروفيا الخ الرجل ما شاء الصلح بان طبع الدلالة في شقارب
 الصلح به عندى وضفوا لوجع له فخره الدلالة الخ عني
 شقارب عني ولما يتجلى لشقارب نواته الدلالة الدلالية البعوض
 الوضعية اعني ان الدلالة الوضعية وضع البعوض وصلى

دلالة

دلالة البعوض على المعنى الموضوع له او على من به او على زعمه ان فيه
 مسما في في الامر الثاني وقد قال في الجمع الوضع جمل البعوض دليل
 على المعنى وبفهمه منه العاري برضه له ما القول به للدلالة
 الحوز على رضا الحازم الدلالة الحازم بفضله للروح الدلالة
 الحازم بفضله الدلالة البعوض على معنى الوضعية وضع الدلالة البعوض
 بكلمة الدلالة الحوز وقد روي الدليل الخامس من الفاعلة الرابعة
 ان الحوز هو وضع الحازم في الحوز وان هذا المعنى هو محال
 صماء وحقيقته في الدلالة الحازم والبعوض من بعوض وبعوض
 الاولى من الدليل الثاني الفاعلة الرابعة ان بينهما التباين
 بحسب المفهوم وهو جلي في لفظها من بعد قطعها واشكالها
 فيبدها معناه متعده كدلالة حسمها وبنائها كدلالة البعوض
 والمعنى في البعوض والنسب والى من يوجب يتوهم متوهم الدلالة
 الحازم بفضله بعينها مع فساديتها في المفهوم وادوارها كدلالة
 الحوز على الرضى الدلالة المتضمن وباسمها ايضا كدلالة الحوز على ما
 كدلالة المتضمن لكذا الرضى من من ما حيزه الحوز وحي الماهية
 ما فتعلب عنها كدلالة الحوز على ان الفاعلة ان الماهية الحوز
 فخره بغير ج. منها فالدلالة شقارب وشقارب الفاعلة الثاني
 عشر من الفاعلة الاولى من كتاب ترتيب الفروع وقد وقع
 التخلل الحوز وروى في رتبة الجيبه الثاني من الدليل الاول وايضا
 وانبيان بين بعضه فيبدها كدلالة الحوز على الاخ الدلالة
 المتضمن لما بينا في القباين بينهما كدلالة الحوز على الاخ الدلالة
 الحازم بفضله الحازم الاثرون من تافى الكل وقد تابع في الدلالة
 الدلالة الحوز على الدلالة الحوز على الدلالة الحوز على الاخ الدلالة
 وبفسادها الصلح وادراكها الدلالة فاعلة في علم
 الميزان ان الدلالة الان في من الدلالة البعوض الوضعية

لا تعرف

[illegible]

ان الحوز ما يحوز عن الغيب في افعاله السامع وما يستلزم به الدليل
اثباته وشاهد صحة ما ذهب اليه ابن القاسم تبيان موضوع
موضوعها والقاعدة التي بان الموضوعات يقتضي تبيان ما هي
موضوع له وما يمكن موضوع الحوز انما هي ما له وضع يده
الحايز على الحوز وموضوع الغيب الذي بان له لوله الارض والسموات
القلب الذي على ما يبدى للسان ما بهم وقد اتفق ان هذا لوله
ظهوره كما ترى وتعوده دليل على تباينهما قطعاً ومنه
مسئلة ثبت ما به يده المحضوب له او ما به دمه وحكاهما
اذ اعاد يقول فثبت وقد ابلغها ابن القاسم لوجه قوله فثبت
مع وجود الحوز المستحب والرواع الاضطرار وذلك في افعاله
الغائبة في افعاله الحادثة على وقتها فالحكمة منع استعمال
اللبث في حقيقته ومجازاً الذي رتب الدليل انما هو من القاعدة
التي بعده وفيه البطلان في الاولى من القاعدة التي مسددة عن
التوضيح الاصل عرف المجاز ومنه انه لو كان الحوز ومولاه
ما يده على الغيب ومولاه ما يده على محل البعث مع الحاشية
دون الوجود اذ في ذلك خلاف الشك من تقييد الدليل بالصحة
من القاعدة التي بعده ان هذا الذي من فعل شئيه المذهب
الصالح وان يوسع وان يثقل وان يله في حقيقته وعلى صحة
مذهب ابن القاسم في الدليل اثبات ان الحوز ما يستلزم
الغيب وما يده من صافي ما به يده المحضوب له او ما عليه حيث
وجزا الحوز والبعث في ذلك لا يستقيم به والدوام والانشاء
ويثبت قوله فثبت بطلان البعث عند ابن القاسم وان يرضو
من ان الاصل منع محل البعث على حقيقته ومجازاً في وجه
وان يرضو ان الاصل عرف الاضطرار في الاصل محل البعث على قضاء
الواجب دون حمله على الاضطرار ومعناه في وفده تقييد

الترتيب بما فنشأ الفاعلة الواجب كلامه وبكلام الشيخ
 ابن عبد السلام وغيرهما وان كان مستند به من حيث عموم الفعل
 في قولهم ما يدل على ضا فوئا او جعله فهو وجه الله تعالى
 قد انتهى بلبعة التجنيبة للتعوم في مدح قوله فلهذا
 في قوله تعالى انكم وانتم غير منزهين وانه متى يكون كلامه
 متناوبا بعمومه جعل الحوزة فيكون جعل الحوزة اما على الصيغة
 عملا بعموم ما تجنيب في مدح قوله فلهذا انه ما تحسنا لنرا
 المحجب بعمومه انما في عموم الفعل اية على انفسه وهو
 جعل الحوزة في ما يدل على انما حيث اثباتا عملا بالفاعلة
 في هذا الوجه وتسمى عن هذه الفاعلة الشيخ شهاب
 الريني صاحب ترتيب الفواعل بقوله انما على الاعم
 بجني خال على الاضحية بصفة محسنة هذا المحجب بعمومه
 انما في ما زلة جوابا عن مدح قوله فلهذا حيث بعمومه انما
 تحسنا بهما في هذا الفصل ايضا كما صدقته مستند بعمومه
 في الفصل من العلم بغير قبله وكلامه بعمومه المتناوب اليه
 والذي في صواب اليباع من ضي حبه الظاهر ان جنيب فيه
 اعماب التي بصفة الثانية وانما في عن في اليباع الحوزة وهو
 فيما لا يدل بانفسه العادة انما لا تدل على الحوزة على الصيغة
 واسمها انما العادة ليعمل الحوزة ومعنى الصيغة اللابنية
 والذي في هذا اليباع في عن باب اليباع ما تدل في الغيبة في باب
 الشك حيث قال قوله ولو فت بكل ما يدعي ما كلفني كذا
 يريد انما ما تحسنت بلبعة بل متعقبة بكل ما يدعي واستحقاق
 قول كما شئت كذا او فعل تخلفك لما ليس والعمل به ام وفقر
 فعل فلهذا كذا في دفعي يراد بصفة الثانية من الفاعلة المتعقبة
 وتسمى كلامه في اليباع بكتلامه في الشك في الهم وانسب ما في

ولو سلمت راجحاً على الحق الثابتة في هذا المثلث ما اختلفت
 وحوادث الاعداء على استعمال فعل الحوز في معنى الصيغة
 ما اذا كانت الاعداء على ان الناصر يفتحون بالحوز الدلالة
 على معنى مع الدلالة على الصيغة القولية وفيه القبول
 وثبتت الاعداء في صيغة ما وقع فيها امكن ان تطلب حركه
 الاعداء ويكون فعل الحوز ما يما مفاع نفسه وقام صيغة
 القبول الكونه هذا الغيب الاعداء قد وقع كذا في المثالين
 عبر اتصال تفتيح الدلالة العقلية حسب ما مر في الصيغة
 الثانيين من الاعادة الخاصة وقوله تفتيح الدلالة
 المعاملات على صيغة التفتيح والقبول ما فتضا الاعداء
 تلة الدلالة حسب ما وقع في كذا المثالين ابرجفة واما ما وقع
 المثالين ابرجفة ومرحاً الذي اوج الاعداء الخاصة
 يجب ان يتفتح بما فانه هو كما انما ضياخ ما الحلفه غيبه
 من اصل الصيغة المثالية على بفاعرة رجوع المثلث
 للمفهوم فمرت والحاد على على الحزب على انهم يفتشون
 انهم كورق في الاعداء الخاصة استغنى افعال المثالين
 الحزب وادليل الماستفوا اما ان اول النصوص التي هي
 المذكورة في الاعداء المثالية وفي صيغة القبول اللغوية
 المذكورة في الاعداء الرابعة والثانية نص التفتيح ابرجفة
 اسلمه ونص التفتيح والاشارة في قوله الدلالة الفعل
 على الصيغة بافتضا الاعداء تلة الدلالة ونحوه كذا في
 على بفاعرة الاعداء في الاعداء وفيه التفتيح
 بالاعداء وبالتياس على وبما صواب في الاعداء ولو سلم
 ان الحزب على الحق واحده وصل ان تلة الصيغة الواحدة
 هي المثالية فلا نزاع في المثالية على الاعداء

على

احكامنا من من ضاع على الاعداء ونحوه الحلال من المثلث على تفتيح
 من قبله بل في معنى الدلالة الفعلية والحوز على الفعل ابرجفة
 بينه كما مر في بفاعرة الاعداء وعي بالاشارة
 لتلة الدلالة الحوزية الجعلية اذ المعنى المجرى غيبه
 عمله للمدينه الذي في التفتيح على محمد لو يعطى انما هو
 به حوامه ما عا فوه حوله فوه واما الله ولكن
 البينة على معنى الحزب واليمنى على الحق واليمنى
 هذا هو حيزه في كذا صيغة فاعند بافتضا الاعداء ما
 في جواب هذا الجواب باطل فضاها سوى في معنا على الحق
 الا وهو في معنا على الحق فاعند بافتضا الاعداء ما
 كما يصح ويحل بما حقه في الاعداء في الاعداء واليمنى
 من فواعره اقول ما فاعند ان الحوز من المحبس عليه وعلى
 على رضاه ما نفس وقوله ان اليبس كما يفتش في الاعداء
 صيغة التفتيح والقبول بالاعداء في الاعداء ما يفتش في
 من اليمنى فوا او فعله ومر ما التفتيح به في كذا
 المجلد ان المحبس كما يفتش في الاعداء في الاعداء
 الايجاب والقبول بالاعداء في الاعداء في الاعداء
 ان الحوز فعله على الاعداء وعلى حسب القبول وهو
 ارضى وما صلح على الاعداء في الاعداء في الاعداء
 مصره التي تفتح المحبس الذي تفتح عنه لو يفتش في الاعداء
 الدباية على الاعداء في الاعداء في الاعداء في الاعداء
 وغلا عن كذا الفعل في الاعداء في الاعداء في الاعداء
 في الاعداء في الاعداء في الاعداء في الاعداء في الاعداء
 عبر الاعداء والاعداء رعية مودية التي ابرجفة في الاعداء
 ولله حوله لا ملجأ المازر في عيت فالنصوص التفتيح في حق

[illegible]

اما على المعين بل يشترط بقوله لتعزوه اقول اعلم ان قولنا ان
 ونحو ذلك المتابع اثنان الموقوفون عليه فيكون في اثنان
 كالتبعية والبيع اذا كان الموقوف عليه معينا صحيحا في الحال
 ليعمل المحبس عليه اذا كان معينا وصحيحا في الحال في انما يقتضيه الله
 كما يقتضيه التبعية والبيع وهذا الصريح الثاني في حفظنا
 ان التبعية والبيع يقتضي ان العمل الموقوف ليس احدا كلامه
 في المعين بصفة استند لا لهذا المحبس ككلامه حيث
 استند اليه على ان المحبس على المعين لا يقتضي ان العمل
 من حيث جعله الموزع اما عليه ليكون وقوع الموزع صفتا
 لصيغة الموقوف للقبضة والصحيح ان الموزع ان يربط
 ان استند لان العمل المحجب بكلامه انما في عدم اعتبار
 هذا النوع من المحبس ان العمل الموقوف يربط ان ايضا
 جعله الموزع ويبين ان العمل الموقوف في كلامه انما في
 يوجب حمل على ظاهر ما يشاهد في الواقع من وقوعه
 التي فيه المكية من وقوعه المادية على ما في قوله في صدد
 انما علة الترابية ان العمل الموقوف للقبض من الموقوف
 هو معيار حقيقة المادية الموقوفة في قوله في خزانة
 المحجب في قوله الموقوف الواقع في كلامه انما في عن
 صفة الموقوف للقبض من الموقوف في قوله في هذا المحجب
 فيمنع من جعل الموزع انما في قوله في العمل عليه
 له عن حقيقة انما في قوله في النصوة انه لا يعمل عن الحقيقة
 انما في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 حمل الموقوف الواقع في كلامه انما في على حقيقة بعض
 على ان جعل الموزع لا على الموقوف او على مسمى الموقوف
 وصرفه في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا

ومن كلامه في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 من قولنا انما في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 منه والما في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 الموقوف في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 اهل النعامة في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 المخرجين في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 على المعين في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 الا وفي قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 على سبيل التناوب في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 المحبس في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 وانما في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 مرة وجوه كما في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 وكذلك في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 ونسبة التناوب في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 او هو قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 الى الموقوف في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 الموقوف في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 فانه قد كانا المتبادر من الواقع من قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 الموزع في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 انما في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 الرابعة في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 انما في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا
 انما في قوله في الدليل على ان الحقيقة في الدليل في هذا

انقبول والرد كرمز البالغ الرتبة اقول هذا اعظم اتم
 وتقول على الحادية ولم عليه ثباتا عندنا الباع اخذ لوان
 لم يطق اذ لم يزل بعد عن قوله هذا ولو سيره نصا
 كما انه عم بدو به الى صحيح التاويل الا اننا قد قسم المعنى
 بنوعين فابلية الرد والقوا قبااء الرد في سلبية لا قد
 في قسم جباية الرد وبقية واعني في قسم المعنى في
 فيه قابلية الرد والقبول قبااء الرد في سلبية لا قد
 في قسم جباية الرد وبقية واعني في قسم المعنى في
 في ضررنا علة التباينة ولما كان هذا الجوابا علة
 فزاحة من جهة الرد والاصول والتميز وغيرهما بل
 مدفوعا ايضا علة من جهة العنوز التي يتم موضوع بحث
 المعارف في تعيين جباية ردنا ووجه في كلام بهرام في
 انتم في قسمين الاول والاخر اذ به قد ذكرت بهرام
 عن تعيين المعنى فنزل هذا الجيب في قسم الاول
 لبعث المعنى وجعله في قسمه الاول في قسمه الثاني
 معش الا عظم لم يدرك ان صفاتها متعديّة فيرد فيها
 ان كلام الله تعالى قد ليس بالجواب لا كنه
 جلود وقوم عوارز وقديه وعز مبللة افتضاها
 الخالوي بما من في قسم المعنى والاخر في الفاعلة الثانية
 الكفاية وما بان ان قسمين ثمانية في الفاعلة الثانية
 والمعية معناه في قسم المعنى فان لم نجد الجواب
 اعرا القسم رجحا لندخل عليه التبع في جعل الذات
 مشارة في الخارج في مشارة وصحية سواء كان الجول
 لا يفيق وهو تبع في العلمانية او بغيره فهو تبع في صاير
 ساير المعارف او هو انواع كريمة او هو البع والاكبر

NATION

والافان

كان في قوله الحقيقة من نوع عطف مضاي الى الضمى وهو
 معنى محسب تلبس الاضافة لكن انضج بيه انه محصور
 وان له حكم المعتبر واخرى محسب المسجدة والافظة بناه
 ايضا على ما مر به انما تصور من المسجدة والتمكة الغيرة
 مجله وهذا من شدة يد العمل يصير قد عن المعقول
 وان يقول انما سفل القبول في محسب المسجدة
 والافظة كما ان المحسب عليهم فيها على معينين كما هو
 والان محسبها اسفاه ذلك وقال الشيخ النجفي صنف
 من الاعيان كما في رواية المحسب في حجاج الى عوز غنوه
 كما محسبوا انفاغ والواحد الا بار ما اذا خلا ليس
 انفاص وبينهما محسب ثم في رواية الاصناف
 وتفرع في الفاعلة الاولى من الكتاب ان محسب المساجد
 وانفاص اسفاه ذلك وان محسب اسفاه الملة كما دفتي
 الى فمولد كما عوز ورواه لدا بطلا عن ابن الفاسم
 رضي الله تعالى عنه عند عوز المساجد انفاص جبروع
 يد المحسب عنها وتخلتبه بين انفاص وبينهما فمسل
 انواع محسبها عازم بالله عن شيء كيد القبول كانه
 محسب على غير معين انفاص هو على جميع المحسبين فاقول
 ان الموضع ونحوه معز في اعينهم من جميع انظار
 الارض من اقل الصلاة بهم في وقتي المحمولين واعيانهم
 ويعدم انفاص انفاصهم افوي في المحمولين وعدم
 انفاص انفاص في الوقوف وفي اعينهم فظفا خلوا
 الا من عن فيهم الوصف واقران لهما في وقت الوجوب
 تجزوع من انواع وهو محسب المساجد انفاص
 عن شيء كيد القبول محسب بناء على كونه اسفاه ذلك

وعلى كون المحسب عليهم المقصود برب المحسب على معينين
 وما محصور في ما بهم نصب فالعلو وضما ان عروعي المعاني
 في انزاله في فعله المحسب ورداء معالج بطل المحسب بربها
 بل يصح في قوله ما من اقل المحسب من السجدة والاصناف
 والاعقاب والى جمع على مقتضى وجه محسب كما هو المحسب
 الى قوله فعل الاغتصاف كما يبطل لما هو المقصود من المرقب
 المحسب كما مل كلامه في قوله المحسب في قوله الاول اذا
 كان المحسب على مقعده يزعمين وعين معينين كما
 انزاله محسبوا المحسب ووجه راء المعينين بان المحسب
 بعد رد الراء يري جمع محسب على من سار بهم في المحسب
 تضمنه قوله في بطل المحسب بربا عروعي ولو وجه بطل
 يصح في المحسب لغيريها من اقل المحسب وهم السجدة والاصناف
 صاعني والاعقاب والى جمع على مقتضى وجه محسب
 كما هو المحسب وجوابه ان هذا المحسب الذي ادخل
 في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 من كتب عفاة المرقب كما استثنى ابن عبد السلام
 (استثنى ابن عبيد وطالب المحسب) (استثنى ابن عبيد) في قوله
 وكروا عروفيهم في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
 على تحت اليد بل يتركوا فيه بوع وفيه القبول بالانفاص
 وعلى الورد الصريح ولم يعي وانفاص المحسب في قوله
 ارد الصريح وانفاص في قوله ارد الصريح في قوله او انفاص
 هو انزاله افعالهم ولم يتركوا في قوله في قوله في قوله
 واذا احتج فيما سبق ففما القبول على ارد الصريح في قوله
 في قوله وفيه القبول افعال انزاله في قوله في قوله ارد الصريح
 عليه فان المحسب انفاص دعا في المحسب يقول

از ايراد ينطرح المحبس عليهم بيكونه عسر فوه الصورة برداء
 ما نطاع جميع المحبس عليهم عملا بالعموم المخزور وعمله
 بفائدة مسئلة وفيه القول على ايراد الصريح وان
 ان يرد المحبس الاربعة وفيه عصمة محمد وبطلان
 قوله ان يرد جميع ايراد من المشار كين له في المحبس وفيه
 ان يرد جميع ايراد من المشار كين له في المحبس نردا به
 عموم كلام المحقق مع ان قوله عندئذ هو مشهور وان
 مسئلة ايراد وفيه جمع هذا المحجب بين زفيطين وضمها
 العمل في الاماكن ونرد العمل به وهذا محجب الاربعة الثالثة
 اعاد في هذا المحجب جمع وفيه قول المحققين في رد الصريح
 واذا لم يبطل ايراد الصريح ولان ما يبطل مجرد وفيه القول
 اضعف في الابطال من ايراد الصريح واما العمل لا يبطال مع
 المحجب الموقوف واما له مع المحجب الاضعف اعني واولي
 وجوابه ان قوله لا خلاف باكل من هو جليل الاول
 ان افعاله ان شئت القياس المساوات بين افعاليهم
 عليه والعبره بالمفسر واما في ايراد المفسر
 تمنا جيد في وفيه القول اي في قول قبلت وقال
 وفيه قوله قبلت نعم ضرورة ضرورة تكون عنه
 وصورة قوله ما قبلت اورد بينه وبينه دليل عموم السكونة
 في الصورتين من نصي في كلام الشيخ ابن بابويه
 في انه العاقل من افعاله الثالثة واعلم الا اعم
 بازاء مجرد او مفسر عليه ويدرد صريح فيتم يقول
 ما قبل اورد بينه وتمنا اعم من صورتين لا في قوله
 عينه اخيه كان فاعله اخيه انه ما زاد فيه
 وان قيل خصوص اخيه ايراد اخيه من في في تمكونه واذا

[illegible]

قال بعض الخا ان الكتب تقوى ما غاب به ما دارا العلوم
 وما يدركه الخوا بان فيها مواضع غيب عقل ادبهم
 الخ امنت العلوم بغيب شيئا فقلت عن اهل المستقيم
 وتلي الامور عليك فنحن نحن من ترق الحكيم الخا اثار رحمة
 الله تعالى لتق الحكيم بقول الخا قال غارا الحكيم نوما في
 انصوبه في تكتب الخا بان جعل جعل بسيطه وطايب
 جعل بركب الخا راضع بابشي في ترقه وقد وقع في كتاب
 جامع مسائل الخا كتابه فانه قد رصف طر في العلم
 في هذا الزمان وانعكست الخا في بصره والتقديس للربا
 التي عند مناصب العلم للعضو وان الاقل ولو لا علم
 له اما نجاء عنده واما في هذا الذي قد عيّن ابن تقي
 في احكامه انه وقع في زمانه لموهل بحج عبيد الله بن
 يحيى في مسئلة رضى عليه ان قال ما نصد وبالحل
 ان عبيد الله في رضى من اهل العلم وما وصي به وانما
 فيما حل عند عن ابيه يحيى بن يحيى وفي يوم علي بن
 عبيد الله بن يحيى في وقت تصال في بعض الخا تسمه عن الخا
 ما في وقال في رضى من اهل العلم وكان ما في في عمدا في حان
 بن عاتق الشامي وقال في خاتمة كتب الزمان بصوة العلماء
 في رضى في كماله وفي غيره واذا وقع رضى من بعده
 ما في في بينهم وبين اهل العلم فاذا اسادت عن العلم اشهر
 في علمه في بعض الخا في الخا في ابوابه في علمه في
 في تاريخه في الخا في زمانه فان ابن تقي في علمه في
 بعد انصر الاول في علمه في العلم من ما رصفه في علمه
 وما يصح به وقد روى رضى بن عبد الله في حان يحيى

وهو في كتاب

وهو من اشياخ ما لا يصل عن نسب بخا به فقال
 ابدا في انه استغنى عن ما علم عنده ولحق من يعين
 ضامنا الخا في سمن من السرا في وصاية شرا على
 الوات في انتشارهم في العلم من الخا في ترقه واما
 صبغت له عناية به على حسب ما تجلهم عليه
 اغواهم وتزيد لهم اثارهم اعتنا بان جعل وازار
 ما هل العلم ولقد صرف عناية به في الممار في حوله
 ونقل اربعة العز الى الملوكة والعمارة في
 وربما ضامنا الى رضى في نقل شيئا من الامم
 ابن عرفة عن بعضهم انه كان يشبهها ونقل اربعة
 ابن في الملوكة وقطة تصد واما في هذا الك
 حمار امن في الفضة ما وادهم في المخططة الشريفة
 وهم ما يسمون في زمانه في رضى في رضى في رضى
 تسمي ولو في رضى في زمانه في رضى في رضى
 ان تسمي في رضى في رضى في رضى في رضى
 في رضى في رضى في رضى في رضى في رضى
 ومنها الملوكة في رضى في رضى في رضى في رضى
 اذ في الملوكة في رضى في رضى في رضى في رضى
 الخا في رضى في رضى في رضى في رضى في رضى
 لا يسمي في رضى في رضى في رضى في رضى في رضى
 رضى في رضى في رضى في رضى في رضى في رضى
 ما في في رضى في رضى في رضى في رضى في رضى
 عن مسند في رضى في رضى في رضى في رضى في رضى
 وسمي في رضى في رضى في رضى في رضى في رضى
 ما في في رضى في رضى في رضى في رضى في رضى

انه فعليه الفقه الثالث من افعاله الثالثة مضى
 على الوفاء في حق كنههم وتولى الامام قبول هذه الصلوة
 من نفسه كما بينه واختار ما له من نفسه ولم يتعجب
 ان يسمع ابن عمر في عليهم بجلل الجاهل في بلد تونس
 كما يفيها واولف له الشيخ ابن غاري في اول ووفى تنقيا
 القليل من فعل الزج و لم يتعجب بما روفع في الطير
 في ابن الفاسم ان يذكي في الصلوات ان الحب اختار
 من نفسه بما يجوز به الاماني بلون عليه من ايامهم
 وره السكونت عنه اعسن ما في السنة فذا حتمت
 انه الفاعل لهم افعاله انما السكونت عن المحور
 اعسن واذكي في حواله في حواله عليه ومع
 تفرق اليه في رتبته المحور في حواله عليه بزر
 وعرف عن حواله في حواله في حواله في حواله
 فهاذا الفاعل في حواله في حواله في حواله
 ما يفي عنده ما يفي عنده ما يفي عنده
 المحور عليه ما يفي عنده ما يفي عنده
 كما هو في الرتبة فهاذا في حواله في حواله
 التي في حواله في حواله في حواله في حواله
 من الفاعل في حواله في حواله في حواله
 ونزوله في حواله في حواله في حواله
 في الصلوات والصلوات و صلواته في حواله
 في حواله في حواله في حواله في حواله
 وما عن حواله في حواله في حواله في حواله
 عن الفاعل في حواله في حواله في حواله
 الشيخ ابن فليح اذا اراد الزوج من زوجته كتاب

[illegible]

عن ترميحه لغيره ان ثبت ان كان شافرا الرسم من العلم
 واصل ان يجمع ومع من لا يمتون في العلم صا يتكلم
 الجنية وما تقوم به محنة على نفسها القول على الكلية
 وكما على حالها انما هو كذا في النص من انما يمتون
 وخصوصا في النص التاسع والستين عن ترميحه
 ابن عتبة السلام اياه بقوله اهل انما انما هو كذا في
 وما انما يمتون في العلم في الشياخ المزمع في انما
 الشا من عشي قصر انما هو كذا في ترميحه ولما في انما
 بد ووصا انما هو كذا في ترميحه لما في انما هو كذا في
 مدافعة في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 العمل بالاربع انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 على الرضا في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 الى حال بالحق وتعرف الاضا في انما هو كذا في ترميحه
 والتجربة بالحق لا يمكن وليس وقوع مثل
 في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 مستند في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 باسوة في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 يعني في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 ثم من انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 من انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 او ذقان واما انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 وهو غلام عن وفاء العبد مستحبا وهو غلام
 ابن الحبيب في شرح التكميل وفيه ذكر

جرا مثله من علم من صعبا الجباية وهو مثله في معناه
 حيث تروى قبل الحجة مينة واما في رتبة العظام
 حيث يقول وما المحدث الا طبيب كالحمد اياه
 كذا في مروج وزين حصرم والمعلوم في علم
 وعادة انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 وخصوصا في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 احدى رجلين رجل معد العلم لقول الامام فادرك
 رضى الله تعالى عنه العلم في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 ابيه وبروى مثله في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 فلو كان معد العلم فادرك في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 فوزنا افواه ما ثبت وارثك ونور عن اصلا في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 تشا في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 واما انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 عمري في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 اصل في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 واستعمال اشارات المروج في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 يعني في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 واما انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في
 في انما هو كذا في ترميحه وذا في انما هو كذا في

لم يطلعه فمضى به ليل طلبة الكوفة في انعام
 ١٥ وفسر المحيبي غلوها في الوطع مع ادخل على غلوها
 من الاول ما في جوابه فسرنا من الجملات وادخل على غلوها
 من انشاء فسرنا المبدأ التي ادخلت بها من الاضافات
 وهو يعلم ان غير من يشار اليه جميعه نفع من
 العلم فسرنا في الجملات ما اجاب هو بدو في التفسير
 ما يجب انه المحضر بالسوء من القول الا ان كل علم
 فسرنا ما يقول به كمال المحضر بعوم وجوده في
 القول من ان لا انصف فيما في مرنا القول بل لا يقول
 بصفة المحضر مع عدم وجوده في القول فبعد من
 انصف من تصح النصوص المدعوية في الفاعلة الثالثة
 وما يعرفها قضا المنة وبيان ان ادخلها
 المحيبي فسرنا في جوابك ان القول كالحوز
 والمعاملات يزل على صيغة القول بقوله فسرنا
 انما قاله اصل البريفة انشاء في المذكرة في
 الفاعلة الخامسة وهي محولة على التفسير
 بافتضاء العادة ولم يثبت عادية مع ان اصل
 ان ارفاسهم على اعتبار اربعة القول والنصوص
 في ارفاعه الثالثة والادلة في ارفاعه
 ابرار بعد واعق قول الرافس والثقة
 انما قال انما احتزنا محوز مند وفسر قول
 من فعل ان رشف في انه اسما بع عثم ما اند
 يقول به لانه العمل عليه كما يقول اصل
 البريفة انشاء في وقت مردقير انما كشد على
 الايعاب مرارا بلا معنى للتطويل في عاداته فسرنا

ورجع اليه فسرنا العلة في الاعتبار في حيث قال بيان
 كنف في كمالها فسرنا والا فليست ما بعد
 التفسير بل ولو قلنا عليه الشورى والا فليست
 نعم اصل البريفة انشاء في حيث يقولون ان فعل
 كما فعلت في قوم مقام القول في العلة
 مبني على افتضاء العادة لذلك الافتضاء من
 انما انما فعل على افتضاء ع في الاستعمال وفسر كلام
 انشاء في اني جعل في العلة ان يكون بعد مبدل
 على اني ابي ونفعي والله تعالى علم بما يدل على اني ابي
 ما هو من فاعله او فاعلة القول على ما في غنم
 ارفاعه الخامسة في انما ايضا المحيبي في
 الملق في جواب باب المحضر في البيع في
 انما انما فعل ومرانه الحق ما فعل فسرنا في
 الساب من الاول باب مع وما ومساخنة والاعادة
 باب وكما بعدة ومساخنة وكلام العلم في
 الايجاب والقول من حيث عوم في العفو
 واشتراك فيهما كما على ما يستفاد عنه ايضا
 المحيبي من خصوص الايجاب في انما لالة القول
 لو سلمت فسرنا فيهما عن اصل البريفة انشاء في
 ارفاعه فيهما افتي انما بافتضاء على ترشده
 البريفة لانه افتي ان فعله فهو في تفتضيه
 التواضع وقد مردقير الامر في عبيد ذلك
 البريفة في خامسة ارفاعه الخامسة واصل
 على مراعاة البريفة الاولى وهو الاربع والامر
 واضح وفهرت ايضا المحيبي ايضا ان محوز يستلزم

ابرہہ نے یہ لکھا کہ منیٰ بنو اسعد قال ویماء کونا
 کرباء بنو اقول لو فیل یماء کونا، کالکملایۃ فی الخویۃ
 یجصلہ حبشۃ تصور المعانی علی غمی عفا فی قضا لکان
 کلامہ فی تمنا الفصل فی قضا بان یحل علیہ لافہ
 حبشۃ فیہ حل کلامہ علی وصفہ الخبثۃ اغتیب بہ
 علی ذمہ و لا یتکان فی ذالہ یوجد وعلتہ الخاطیۃ
 لہ علی ارتکاب تمنا الا لخطا فی ذہنہ و ذنبا، فی
 علی ما علی سوا الہو الزمانہ اند حبشۃ غلا علی
 بصیۃ و عو توفیق تمیرہ و ربہ یخلق ما یشاء
 و یختار و هو اعلیٰ علی اختیار تغلوز یقولون فی ملک
 و کابریہ و هو المستول صیحا نہ اسئلہ اللہ الخ الخبثی
 و المستغنیہ فاروالہ اعلیٰ بالصواب و الیہ اعلیٰ مع العتاب
 اقول من کلمتہ اصناف کلمتہ فالتمنا فی منہ خلق الخ
 ہزہ التنازل و لہ فی تمیز منہ فیج الذل علی تحقیقہما
 لکن تمنا فی ذہنہ صدور ہذا الجواب و نہ یحلہ
 الذہان علی التبعہ بالناظر فی احوال عینہ
 یحقیقہما العاقلین ہما و اما تو تمنا فیہ
 اند کا عذہم و لیس الذہان تو تمنا و صیحا نہ ذالہ
 ما جی فی منہ فی جوابہ ہذا و الہ سبحانہ اعلیٰ من
 اعتدای و یسبحانہ و تعالیٰ علیہ و بہ التوفیق
 و یغنی اللہ تعالیٰ لجمیع بعضہم رحمہ و عفوہ
 و علی اللہ علی سیدنا و مولانا محمد و علی، اند و حمہ
 و ازواجہ و ذریتہ و اہل بیتہ و تابعیہم
 و سلم تسلیما علیہ کلام فیہ از فیہ ابن الخ فیہ
 ابن رحمۃ ربہ محمد بن ابراہیم بن احمد بن الحاج محمد

بن محمد بن عبد الحفيظ بن الحاج بن عبد الله بن الصوري
مناحق اجم مولد الصلاء على النبي صلى الله عليه وسلم
وكان اديبا من يوم الجمعة في حجة طه
ويوم فضل المولد اديبا من يومه كما تقدم
ابو القاسم بن محمد موزون بن عبد الجليل مولد الصلاء على
النبي صلى الله عليه وسلم ابن محمد بن الحسن بن عيسى بن احمد
بن عبد الحفيظ بن ابي بدي بن عيسى بن محمد بن احمد بن ابي
الفتح بن ابي علي بن ابي بصير مولد الصلاء على النبي صلى الله عليه وسلم
والتمجيد وفتح شام بلا صلح واستند ولزريقه وكن
عسوق ايضا وكن اسنانا بيه وكن فال ابن واخي
عوانا ان الحمد لله رب

العالمين وحسينا

رسد و نسیم

الوثائق

المحولى

وہم

انصی

۱۴